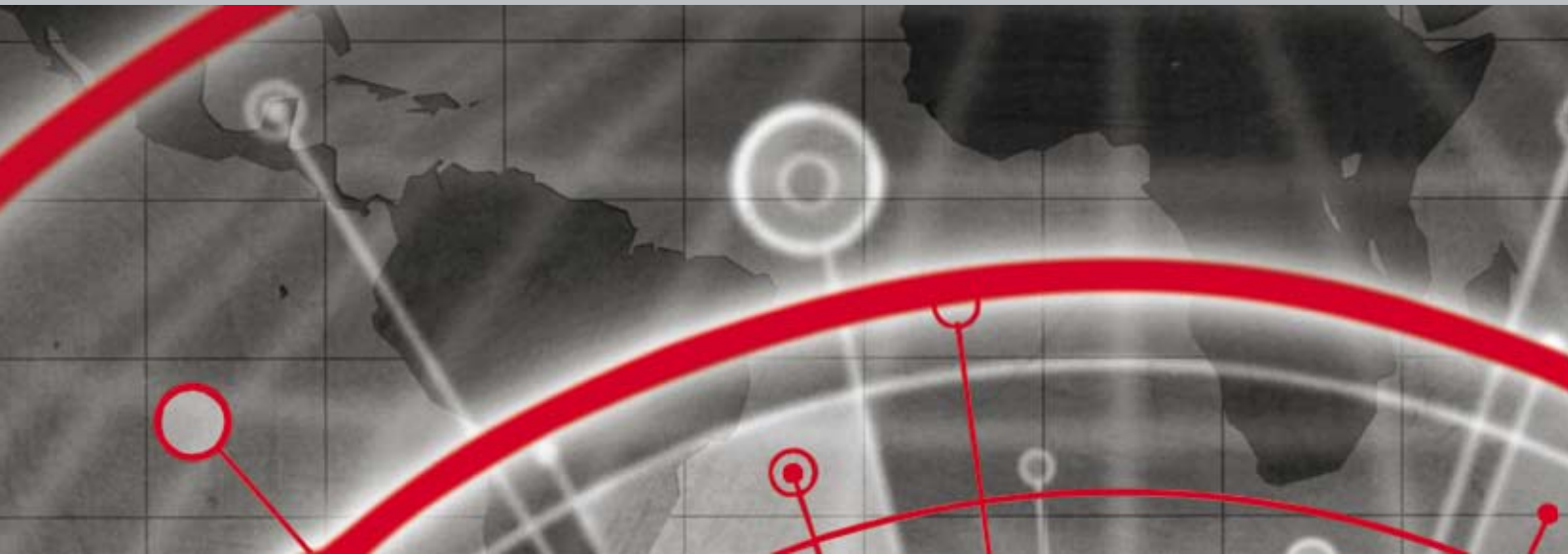




مزاولة الأعمال التجارية في أستراليا



مزاولة الأعمال التجارية في أستراليا

المحتويات

١	مقدمة
٢	نظرة عامة على أستراليا
٣	تنظيم المصالح التجارية
٥	بنية المصالح التجارية
٦	الاستثمار الأجنبي في أستراليا - التشريعات
٨	الاستثمار الأجنبي في أستراليا - الحوافز
١٠	قانون التعاقد
١١	حماية التكنولوجيا والملكية الفكرية
١٣	التجارة الإلكترونية
١٥	التوظيف والعلاقات الصناعية
١٦	هجرة أصحاب الأعمال
١٧	قوانين الحصول على التمويل
١٨	قوانين الاستحواذ
١٩	مسائل عامة تتعلق بالضرائب
٢٦	تشريع المنافسة ومنع الاحتكار
٢٩	المسؤولية عن المنتج
٣٢	تنظيم المنتجات الاستهلاكية
٣٤	قانون العقارات
٣٦	القوانين البيئية
٣٨	الخدمات المالية
٤٢	كلايتون يوتس
٤٣	مواقع إلكترونية أسترالية مفيدة
٤٥	جهات الاتصال بكلايتون يوتس

مقدمة

أعد كتيب "مزاولة الأعمال التجارية في أستراليا" خصيصاً للمستثمرين ورجال الأعمال الباحثين عن فرص الاستثمار في أستراليا.

تمتلك أستراليا قطاع خدمات مالية متطور يعمل في سوق يتسم بالفعالية والشفافية مدعوماً ببنية أساسية وهيكل تنظيمي حديث، حيث يوجد فيها أسواق نشيطة للأسهم وسندات الدين والعملات الأجنبية والمشتقات، وهي أحد المراكز الرئيسية لنشاط أسواق رأس المال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتحتل أستراليا المركز الرابع كأضخم تجمع لأصول صناديق الاستثمار في العالم والأول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، علماً بأن ما تتميز به أستراليا من رأس المال الوفير والقوة العاملة متعددة اللغات يضمن لها الاحتفاظ بوضعها الحالي كمورد هام للخدمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تتميز أستراليا بتوفر التمويل ورأس المال الصناعي، وهي تحتل موقعاً استراتيجياً يجعل منها البوابة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تنامي نشاط تدفق الأعمال فيما بين أستراليا والدول الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مدار عدة عقود. حيث تتميز علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان وإندونيسيا والصين على وجه الخصوص بالإيجابية والقوة.

بات من الشائع أن تنشئ الشركات التجارية الدولية مقرات إقليمية لها في أستراليا التي تمثل قاعدة مفضلة للشركات العاملة في المنطقة نظراً للانخفاض النسبي في تكلفة الإيجارات والخدمات والتعليم والرواتب وتكلفة المعيشة للوافدين إليها.

إذا كنت ترغب في الحصول على المزيد من المعلومات أو المشورة حول مزاولة الأعمال التجارية في أستراليا، فتفضل بالاتصال بنا.

تعتبر أستراليا بلداً جذاباً للمستثمرين ورجال الأعمال وذلك نتيجة لاقتصادها القوي وتطور واستقرار بيئتها التجارية والقانونية والسياسية وقوتها العاملة التي تتميز بمهارتها العالية وإتقانها لعدة لغات. كما أن وقوع أستراليا على مقربة من العديد من الأنظمة الاقتصادية الأسرع نمواً على مستوى العالم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوقيتها الزمني الذي يمتد من إغلاق الأعمال في الولايات المتحدة حتى افتتاح اليوم التجاري في أوروبا، كل ذلك يجعل منها موقعاً رئيسياً لإقامة الأعمال العالمية.

ظل الاقتصاد الأسترالي خلال العقد الماضي واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ليتفوق بذلك على اقتصاد كل من الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. وتتمثل القطاعات الرئيسية المحركة للاقتصاد الأسترالي في التصنيع والعقارات والخدمات التجارية والتمويل والتأمين. كما تتمتع أستراليا أيضاً بقطاع موارد مُزدهر وهي مُصدّر رئيسي للمعادن والمواد الخام إلى المنطقة والعالم. وقد ساعدت قطاعات التمويل والتأمين في توسع القطاعات المتصلة بها بما في ذلك خدمات الاتصالات والعقارات والخدمات التجارية.

شهد العقد الماضي أيضاً نمواً كبيراً في مجال السياحة، حيث تُعد أستراليا في الوقت الحالي من أهم مواقع الجذب السياحي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فهي تجذب ملايين الزوار الدوليين كل سنة بما تفرد به من جمال طبيعي ونمط حياة هادئ.

نظرة عامة على أستراليا

أستراليا قارة تقع على جزيرة تبلغ مساحتها ٧,٧ مليون كيلومتر مربع تقريباً في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويتصف الطقس فيها بالاعتدال بشكل عام، وهو يتراوح ما بين المعتدل جنوباً والاستوائي شمالاً. وتتراوح درجة الحرارة في المتوسط ما بين ٤ إلى ٢٨ درجة مئوية.

يبلغ عدد سكان أستراليا ٢٠ مليون نسمة تقريباً يتركز معظمهم في المناطق الساحلية. واللغة الرسمية لأستراليا هي الإنجليزية.

الحكومة

أستراليا دولة ديمقراطية مُستقرة تحتفظ بروابط قوية مع المملكة المتحدة، حيث تعتبر جلالة الملكة إليزابيث الثانية بمثابة رئيسة للدولة.

وأستراليا دولة اتحادية تضم ست ولايات وإقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي. ويوجد في كل ولاية وإقليم مجلس تشريعي وفرع تنفيذي وقضائي تابع للحكومة.

تلتزم الحكومة الاتحادية بالمسؤولية الرئيسية عن الدفاع والمالية والضرائب والبريد والاتصالات وإدارة نظام الصحة الوطني والهجرة والتعليم العالي والطيران والشؤون الخارجية والتجارة، في حين تتركز الجوانب العامة لمسؤولية حكومات الولايات الست والإقليمين على التعليم الابتدائي والثانوي والطرق والنقل والشرطة والرعاية الصحية.

ويوجد مستوى حكومي محلي ثالث يتولى بشكل عام المسؤولية عن التخطيط والتطوير وتوفير الخدمات المحلية.

النظام القانوني

تعمل أستراليا بنظام القانون العام الذي يقوم على النظام البريطاني.

ولدى كل من الولايات والأقاليم أنظمتها القضائية ومحاكمها الخاصة، بينما تعالج المحاكم الاتحادية القضايا الاتحادية وتنظر المحكمة الأسترالية العليا في دعاوى الاستئناف المتعلقة بالشؤون الاتحادية وشؤون الولايات والأقاليم.

العملة

تقوم العملة في أستراليا على النظام العشري، حيث يمثل الدولار الأسترالي الوحدة الأساسية ويتكون من ١٠٠ سنت. وقد كان سعر صرف الدولار الأسترالي مقابل أهم العملات الدولية في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ على النحو التالي:

٠,٨٤	دولار أمريكي:
٠,٦٣	يورو:
٠,٤٢	جنيه إسترليني:
١٠٤,٣٨	ين ياباني:

تنظيم المصالح التجارية

المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC)

تساعد قواعد إدراج بورصة الأوراق المالية الأسترالية على ضمان اشتغال الأنظمة الأساسية للشركات المسجلة على أحكام خاصة بحقوق المساهمين مثل ضرورة التشاور مع المساهمين بخصوص الصفقات الرئيسية، بالإضافة إلى التأكد من التزام الشركات المسجلة بمعايير محددة فيما يتعلق بوعي السوق وتوفير المعلومات.

مكتب الضرائب الأسترالي (ATO)

مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) الذي يتأسسه مفوض الضرائب هو الهيئة التنظيمية المسؤولة عن تطبيق نظام الضرائب الاتحادي في أستراليا. ويتكون قانون ضريبة الدخل في أستراليا بشكل رئيسي من قانون تقدير ضريبة الدخل لعام ١٩٣٦ (الكومنولث) وقانون تقدير ضريبة الدخل لعام ١٩٩٧ (الكومنولث) وقانون إدارة الضرائب لعام ١٩٥٣ (الكومنولث)، بالإضافة إلى الأحكام الإدارية المتعلقة بالضرائب الصادرة عن مكتب الضرائب الأسترالي والأحكام القضائية. وتخضع المزايا المضافة على أجور الموظفين لنظام منفصل بموجب قانون تقدير ضريبة المزايا المضافة على الأجور لعام ١٩٨٦ (الكومنولث). ويتألف قانون ضريبة السلع والخدمات في أستراليا بشكل أساسي من قانون نظام الضريبة الجديد (ضريبة السلع والخدمات) لعام ١٩٩٩ (الكومنولث). كما يشمل النظام الحالي لضريبة الدخل ضرائب الدخل وأرباح رأس المال للأفراد والمؤسسات التجارية.

يقوم مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) بإدارة عملية التقييم الذاتي السنوي للضرائب وإجراء المراجعات الحسابية العشوائية للتحقق من التقديرات الخاصة بالأفراد والشركات. كما يقوم أيضاً بتحصيل الرسوم المفروضة على التبغ والبنزين والكحول وإدارة برنامج مساهمات التعليم العالي وتخفيض التأمين الصحي الخاص إلى جانب المسؤولية عن التنظيم المالي لنظام التقاعد في أستراليا.

مجلس فحص الاستثمارات الأجنبية (FIRB)

مجلس فحص الاستثمارات الأجنبية (FIRB) هو هيئة غير تنظيمية تشكلت عام ١٩٧٦ ضمن وزارة الخزانة الاتحادية لتوفير المشورة للحكومة الاتحادية الأسترالية بشأن سياسة الاستثمار الأجنبي. وتتمثل وظيفة المجلس في تقييم عروض الاستثمار المباشر المقدمة من قبل المصالح الأجنبية وإعطاء التوصيات للحكومة حول مواءمة هذه العروض مع سياسة الحكومة وقانون عمليات الحيازة والاستحواذ الأجنبية لعام ١٩٧٥ (الكومنولث). كما يقوم المجلس أيضاً بتوفير المعلومات حول سياسات الحكومة للمستثمرين الأجانب المستقبليين والمستثمرين المحتملين على حد سواء.

مصرف الاحتياطي الأسترالي (RBA)

مصرف الاحتياطي الأسترالي (RBA) هو هيئة تنظيمية تقوم بأداء وظائف المصرف المركزي للدولة.

هذا المصرف مملوك بالكامل للحكومة الاتحادية الأسترالية، وقد بلغت قيمة أصوله ١٣٤ مليار دولار أسترالي كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧. ويتولى المصرف مسؤوليتين رئيسيتين هما السياسة النقدية والاستقرار المالي.

تأسست المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) عام ١٩٩٥ لكي تطبق بشكل أساسي قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ (الكومنولث) وقانون مراقبة الأسعار لعام ١٩٨٣ (الكومنولث). وبشكل عام، تتمثل أهداف قانون الممارسات التجارية في دعم المنافسة، ويعمل إلى جانب الأحكام المشابهة في تشريعات الولايات والأقاليم على تعزيز التجارة العادلة وحماية المستهلك. كما يُعطي قانون الممارسات التجارية الممارسات الاحتكارية وغير العادلة في السوق واندماجات وحيازات الشركات وسلامة المنتج والمسؤولية عنه والسماح باستخدام الغير للمرافق الوطنية الهامة.

سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA)

سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA) هي هيئة تنظيمية تأسست عام ١٩٩٨ لتعزيز الرقابة على المؤسسات المالية. وتمتد وظيفتها التنظيمية لتشمل الإشراف على البنوك وشركات التأمين على الحياة ومؤسسات التمويل العقاري والجمعيات المصرفية وجمعيات التكافل الاجتماعي وصناديق التقاعد. وتتمتع الهيئة بسلطة إلزام المؤسسات المالية الإذعان للمعايير الرقابية، وقد تتدخل عند الضرورة لحماية مصالح المودعين أو أصحاب وثائق التأمين أو الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك الهيئة صلاحيات واسعة في التحقيق والتدخل والإدارة.

المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC)

المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) هي الهيئة الوحيدة المنظمة للشركات الأسترالية المسجلة وإحدى الهيئات الحكومية الاتحادية الثلاث المعنية بتنظيم الخدمات المالية.

وتتولى الهيئة تطبيق قانون الشركات لعام ٢٠٠١ (الكومنولث)، وهو القانون المنظم لعملية تأسيس الشركات وتشغيلها وإدارتها. ولذلك فإنها مسؤولة بشكل أساسي عن تنظيم أعمال الشركات في أستراليا، بالإضافة إلى تعزيز النزاهة والعدالة في شؤون الشركات وفي الأسواق المالية. وتمتد وظيفة حماية المستهلك الخاصة بالهيئة لتشمل النظام المالي عن طريق تنظيم عمليات تقديم الاستشارات إلى المستهلكين وبيع المنتجات والخدمات المالية والإعلان عنها.

بورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX)

تأسست بورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX) عام ١٩٨٧، وهي ثاني أكبر سوق أوراق مالية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتضم البورصة أسواقاً لتداول الأسهم والمشتقات والعقود المستقبلية والأوراق المالية ذات العائد الثابت. كما توجد لها فروع في سيدني وملبورن وبريزبن وأديلايد وبيرت وهوبارت.

تتوجه السياسة النقدية لمصرف الاحتياطي الأسترالي بشكل أساسي نحو المحافظة على معدلات التضخم في مستويات تساعد على تحقيق النمو المستدام. أما سياسة الاستقرار المالي للمصرف فتهدف إلى منع المخاطر الزائدة في النظام المالي والحد من تأثير الاضطرابات المالية في حالة حدوثها. وفي نطاق هذا الدور، تقع على مصرف الاحتياطي الأسترالي مسؤولية خاصة في المحافظة على كفاءة نظام المدفوعات. ويخضع المصرف لإدارة مجلس مصرف الاحتياطي ومجلس نظام المدفوعات.

يلعب مصرف الاحتياطي الأسترالي (RBA) دوراً فعالاً في الأسواق المالية ونظام المدفوعات، وهو مسؤول عن إصدار أوراق العملة الأسترالية. وتضع لوائح الأعمال المصرفية (صرف العملات) على عاتقه مسؤولية التحكم في سعر صرف العملات.

هيئة الملكية الفكرية الأسترالية (IP Australia)

هيئة الملكية الفكرية الأسترالية (IP Australia) هي الوكالة الحكومية الاتحادية التي تمنح الحقوق في براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات في أستراليا. وهي أحد أقسام وزارة الصناعة والسياحة والموارد، لكنها تعمل بشكل مستقل. كما أنها تضم مكاتب براءات الاختراع والتصميمات والعلامات التجارية. ويقوم مكتب حقوق مستولدي النبات الذي يمثل جزءاً من وزارة الزراعة والغابات والثروة السمكية بتطبيق قانون حقوق مستولدي النبات.

إدارة المجال الأسترالي الإلكتروني (auDA)

إدارة المجال الأسترالي الإلكتروني هي شركة أسترالية غير ربحية تأسست عام ١٩٩٩ بصفتها الهيئة الصناعية ذاتية التنظيم لفضاء أسماء المواقع الإلكترونية الأسترالية (.au).



بنية المصالح التجارية

بإمكان الشخص مزاولة أعماله التجارية في أستراليا كتاجر فرد أو في إطار شراكة أو مشروع مشترك أو اتحاد ائتماني أو شركة.

التاجر الفرد: يجوز للفرد مزاولة الأعمال بالأصالة عن نفسه كتاجر فرد. ويتحمل التاجر الفرد شخصياً مسؤولية جميع الالتزامات التي يتكبدتها في سياق مزاولته لأعماله.

الشراكة: يجوز لاثنتين أو أكثر من الأفراد أو الشركات العمل معاً في شراكة. ويقتصر عدد الشركاء في الشراكات على ٢٠ شريكاً (باستثناء بعض الشراكات المهنية المحددة). وليس للشراكة كيان قانوني مستقل، بل يشترك الشركاء في الأرباح ويتحملون بالتكافل والتضامن مسؤولية التزامات الشراكة. ولكن يجوز في بعض الولايات الأسترالية تأسيس شراكة محدودة تتحدد بموجبها مسؤولية بعض الشركاء (وليس جميعهم) بمقدار مساهمتهم في رأس المال، على ألا يكون للشركاء ذوي المسؤولية المحدودة دور في إدارة الشراكة. وتخضع الشراكات لقوانين الولايات الأسترالية والقانون العام وقانون العقود.

المشروع المشترك: يجوز لاثنتين أو أكثر من الأفراد أو الشركات العمل معاً في مشروع مشترك. ويجري عادة إنشاء المشروع المشترك من أجل مشروع أو منتج محدد أو عندما تختلف مساهمات الشركاء فيه من حيث النوع أو المقدار أو التوقيت. ويجوز تأسيس المشاريع المشتركة (بحيث يكون لها كيان قانوني مستقل) أو أن تبقى دون تأسيس. وتعتمد حقوق والتزامات كل من الشركاء في المشروع المشترك على ما تنص عليه شروطه. وتخضع المشاريع المشتركة للقانون العام وقانون العقود.

الاتحاد الائتماني: يمكن مزاولة الأعمال من قبل اتحاد ائتماني يمتلك فيه المدير أصول الاتحاد ويدير أعماله بالنيابة عن المستفيدين. ويتحمل المدير مسؤولية التزامات الاتحاد الائتماني ولكنه يتمتع عادة بحق الرجوع على ممتلكات الشركة فيما يتعلق بتلك الالتزامات. وتعتمد حقوق المستفيدين على أحكام إنشاء الاتحاد الائتماني، وقد تكون مستحقاتهم على شكل نسبة ثابتة أو متغيرة حسب خيار المدير. وتخضع الاتحادات الائتمانية للقانون العام وقانون التعاقد.

الشركة الأسترالية: يمكن مزاولة الأعمال من خلال شركة أسترالية. ويجوز أن تكون الشركة الأسترالية شركة مالكة أو شركة مساهمة. كما يمكن إدراج الشركة المساهمة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية. ولا يجوز أن يزيد عدد الشركاء في الشركة المالكة عن ٥٠ شريكاً من غير الموظفين، ولا يمكنها السعي للحصول على التمويل في أستراليا. إلا أن الشركة المالكة قد تكون أبسط وأرخص من ناحية تكاليف الإدارة من وجهة النظر التنظيمية الأسترالية.

يجب أن تحتفظ الشركة الأسترالية بمكتب مسجل داخل أستراليا، وأن يكون لها عضواً مجلس إدارة أستراليان مقيمان (عضوان بالنسبة للشركات المساهمة، وعضو واحد بالنسبة للشركات المالكة) وسكرتير أسترالي مقيم (اختياري بالنسبة للشركات المالكة). لا توجد ضوابط خاصة بالإقامة تُفرض على الأعضاء ولا توجد متطلبات حد أدنى لرأس المال بالنسبة للشركة الأسترالية.

يدير الشركة مجلس إدارتها، لكنها تكون مملوكة للأعضاء. ويكون للشركة كيان قانوني منفصل وذمة مالية مستقلة. وتتحدد مسؤولية الأعضاء بشكل عام بالمبلغ غير المدفوع من قيمة الأسهم التي يملكونها أو بمبلغ مُحدد. وقد يتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة والشركة المالكة لها المسؤولية بشكل شخصي عن الالتزامات المترتبة على الشركة في حالة إعسار الشركة أو وجود أسباب معقولة للشك في إعسارها أو أنها ستعسر بعد تكبد التزام معين. وتخضع الشركات الأسترالية لأحكام قانون الشركات وعقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية والقانون العام.

الشركة الأجنبية: يجوز للشركة الأجنبية مزاولة الأعمال في أستراليا سواء كفروع أسترالي أو من خلال شركة أسترالية تابعة. ولممارسة الأعمال في أستراليا كفروع، يجب على الشركة الأجنبية التسجيل كشركة أجنبية لدى الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC). ولا تعتبر الشركة الأجنبية مزاولة لأعمالها في أستراليا لمجرد أنها تشترك في أنشطة معينة في أستراليا مثل كونها طرفاً في إجراء قانوني أو عقدها اجتماعات لمجلس إدارتها أو مساهميتها أو احتفاظها بحساب مصرفي أو امتلاكها عقاراً معيناً. ويجب على الشركة الأجنبية الراغبة بتقديم طلب تسجيل أن تحجز اسم الشركة لضمان توفره في أستراليا، وأن تتقدم إلى الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) باستمارة طلب ترفق معه نسخة مصدقة من شهادة تسجيل الشركة وعقد تأسيسها ونظامها الأساسي. كما يجب أن يكون للشركة الأجنبية مكتب مسجل في أستراليا وأن تعين وكيلها محلياً لتمثيلها في أستراليا. ويجب على الشركة الأجنبية بمجرد تسجيلها أن تقدم نسخاً من بياناتها المالية وتلتزم بمختلف التزامات الإبلاغ التي ينص عليها قانون الشركات.

يحق للشركة الأجنبية إنشاء شركة أسترالية تابعة جديدة عن طريق تسجيل شركة جديدة أو حيازة شركة قائمة "مجمدة" (أي شركة مسجلة حديثاً ولم تباشر أعمالها بعد)، والخيار الثاني هو الأكثر شيوعاً.

الأسماء التجارية: إذا قام شخص بممارسة الأعمال التجارية في إحدى الولايات الأسترالية (تحت اسم غير اسمه الشخصي أو اسم شركته)، فيجب عليه تسجيل الاسم التجاري لدى الدائرة الحكومية المعنية في تلك الولاية الأسترالية.

الاستثمار الأجنبي في أستراليا - التشريعات

تنطبق تشريعات الاستثمار الأجنبي في أستراليا على المقترحات الاستثمارية المقدمة من قبل أصحاب المصالح الأجانب. ويقصد بلفظ أصحاب المصالح الأجانب أي فرد لا يقيم عادة في أستراليا وأية شركة أو شركة ائتمانية للأجانب حصة كبيرة فيها (١٥ في المائة أو أكثر) حتى إذا لم تكن خاضعة فعلياً للسيطرة الأجنبية) أو عندما يمتلك عدة أجنب حصة تبلغ في مجموعها ٤٠ في المائة أو أكثر.

الحيازات وتأسيس الأعمال التجارية الجديدة

التعاملات التي يجب الإبلاغ عنها: تتطلب التعاملات التالية الحصول على موافقة مسبقة من الخزانة الأسترالية:

- **حد الحيازة:** حيازة أسهم في إحدى الشركات أو شراء أحد الأعمال التجارية عندما يزيد إجمالي الأصول عن ١٠٠ مليون دولار أسترالي (تنخفض إلى ٥ ملايين دولار أسترالي عندما تكون الأصول عقارات ذات سمة تراثية)
- **حد الأعمال التجارية الجديدة:** تأسيس أحد الأعمال التجارية الجديدة عندما يزيد إجمالي الاستثمار عن ١٠ مليون دولار أسترالي
- **حد الاستحواذ على الشركات خارج البلاد:** الاستحواذ على الشركات الخارجية عندما تزيد قيمة أصولها الأسترالية الأساسية عن ٢٠٠ مليون دولار أسترالي أو عندما تمثل تلك الأصول ٥٠ في المائة أو أكثر من الأصول العالمية للشركة المستهدفة.

وعموماً، يجب الإبلاغ عن جميع حيازات الحقوق في العقارات المدنية، ما لم تقع الحيازة ضمن فئة معفاة (سنتطرق لها في قسم منفصل أدناه). أما ترتيبات التمويل التي تتضمن سندات دين لها خصائص مشابهة لخصائص الأسهم فتعامل على أنها استثمار أجنبي مباشر.

التعاملات التي يجب التدقيق فيها: تخضع التعاملات التي يجب الإبلاغ عنها للتدقيق من قبل الخزانة. وعادة ما تكون عملية المراجعة الحكومية للمقترحات الاستثمارية سريعة بشكل عام. ويشكل التبليغ الرسمي بداية لمهلة محددة، بحيث أنه إذا لم يتخذ أمين الخزانة الأسترالي أي إجراء ضد المقترح الاستثماري خلال ٣٠ يوماً، تفقد الحكومة حقها في إيقاف التعامل أو فرض شروط عليه. وبشكل عام فإن مجلس مراجعة الاستثمارات الأجنبية (FIRB)، الذي يقدم المشورة لأمين الخزانة، يتعامل مع المقترحات الاستثمارية بشكل سريع وفعال، وفي معظم الحالات يُتخذ القرار خلال ٣٠ يوماً من تاريخ طلب الموافقة. وعادة ما تُمنح الموافقة ما لم يثبت تعارض المقترح الاستثماري مع المصلحة الوطنية.

في بعض الحالات قد تمنح الموافقة ولكنها تكون مشروطة بشروط معينة، وعندما يكون الالتزام بالشروط المفروضة إجبارياً.

اتفاقية التجارة الحرة بين أستراليا والولايات المتحدة: نتيجة لهذه الاتفاقية:

- لا ينطبق حد الأعمال التجارية الجديدة على المستثمرين الأمريكيين غير الحكوميين

- يبلغ حد الحيازة بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين غير الحكوميين ٨٧١ مليون دولار أسترالي (القيمة مرتبطة بنسبة التضخم)، باستثناء الاستثمارات في قطاعات حساسة معينة (مثل الإعلام والاتصالات والدفاع/الجيش والأمن والنقل)

- لا ينطبق حد الحيازة على الاستثمارات الخاصة بالمستثمرين الأمريكيين غير الحكوميين في شركات أسترالية مُحددة منظمة في القطاع المالي (مثل البنوك وشركات التأمين)

- يبلغ حد الحيازة الخاص بالمستثمرين الأمريكيين غير الحكوميين الذين يقومون بالاستثمار في أحد القطاعات الحساسة وللمستثمرين الأمريكيين الحكوميين ١٠٠ مليون دولار أسترالي (القيمة مرتبطة بنسبة التضخم)

يشمل المستثمر الأمريكي غير الحكومي مواطني الولايات المتحدة أو المقيمين الدائمين فيها والمؤسسات التي تأسست أو نظمت بموجب القانون الأمريكي وفروع المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة وتمارس أنشطة تجارية فيها.

الأوصياء الأجانب: يُستثنى الأوصياء الأجانب من قوانين الاستثمار الأجنبي الأسترالية فيما يتعلق بمقترحات حيازة أسهم إحدى الشركات الأسترالية والحقوق في أرض مدنية أسترالية عندما يُمارس الوصي حقوق التصويت المرتبطة بالأسهم أو بالحقوق في الأرض وفقاً لتوجيهات وصي آخر أو الملاك المستفيدين للأسهم أو الحقوق.

قطاعات معينة

تخضع القطاعات التالية لمعاملة خاصة بموجب سياسة الاستثمار الأجنبي:

الأعمال المصرفية: ستمنح الحكومة رخص أعمال مصرفية للبنوك ذات الملكية الأجنبية عندما تفتتح سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA) أن المصرف ومشرفه المحلي يتمتعان بمنزلة جيدة وبشروط موافقة المصرف على الالتزام بترتيبات الإشراف التي تفرضها الهيئة. ووفقاً لسياسة الاستثمار الأجنبي الحالية التي تتبعها الحكومة، يتم النظر في أي مقترح لحيازة مصرف أسترالي أو الاستحواذ عليه من قبل جهة أجنبية على أساس كل حالة على حدة.

الطيران المدني - الدولي: يمكن للأشخاص الأجانب (بما في ذلك الخطوط الجوية الأجنبية) توقع الموافقة بشكل عام على شراء ما يصل إلى ٤٩ في المائة من أسهم أي من شركات النقل الدولي الأسترالية (باستثناء كوانتاس) بشكل فردي أو جماعي، بشرط ألا تجد الحكومة الاتحادية تعارضاً بين المقترح الاستثماري والمصلحة الوطنية. وبالنسبة لشركة كوانتاس فإن إجمالي الملكية الأجنبية يتحدد بنسبة ٤٩ في المائة كحد أقصى، بينما يبلغ حد الملكية

الفردية ٢٥ في المائة ويبلغ حد ملكية الخطوط الجوية الأجنبية مجتمعة ٣٥ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الوفاء بعدد من المعايير الخاصة بالمصلحة الوطنية والمتعلقة بجنسية أعضاء مجلس الإدارة والموقع التشغيلي للشركة.

الطيران المدني - المحلي: يمكن للأشخاص الأجانب (بما في ذلك الخطوط الجوية الأجنبية) توقع الموافقة بشكل عام على شراء ما يصل إلى ١٠٠ في المائة من أسهم أي من شركات الطيران الأسترالية المحلية (بخلاف كانتاس) ما لم تُقرر الحكومة الاتحادية أن ذلك سوف يكون مخالفاً للمصلحة الوطنية.

المطارات: إن مقترحات الاستثمار الأجنبي لحيازة مصالح في المطارات الأسترالية تخضع للنظر فيها على أساس كل حالة على حدة وفقاً لمتطلبات الإبلاغ القياسية. وبالنسبة للمطارات المعروضة للبيع من قبل اتحاد الكومنولث، يضع قانون المطارات لعام ١٩٩٦ (الكومنولث) حداً للملكية الأجنبية بنسبة ٤٩ في المائة، ويحدد ملكية شركات الطيران بنسبة خمسة في المائة ويمنع الجمع ما بين مطار سيدني (مع سيدني غرب) ومطارات ملبورن وبريزبن وبيرث.

الإعلام: تخضع جميع العروض المباشرة (وليس من خلال حصة مسيطرة في محفظة استثمارية) من أصحاب المصالح الأجانب للاستثمار في قطاع الإعلام للحصول على الموافقة بغض النظر عن الحجم. كما يجب إخضاع العروض التي تتضمن حصصاً في محفظة تزيد عن خمسة في المائة أو أكثر للتدقيق.

الاتصالات: تحدد الملكية الأجنبية في تيلسترا كوربوريشن ليمتد بنسبة خمسة في المائة من الأسهم المخصصة (بما فيها شهادات الأقساط) و ٣٥ في المائة من الأسهم المخصصة ككل لجميع الأشخاص الأجانب.

فترة الموافقة

عادة ما تمنح الموافقة بموجب سياسة الاستثمار الأجنبي الحكومية على تعامل معين فقط. فإذا لم يتم المضي في تنفيذ التعامل الموافق عليه و/أو إذا أبرم الأطراف اتفاقيات جديدة في ذلك الوقت و/أو في تاريخ لاحق، أو في حالة عدم إنجاز التعامل خلال ١٢ شهراً، يجب تقديم طلب للحصول على موافقة جديدة على التعامل.

لا تسري الموافقة على حيازات الأسهم التي تشمل عرض استحواذ كلي أو جزئي بموجب قانون الشركات إلا على الأسهم التي يتم الاستحواذ عليها خلال مدة العرض، ويجب الحصول على موافقة جديدة على أية استحواذات لاحقة. كما يجب الحصول على موافقة مسبقة على حيازة الخيارات الخاصة بشراء الأسهم أو الأصول أو الملكيات ذات الصلة. وعادة ما تمتد الموافقات الخاصة بالخيارات أيضاً لتشمل ممارسة تلك الخيارات، بشرط ممارسة الخيار خلال ١٢ شهراً من الموافقة. ويجوز طلب موافقة لاحقة على ممارسة الخيارات بشكل سنوي.

الطلبات

تشمل طلبات الموافقة تقديم استمارة رسمية ومعلومات إضافية محددة.

الاستثمار الأجنبي في أستراليا - الحوافز

تلتزم الحكومة الأسترالية بتعزيز وتعميق الاستثمار الأجنبي في أستراليا. وهيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) هي وكالة الاستثمار الداخلي التابعة للحكومة الأسترالية، وهي نقطة الاتصال الأولى بشأن جميع استفساراتك الخاصة بالاستثمار. ويمكن للشركات التي تخطط لبدء أو توسيع أعمالها في أستراليا الحصول على المعلومات والمساعدة من الهيئة وشبكتها الدولية.

يقع المقر الرئيسي لهيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) في كانبرا، وهي توفر دعماً مباشراً من ١٦ موقعاً في جميع أنحاء العالم، حيث لديها مكاتب في كل من نيويورك وسان فرانسيسكو وبكين وشنغهاي وجوانغزهو وطوكيو وسيول ولندن وباريس وفرانكفورت وديي ومومباي ونيودلهي وسنغافورة وسيدني.

تقدم هيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) خدمات مهنية شاملة تتضمن ما يلي:

- الاتصالات مع القطاع الملائم والجهات الحكومية
- معلومات شاملة حول فرص الأعمال التجارية في أستراليا وبيئتها وقوانين الاستثمار وبرامج الحكومة
- معلومات تفصيلية عن تكاليف الأعمال التجارية وتوفير المهارات والضرائب وفرص الأبحاث و التنمية
- استشارات خبيرة من المتخصصين في القطاع حول كفاءات ونقاط قوة القطاع في أستراليا
- زيارات ميدانية لتحديد المواقع الأكثر ملاءمة في أستراليا
- موامة المصالح التجارية للربط بينك وبين الشركاء الذين يحتل أن تنشئ معهم مشروعاً مشتركاً
- تسهيل الحصول على الموافقات الخاصة بالمشاريع
- تسهيل المشاريع الرئيسية.

برنامج دعم المهارات

صممت هيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) برنامج دعم المهارات بهدف تشجيع الشركات الدولية على اختيار أستراليا كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر.

يسمح هذا البرنامج للشركات التي تخطط لإجراء استثمارات ضخمة في أستراليا بأن تجلب من ضمن مجموعتها الموظفين الإداريين والمتخصصين الرئيسيين الذين لهم دور أساسي في تأسيس العمليات في أستراليا بموجب موافقة خاصة.

تمنح هذه الموافقة لمدة ثلاث سنوات، على الرغم من أن مدة تأشيرات الدخول الفردية الممنوحة تمتد لفترة تزيد عن مدة الموافقة. وتمنح هذه الموافقات على تأشيرات الدخول الدائم والمؤقت للموظفين المؤهلين وهي خاصة بالظروف التي تتطلب إحصار عدد من الموظفين الرئيسيين.

يوفر اتفاق دعم هجرة المهارات إمكانية الحصول على تأشيرات عمل دائمة ومؤقتة للإقامة طويلة الأجل وتسهيل عملية الحصول على التأشيرات. وفي حين أنه لا توجد أية رسوم طلبات، يجب سداد الرسوم العادية لدائرة الهجرة. ويتضمن التدقيق في توفر الأهلية ثلاث مراحل تشمل الشركة والاستثمار والموظفين.

هذا البرنامج متاح للشركات التي ترغب في أن يكون لها حضور في أستراليا أو التي لها حضور فيها فعلاً وتسعى إلى الاستثمار في مجال جديد للأعمال.

تخضع الطلبات للتقييم بناء على المعايير التالية بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية الاستراتيجية:

- سوف يعزز المشروع من الابتكار في الصناعة الأسترالية من خلال زيادة أنشطة البحث والتطوير والترويج والتطبيق الجديد للمهارات والمعرفة ونقل التكنولوجيا والتنمية الكلية
- أو سوف يحقق المشروع فائدة اقتصادية كبيرة لإحدى مناطق أستراليا مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاستثمار الخاصة بالمنطقة
- أو يزيد حجم الاستثمار المُقدر للمشروع عن ٥٠ مليون دولار أسترالي ويُسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي و/أو التوظيف و/أو البنية الأساسية
- أو تقوم الشركة بتأسيس مقر رئيسية إقليمية أو مركز تشغيل إقليمي سيدعم العمليات الدولية للشركة الأم.

سيكون على مقدمي الطلبات تقديم ما يؤيد طلبهم. ويسمح بإبرام الاتفاقية مرة واحدة فقط لكل استثمار، رغم أن التعديلات ممكنة إذا تجاوز الاستثمار توقعاته الأولية. كما يمكن إبرام اتفاقيات إضافية في حالة إجراء استثمار إضافي في مجال جديد لعمليات الشركة.

تسهيل المشاريع الرئيسية

تساعد هيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) على تسهيل دخول الاستثمارات الجديدة إلى أستراليا عن طريق تزويد المستثمرين المستقبليين بنقطة اتصال واحدة مع الحكومة الأسترالية، حيث توفر الهيئة من خلال خدمة تسهيل المشاريع الرئيسية (MPF) لأصحاب المشروع المعلومات والمشورة والدعم للمساعدة في الحصول على الموافقات الحكومية الضرورية. كما تحدد الهيئة تسلسل ومواعيد الموافقات الرئيسية والبرامج الحكومية ذات الصلة التي يمكن أن تساعد المشروع.

تتمثل أهداف خدمة تسهيل المشاريع الرئيسية بما يلي:

- مساعدة أصحاب المشاريع الكبرى في الحصول على القرارات الخاصة بالموافقات الضرورية من الحكومة الأسترالية أينما أمكن في الإطار الزمني التجاري للمشروع
- إضافة القيمة لهذه المشاريع، خاصة عندما تتصف الموافقات المطلوبة بالتعقيد والإطالة، أي عندما يمكن لخدمة تسهيل المشاريع الرئيسية المساعدة في التنفيذ السريع للاستثمار

يجب على أصحاب المشاريع ملاحظة أنه حتى إذا كان المشروع المقترح يتفق مع المعايير فذلك لا يعني بالضرورة موافقة الحكومة على توفير الحوافز له.

إذا قررت الحكومة توفير الحوافز للمشروع فسيكون من الضروري الإفصاح علانية عن حجم وطبيعة المساعدة المزمع تقديمها. وسوف يتم الاتفاق على تفاصيل عمليات الإفصاح هذه مقدماً فيما بين الحكومة وصاحب المشروع.

للمزيد من المعلومات حول خدمات هيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) أو للاتصال بأحد المكاتب القريبة منك، راسلنا عبر البريد الإلكتروني askus@investaustralia.gov.au أو قم بزيارة الموقع www.investaustralia.gov.au.

- إظهار التزام الحكومة بدعم الاستثمارات الرئيسية الجديدة
- تحديد أية معوقات تواجه استمرار الاستثمار وتقديم المشورة للحكومة حول الحاجة إلى أي تغيير إيجابي أو تغيير في السياسة إن أمكن.

يخضع كل طلب للحصول على خدمة تسهيل المشاريع الرئيسية للتقييم بشكل فردي وفقاً لمعايير الانتقاء.

يمكن للمستثمر التقدم بطلب لوزير الصناعة والسياحة والموارد للاستفادة من خدمة تسهيل المشاريع الرئيسية إذا كان مشروعه:

- ذا أهمية استراتيجية لأستراليا
- يتطلب موافقات الحكومة الأسترالية أو أي تدخل آخر منها
- جاهزاً من الناحية التجارية لاستكمال عمليات الموافقات الحكومية.

تنسيق الاستثمار الاستراتيجي

تقوم هيئة الاستثمار الأسترالية (Invest Australia) من خلال إجراء تنسيق الاستثمار الاستراتيجي (SIC) بتقديم المشورة لوزير الصناعة والسياحة والموارد حول الطلبات الخاصة بحوافز الاستثمار.

وعادة ما يتاح إجراء تنسيق الاستثمار الاستراتيجي لكل من الشركات الدولية والمحلية. ومنذ عام ١٩٩٧، قامت الحكومة بمنح حوافز الاستثمار لعشرة مشاريع.

يهدف إجراء تنسيق الاستثمار الاستراتيجي إلى جذب المشاريع ذات الفائدة الاقتصادية والوظيفية التي كان يمكن أن تقوم في الخارج إلى أستراليا، وإلى زيادة الاستثمار المستدام في أستراليا.

ينظر في طلبات الحوافز لكل حالة على حدة مع التحقق بشكل مفصل من توفر معايير تنسيق الاستثمار الاستراتيجي.

وتقع على أصحاب المشاريع مسؤولية توفير المعلومات الضرورية بشكل ملائم ومقبول من أجل تسهيل التقييم والتحقق من توفر المعايير.

من المحبذ ألا يقدم أصحاب المشاريع مشاريعهم المقترحة إلا بعد الانتهاء من وضع تصور كامل تقريباً للمشروع وبعد اتخاذ القرار المتعلق بالموقع المحتمل.

يجب أن يوضح المقترح أن المشروع

- يوفر منافع اقتصادية كبيرة لأستراليا
- يكمل جوانب المزايا التنافسية في أستراليا
- لن يحدث في أستراليا دون وجود حوافز
- مجدٍ على المدى الطويل دون أية إعانات مالية
- أن المساعدة المطلوبة متوافقة مع التزاماتنا الدولية، بما في ذلك التزامنا بمنظمة التجارة العالمية (WTO).

قانون التعاقد

يقوم قانون التعاقد الأسترالي على القانون الإنجليزي العام وليس على أي قانون مُنظم أو خاص. والمبدأ الرئيسي الذي يقوم عليه قانون التعاقد الأسترالي هو مبدأ حرية التعاقد، الذي يتمتع بموجبه الأطراف بحرية إبرام أي صفقة يختارونها.

ويُعتبر تسجيل بنود التعاقد كتابياً من الممارسات الجيدة - لا توجد أي استمارات أو إجراءات خاصة مطلوبة - وستعتمد المحاكم الأسترالية بشكل كبير على نوايا الأطراف المُثبتة في مستند خطي. وتخضع هذه المبادئ العامة لبعض التشريعات الهامة، وخاصة قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ (الكومولث) الذي لا يجوز الاتفاق على عدم تطبيقه وقد تنشأ عنه في ظروف معينة حقوق تشريعية تلغي الحقوق التعاقدية. انظر صفحة ٢٦ للمزيد من المعلومات حول قانون الممارسات التجارية.

الأطراف

بموجب قانون التعاقد الأسترالي، لا يلزم بالعقد غير أطرافه، باستثناءات معينة محدودة، وهو ما يُعرف باسم مبدأ الأثر النسبي. وإذا كانت إحدى الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات تمثل أحد الأطراف، فإن الرقم المسجل الخاص بها - رقم الشركة الأسترالية (ACN) أو رقم الأعمال الأسترالي المسجل (ARBN) أو رقم الأعمال الأسترالي (ABN) - يجب ذكره أيضاً بالنسبة لهذا الطرف في جميع الوثائق العامة.

ملكية الأصول أو حق الضمان فيها

إذا وجدت نية لإنشاء حق ضمان في أية أصول تملكها شركة ذات شخصية اعتبارية بموجب قانون الشركات، فيجب تسجيل حق الضمان لدى الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات للحفاظ على أولوية حق المورد.

كما قد يستدعي موضوع حق الضمان التسجيل بموجب قوانين معينة، مثل قانون السندات لعام ١٩٥٨ (فيكتوريا) أو تشريع عقد البيع. كما يسري الاحتفاظ بملكية السلع الموردة بموجب العقد، ولكن ينبغي صياغة بند الاحتفاظ بملكية بعناية، وخاصة فيما يتعلق بعوائد أي بيع للسلع.

الحد من الغرامات في العقود

يسمح القانون العام للعقود باتفاق الطرفين على مبلغ مُحدد للتعويض النقدي المستحق من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر في حالة حدوث مخالفة محددة للعقد، أو على طريقة لحساب قيمة ذلك التعويض. وقد يفيد هذا عندما يكون من الصعب حساب التعويض النقدي، ويرغب الطرفان في تجنب تكاليف حل النزاع أو الخصومة القضائية.

يجب أن يُمثل هذا الاتفاق الخاص بالتعويض النقدي محاولة حقيقية لتقدير الأضرار المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها أحد الطرفين. أما إذا فرض أحد الطرفين مبلغ التعويض كمجرد تهديد لإلزام الطرف الآخر بالالتزام بالعقد أو كان مبالغاً فيه أو كانت ظروف استحقاقه غامضة أو يمكن تطبيقه تعسفياً، فعندئذٍ يُمكن اعتبار النص الخاص به على أنه يشير إلى مجرد غرامة وتلتفت المحكمة عن تنفيذه.

الحد من القيود على التعاملات

أي قيد يفرض على تعامل أحد طرفي العقد (أو السند) مع الغير، بما في ذلك العمل لدى الغير، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء كان ذلك أثناء مدة العقد أو بعدها:

- قد يشكل تعاملًا حصرياً، وهو سلوك تنظمه أحكام منع الاحتكار في قانون الممارسات التجارية التي ستجري مناقشتها في الصفحة ٢٦
- قد يشكل قيداً على التعامل وفقاً للقانون العام، وبالتالي إذا كان واسعاً في نطاقه أو مدته أو منطقة سريانه دون ضرورة لذلك فإنه يُعتبر لاغياً وتلتفت المحكمة عن تطبيقه. وفي ولاية نيو ساوث ويلز (فقط)، يسمح قانون قيود التجارة لعام ١٩٧٦ (نيو ساوث ويلز) لمحكمة نيو ساوث ويلز العليا بتحديد تطبيق القيد إلى الحد الذي تراه المحكمة معقولاً.

حدود واستثناءات المسؤولية القانونية

مع مراعاة تطبيق قانون الممارسات التجارية وتشريع بيع السلع والتجارة العادلة المماثل له في الولايات والأقاليم، يتمتع أطراف العقد بحرية تحديد أو استثناء المسؤولية القانونية عن حالات مخالفة بنود العقد أو في الظروف الأخرى. إلا أنه سيكون على الطرف الساعي للاعتماد على بند تحديد المسؤولية أو استثنائها أن يقنع المحكمة أن البند المعني يؤيد في حالة تفسيره تفسيراً سليماً ما يدعيه ذلك الطرف.

حل النزاعات

أستراليا طرف موقع على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (اتفاقية نيويورك). وبالتالي، يجوز تسجيل حكم المحكم (الذي يحكم بالتعويض) لدى أي من المحاكم العليا في أي ولاية أو إقليم في أستراليا وتنفيذه كحكم صادر عن تلك المحكمة. أما حكم المحكم الذي له طبيعة الأمر الملزم فلن يُعترف به بنفس الشكل. وقد سنت معظم الولايات الأسترالية تشريعاً ينص على تطبيق الجوانب الإجرائية والإثباتية على عمليات التحكيم التجاري ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك.

العقود الدولية لبيع السلع

أستراليا طرف موقع على اتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للسلع والتي تنص على قواعد موحدة تحكم صياغة وتنفيذ العقود الخاصة بالبيع الدولي للسلع وتضع إطاراً من القواعد تحدد التزامات الطرفين بشأنها.

يجوز أن يتفق طرفا عقد البيع الدولي للسلع على عدم تطبيق الاتفاقية وأن يختارا تطبيق قوانين واحد من بلديهما باعتبارها القوانين الناظمة للعقد بينهما. ولكن إذا لم يتفقا على ذلك، فإن الاتفاقية تسري على العقد وتشكل قواعدها جزءاً منه.

حماية التكنولوجيا والملكية الفكرية

توفر أستراليا إطاراً قانونياً شاملاً لحماية التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية. ويعتمد القانون الأسترالي في هذا المجال إلى حد كبير على القانون البريطاني. كما أن أستراليا طرف موقع على اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

براءات الاختراع

ينص قانون براءات الاختراع لعام ١٩٩٠ (الكومنولث) على شكلين من أشكال براءات الاختراع: براءة اختراع قياسية (standard patent) لمدة تصل إلى ٢٠ سنة من تاريخ تسجيل المواصفة الكاملة (حسب تجديدها) وبراءة ابتكار (Innovation Patent) ظهرت منذ بداية تنفيذ تعديل قانون براءات الاختراع (براءات الابتكار) لعام ٢٠٠٠ (الكومنولث) في ٢٤ مايو ٢٠٠١، وهي للابتكارات التي لا تحقق مستوى الإبداع المطلوب لبراءات الاختراع القياسية، وتستمر لمدة تصل إلى ثماني سنوات. ولا يجوز تمديد مدة براءة الاختراع، باستثناء براءات الاختراع القياسية الخاصة بالمواد الدوائية.

يخضع الطلب الخاص ببراءة الاختراع القياسية لفحص الكامل كشرط لمنح البراءة. أما الطلب الخاص ببراءة الابتكار فإنه لا يخضع لفحص موضوعي قبل منح البراءة، بل يفحص فقط للتأكد من الالتزام بالشروط الرسمية، ثم يتم تسجيله. ولكن لا يمكن تنفيذ براءة الابتكار ضد طرف متعمد مزعوم ما لم تخضع لفحص الإذعان الموضوعي. ولذلك، يمكن طلب الفحص (ودفع رسومه) في أي وقت من قبل صاحب البراءة أو من قبل أي طرف من الغير (يعنيه التعدي) أو بناء على توجيهات المفوض.

أستراليا واحدة من الأطراف الموقعة على معاهدة باريس، التي يمنح بموجبها صاحب الطلب الأجنبي مهلة زمنية معينة من تاريخ تقديم الطلب الأصلي في إحدى الدول الأعضاء لكي يقدم في أستراليا طلب تسجيل يقوم على الطلب الأصلي، ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، التي يعامل بموجبها الطلب المقدم في إحدى الدول الأعضاء كطلب مقدم في دولة عضو أخرى. كما أن أستراليا هي إحدى الدول الأطراف في معاهدة ١٩٧٧ المتعلقة بالاعتراف الدولي لإيداع الكائنات المجهرية لأغراض إجراءات البراءات.

المعلومات السرية

تخضع حماية المعلومات السرية (بما في ذلك الأسرار التجارية) للقانون العام وليس لأي قانون وضعي. وهذا يعني أنه في أستراليا، كما هو الحال في الدول العاملة بالقانون البريطاني، لا يوجد أي قانون خطي مثل بيان القانون الموحد المعتمد الآن في معظم الولايات الأمريكية.

يفرض القانون العام واجبات على الشخص الذي يحصل على معلومات سرية في ظروف يعلم فيها، أو ينبغي أن يعلم فيها، أن تلك المعلومات سرية. هذا الواجب لا يلزم مستلم المعلومات بعدم الكشف عنها بما يتعارض مع شروط الطرف المفتح فحسب، لكنه يحظر أيضاً أي استخدام للمعلومات، بما في ذلك الاستخدام السري، إلا وفقاً لما يسمح به الطرف المفتح.

يوفر القانون الحماية فقط لمعلومات محددة كانت محفوظة في الأصل كمعلومات سرية، أو قد تم نشرها فقط لمن أصبحوا ملتزمين بواجب الحفاظ على السرية.

وفي حالة الأسرار التجارية، يجب أن تكون المعلومات الخاضعة لهذا الواجب مطورة بالشكل الكافي لتكون مفيدة تجارياً وقابلة للتحديد - فلا يمكن أن تخضع مجرد التصورات أو خبرة الصناعة للواجبات القانونية.

ليس من الضروري وجود عقد، أو حتى بيان كتابي، حيث أن هذا الواجب ناتج عن تطبيق القانون وحده، لكن الإقرار الكتابي بالسرية يساعد على إثبات أنه قد تم إخطار المستلم بمطلب السرية. ومع ذلك، إذا كان من الضروري فرض التزام على من يقوم بالكشف (كما هو الحال عندما يقوم المستلم بالدفع للحصول على الحقوق الحصرية مثلاً)، فمن الضروري أن يبرم المفصح عقداً (أو سنداً) قانونياً ملزماً بهذا الشأن تكون له طبيعة قيد على التعامل ويخضع للقانون المتعلق بهذا النوع من العقود (تمت مناقشته أعلاه).

حقوق المؤلف

تخضع حقوق المؤلف في أستراليا لقانون حقوق المؤلف لعام ١٩٦٨ (الكومنولث). وفيما يلي أنواع المواد التي يمكن أن تخضع لحقوق المؤلف:

- الأعمال الأدبية (التي تشمل برامج الكمبيوتر)
- الأعمال الموسيقية (أي المؤلفات الموسيقية)
- الأعمال الفنية (التي تشمل الصور الفوتوغرافية والرسومات الهندسية والمخططات والمباني وأعمال الحرف الفنية، بغض النظر عما إذا كان المحتوى الفني يعتبر رفيعاً أم لا)
- الأعمال المسرحية
- الموضوعات الأخرى بخلاف الأعمال، التي تشمل أفلام التصوير السينمائي والتسجيلات الصوتية والبث الصوتي والتليفزيوني والمطبوعات المنشورة (أي إعداد المواد المطبوعة للطباعة).

إذا وجدت المعايير الخاصة بحقوق المؤلف فإن تلك الحقوق تنشأ تلقائياً عند إبداع العمل، مع جميع الحقوق التابعة، ودون الحاجة إلى التسجيل أو أي إجراء آخر، بما في ذلك أي شكل من الإخطار بحقوق المؤلف. وتشمل هذه المعايير إبداع مادة حق المؤلف من قبل مواطن أو مقيم في أستراليا أو إحدى الدول العديدة التي ترتبط أستراليا معها بترتيبات معاهدة متعددة أو ثنائية الأطراف، أو نشر تلك المادة لأول مرة في أستراليا أو تلك الدولة.

أستراليا أيضاً دولة عضو في اتحاد برن وأحد أطراف الاتفاقية الدولية لحقوق التأليف والنشر، بالإضافة إلى عدد من المعاهدات الأخرى لحماية الحقوق الفردية. تستمر حقوق المؤلف الأسترالية طوال حياة الإنسان المؤلف وزيادة عليها ٧٠ سنة في حالة الأعمال، و (بشكل عام) ٧٠ سنة من تاريخ النشر في حالة الموضوعات الأخرى غير الأعمال. ولكن هذا لا ينطبق إلا على الأعمال والموضوعات الأخرى التي كانت حقوق المؤلف فيها قائمة في ١ يناير ٢٠٠٥

عندما بدأ تطبيق التشريع المعدل. وفي جميع الحالات الأخرى فإن المدة السابقة البالغة ٥٠ سنة تبقى نافذة بحيث لا يحدث أي "تجديد" لحقوق المؤلف.

التصميمات

ينص قانون التصميمات لعام ٢٠٠٣ (الكومنولث)، الذي يحل محل قانون التصميمات لعام ١٩٠٦ (الكومنولث)، على إنشاء نوع خاص من حقوق النشر فيما يتعلق بالتصميمات الخاضعة للتسجيل لدى هيئة الملكية الفكرية الأسترالية، وهي المنظمة الأسترالية المسؤولة عن تسجيل براءات الاختراع والتصميمات والعلامات التجارية. وبموجب التشريع الجديد، سوف يحظى التصميم بالحماية إذا كان "جديداً" و "مميزاً" ويتم تقييمه مقارنة بالتصميمات "المستخدمة بشكل عام في أستراليا" أو "التي يتم نشرها داخل أو خارج أستراليا". ومع ذلك، لن يخضع طلب التسجيل لفحص موضوعي، بل سيتم تسجيله على أساس الإذعان للإجراءات الشكلية فقط. وسيخضع التصميم المُسجل للفحص فقط عند الطلب من قبل أي شخص أو بأمر المحكمة أو بمبادرة من المسجل. ويشترط لدعاوى التعدي على الملكية الفكرية فحص التصميم المسجل وإصدار شهادة أو تقرير فحص في حالة إذعانه للشروط الحدائثة والتمييز.

يشمل التشريع الموازي بنوداً تحول بشكل أكثر فعالية دون حماية حقوق المؤلف بالنسبة لتصاميم شكل منتج منشور في أستراليا. وقد تم تقليل مدة احتكار التصميم الذي يتم الحصول عليه عن طريق التسجيل إلى ١٠ سنوات كحد أقصى. وبوصفها أحد أطراف اتفاقية باريس، تمنح أستراليا مقدمي الطلبات الأجانب مهلة مقدارها ١٢ شهراً من تقديم تاريخ الطلب الأصلي في إحدى الدول الأعضاء لكي تقدم فيها طلباً بخصوص نفس التصميم في أستراليا.

العلامات التجارية

يخضع القانون الأسترالي للعلامات التجارية المسجلة لقانون العلامات التجارية لعام ١٩٩٥ (الكومنولث). وبموجب هذا القانون، يجوز تقديم طلبات التسجيل سواء تم استخدام العلامة موضوع الطلب أم لم تستخدم فيما يتعلق بكل من السلع والخدمات. وأستراليا هي إحدى الدول الأطراف في اتفاقية باريس التي تُعطي مهلة يمكن خلالها إيداع طلب من قبل طرف أجنبي في أستراليا بالنسبة لنفس العلامة التجارية فيما يتعلق بنفس السلع أو الخدمات، مع الاحتفاظ بتاريخ الأسبقية لطلب سابق في بلد موقع على الاتفاقية.

كما أن أستراليا هي أيضاً إحدى الدول الأطراف في بروتوكول مدريد الذي يجوز بموجبه تقديم طلب في أية دولة عضو لكي يتم التعامل معه لاحقاً من قبل كل من أمناء سجلات العلامات التجارية في دول أعضاء أخرى مُحددة في الطلب.

تطبق أستراليا نظاماً لفئات السلع والخدمات، متوافقاً مع نظام نيبس للتصنيف.

ومنذ البدء في تطبيق قانون عام ١٩٩٥، لا توجد أي متطلبات لتسجيل تراخيص المستخدم من أجل حماية تسجيل إحدى العلامات التجارية. ومع ذلك، وحتى يمكن اعتبار الاستخدام بموجب الترخيص استخداماً من قبل المالك المُسجل، يجب أن يتوافق الترخيص مع معايير مُحددة، بما في ذلك المطلب الخاص بممارسة المستوى المعقول من التحكم في صاحب الترخيص من قبل المالك المسجل. لكن يبقى من الممكن تسجيل أي حق في العلامة التجارية المسجلة، وهذه الحقوق القابلة للتسجيل تشمل الآن حقوق المرتهن أو المنتفع بموجب أمانة، بالإضافة إلى حقوق المرخص له.

مخططات الدوائر والتصاميم متعددة الطبقات

أستراليا من الدول الموقعة على معاهدة واشنطن للملكية الفكرية المتعلقة بالدوائر المتكاملة، ومع توقع تطبيق هذه المعاهدة فقد تم سن قانون تصميمات الدوائر لعام ١٩٨٩ (الكومنولث). ومع ذلك، وعلى عكس قانون حماية رقائق أشباه الموصلات في الولايات المتحدة، لا يتوسع التشريع الأسترالي في الحماية ليشمل تصميم متعدد الطبقات، بل يقتصر على تصميم الدائرة الذي يتخذ شكل تمثيل بأية مادة للموقع ثلاثي الأبعاد للعناصر الإيجابية والسلبية والوصلات المشتركة التي تكون دائرة متكاملة.

تستمر حقوق التصميم المستحقة بموجب التشريع الأسترالي لمدة ١٠ سنوات من تاريخ التصنيع أو أول استغلال تجاري. ولا توجد شروط أو تسهيلات للتسجيل، لكن التشريع الأسترالي يتميز في أنه ينص على وضع علامة على التصميمات أو الدوائر المتكاملة التي تستحق الحماية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن التصاميم متعددة الطبقات يمكن تسجيلها كتصميم بموجب قانون التصاميم، كما يمكن أن تتمتع بالحماية المتاحة حقوق المؤلف بموجب قانون حقوق المؤلف.

حقوق مستولدي النبات

بموجب قانون حقوق مستولدي النبات لعام ١٩٩٤ (الكومنولث)، يمكن تسجيل المجموعات النباتية الجديدة، حيث ينتج عن ذلك اكتساب المالك المسجل للحق الاستثنائي في بيع وإنتاج المجموعة المسجلة للبيع، ومادتها المولدة، واستخدام الاسم المُسجل للنبات. ومثل هذه الحقوق تستمر لمدة ٢٠ سنة من تاريخ الطلب.

التجارة الإلكترونية

تشريع التعاملات الإلكترونية

الخصوصية

النظام التشريعي الرئيسي في أستراليا المتعلق بالخصوصية هو قانون الخصوصية الاتحادي لعام ١٩٨٨ الذي يغطي:

- القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية التي يزيد عائدها السنوي عن ٣ مليون دولار أسترالي
- جميع موفري الخدمة الصحية والمتعاقدين مع الحكومة الاتحادية بغض النظر عن عوائدهم
- وكالات الحكومة الاتحادية
- المصالح التجارية التي يبلغ عائدها السنوي ٣ مليون دولار أسترالي أو أقل (المصالح التجارية الصغيرة) والتي:
 - تتعامل بالمعلومات الشخصية
 - ترتبط بعمل تجاري أكبر
 - يتم إجراؤها كأشطة أعمال تجارية صغيرة بغرض الالتزام بالقانون الاتحادي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٦، مثل الإبلاغ عن المعاملات المريبة والحركات العابرة للحدود للمبالغ التي تزيد عن ١٠,٠٠٠ دولار أسترالي.

يتاح للمصالح التجارية الصغيرة التي لا يشملها بشكل تلقائي قانون الخصوصية الاتحادي خيار الخضوع للقانون. ويشمل قانون الخصوصية الاتحادي ١٠ مبادئ وطنية للخصوصية تحدد المبادئ العريضة لطريقة تعامل المنظمات مع المعلومات الخاصة.

تغطي هذه المبادئ دورة حياة المعلومات الشخصية وتشمل ما يلي:

- القيود المفروضة على تجميع المعلومات الشخصية (مثل أي معلومات يمكن أن تكون محددة لهوية الشخص - مثل الاسم والعنوان) والمعلومات الشخصية الحساسة (مثل المعلومات ذات الصلة بالأصل العرقي أو الإثني للشخص أو معتقداته الدينية أو الفلسفية)
- الضوابط المفروضة على استخدام والكشف عن المعلومات الشخصية التي تم جمعها
- الشروط المحددة للتأكد من أن المعلومات الشخصية التي تم جمعها أو المستخدمة أو التي يتم الكشف عنها تُحفظ بشكل آمن وتتصف بالدقة والاكتمال والحدثة.
- واجبات المنظمات لضمان قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات الشخصية الخاصة بهم وإعطائهم الفرصة لتصحيح هذه المعلومات
- الضوابط المفروضة على استخدام إثباتات الهوية (مثل أرقام الملفات الضريبية) الصادرة من قبل الحكومة
- الضوابط المفروضة على نقل المعلومات الشخصية للأفراد الآخرين أو المنظمات الأخرى داخل وخارج أستراليا على حد سواء
- واجبات ضمان قدرة الأفراد على الوصول إلى سياسة الخصوصية الخاصة بالمنظمة.

تخضع التجارة الإلكترونية في أستراليا بشكل رئيسي للتنظيم عن طريق قوانين التعاملات الإلكترونية الاتحادية والخاصة بالولايات والأقاليم. وينطبق القانون الاتحادي فقط على المعاملات التي ينطبق عليها القانون الاتحادي العام. أما بالنسبة للقوانين الخاصة بالولايات والأقاليم فهي شبيهة بالقانون الاتحادي وتُطبق في نطاقات السلطة الخاصة بها.

فيما يلي الآثار الرئيسية لقوانين التعاملات الإلكترونية:

- لا تصبح التعاملات لاجية لمجرد أنها تعتمد على الاتصالات الإلكترونية أو التوقيعات الإلكترونية
- وضع التوجيهات لتحديد وقت ومكان إرسال واستلام الرسالة الإلكترونية
- السماح بالتسجيل الإلكتروني للمعلومات والاحتفاظ بوثائق الإلكترونية إذا كان التشريع يتطلب تسجيل المعلومات أو الاحتفاظ بها في صيغة كتابية
- دعم استخدام الاستمارات الإلكترونية للتصديق بدلا من التوقيع يدوياً، وفقا لضوابط محددة.

لا تنطبق قوانين التعاملات الإلكترونية على جميع التشريعات أو المعاملات. ويُحدد كل قانون تعاملات إلكترونية التشريع أو أنواع التعاملات المستثناة من القواعد المحددة في هذا القانون.

قانون التعاقد

لا توجد أي مبادئ جوهرية لقانون التعاقد تمنع صياغتها إلكترونياً. وبالتالي، فإن القوانين المطبقة على العقود على الإنترنت هي نفسها المطبقة على المعاملات الفعلية. والمشكلات الناشئة ذات الصلة بعقود الإنترنت في أستراليا تشمل ما يلي:

- صلاحية الاتفاقات المبرمة عن طريق "النقر على الرموز"، حيث أنها اتفاقات يقوم من خلالها العميل بالنقر على أحد الرموز على الشاشة لقبول الشروط والبنود القياسية. ولا يوجد في الوقت الحالي أي تشريع أو قانون قضائي في أستراليا ينظم استخدام الاتفاقات المبرمة بالنقر على الرموز. ومع ذلك، لا يوجد أي سبب من حيث المبدأ يمنع صياغة العقود بهذا الأسلوب.
- الأسئلة الخاصة بما إذا كانت البنود والشروط الخاصة بأحد العقود على الإنترنت قد تم دمجها بالشكل الكافي في الاتفاق. ولدمج البنود والشروط بفعالية بموجب القانون الأسترالي، يجب على مقدم العرض القيام بكل ما هو ضروري ومعقول لعرض البنود على العميل في الوقت الملائم لإعطائه فرصة ملائمة لأخذها بعين الاعتبار، وتقرير ما إذا كان سيوقع على العقد بناء على تلك البنود.

البريد التطفلي

يحظر قانون البريد التطفلي الاتحادي لعام ٢٠٠٣ إرسال الرسائل الإلكترونية الإعلانية غير المرغوبة مثل رسائل البريد الإلكتروني و SMS و MMS والرسائل الفورية التي تحتوي على "رابط أسترالي". والمعنى المقصود برابط أسترالي يتصف بالشمولية الشديدة ويشمل تلك الرسائل المرسلة:

- من داخل أستراليا
 - عن طريق أي فرد أو منظمة تقع إدارتها والتحكم المركزي لها في أستراليا (سواء تم إرسال الرسالة بالفعل من أستراليا أو لم يتم ذلك)
 - إذا كان الحاسوب أو الملقم أو الجهاز المستخدم في الدخول إلى هذه الرسالة يقع في أستراليا
 - في حالة وجود صاحب الحساب أو المنظمة المستلمة لهذه الرسالة في أستراليا.
- لا يُغطي قانون البريد التطفلي الرسائل المرسلة عن طريق الاتصال الصوتي أو الفاكسميلي.

تحدد إمكانية اعتبار الرسالة إعلانية من عدمه بناء على طريقة تقديمها والمحتوى (بما في ذلك أي روابط أو أرقام هاتف أو بيانات اتصال) المُضمن في تلك الرسالة. فعلى سبيل المثال، فإن رسالة بريد إلكتروني تحتوي على معلومات واقعية تماماً عن حيوانات الكوالا والكنغر وتحتوي على رابط لصفحة ويب تعرض خصم ٢٠ بالمائة على دخول حدائق الحيوان في سيدني يمكن اعتبارها رسالة إعلانية.

يجب إرسال الرسائل الإلكترونية الإعلانية بموافقة المستلم، ويجب أن تحتوي على معلومات مُحددة بدقة لهوية المرسل وأن تشتمل على ميزة فعالة لإلغاء الاشتراك. ويمكن أن تكون الموافقة ضمنية أو صريحة. ويجب أن تتضمن المعلومات المُحددة بدقة لهوية المرسل الطريقة الخاصة بكيفية الاتصال بالمرسل، ويجب أن تكون صالحة لمدة ٣٠ يوماً من إرسال الرسالة. كما يجب أن تسمح ميزة إلغاء الاشتراك للمستلم باختيار عدم تلقي أي رسائل بريد إلكتروني من هذا المرسل في المستقبل، ويجب عرض الخيار بشكل واضح ومُميز.

يحظر قانون البريد التطفلي على الأفراد في أستراليا والمنظمات التي تقوم بممارسة الأعمال التجارية بها توفير برامج اقتناص العناوين وقوائم العناوين المقتنصة أو الحصول عليها أو استخدامها.

تُستثنى الوكالات الحكومية والأحزاب السياسية الأسترالية المسجلة والجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية والمؤسسات التعليمية من أحكام قانون البريد التطفلي في ظروف معينة.

توجد غرامات مالية كبيرة يتم فرضها في حالة انتهاك قانون البريد التطفلي تشمل الغرامات التي تصل إلى ١,١ مليون دولار أسترالي في اليوم.

يُستثنى عدد من أنشطة المنظمات في ظروف معينة من الالتزامات المفروضة بموجب قانون الخصوصية الاتحادية. وهي تشمل التعامل مع سجلات الموظفين الحاليين والسابقين عن طريق صاحب العمل، وتجميع واستخدام المعلومات الشخصية عن طريق منظمات الإعلام وفي الصحافة، وتجميع واستخدام المعلومات الشخصية عن طريق المتعاقدين العاملين لصالح أطراف سياسية أسترالية مسجلة أو الممثلين السياسيين.

يتم تنظيم تجميع الوكالات الحكومية في الولاية والإقليم للمعلومات الشخصية واستخدامها والإفصاح عنها عن طريق التشريع ذي الصلة في الولاية والإقليم. وتخضع المعلومات الصحية أيضاً للتنظيم في بعض الحالات حسب الولاية والإقليم.

وبناء على نوع النشاط التجاري الذي تقوم به، قد تكون المنظمات مُطلبة بالالتزام بقوانين الصناعة المطبقة التي تسن قواعد إضافية للتعامل مع المعلومات الشخصية. ومن أمثلة نظم الإنضباط هذه قانون خصوصية أبحاث السوق والأبحاث الاجتماعية، وقانون خصوصية المعلومات العامة للتأمين.

اعتراض الاتصالات

يتم تنظيم اعتراض الاتصالات (بما في ذلك البريد الإلكتروني وخدمات الرسائل القصيرة (SMS) وخدمات رسائل الوسائط المتعددة (MMS) والرسائل الفورية (تُرسل باستخدام برامج مثل MSN Messenger و Yahoo Messenger) من بين الأشكال الأخرى للاتصال) عن طريق قانون الاتصالات الاتحادي لعام ١٩٩٧. ويحظر قانون الاتصالات على شبكات الاتصال (مالكي ومشغلي شبكات الاتصال) وموفري خدمة النقل (من يقدمون الخدمات على هذه الشبكات، مثل موفري خدمة الإنترنت) الكشف عن معلومات محددة، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة بمادة الاتصال الجاري على شبكاتهم. ويلتزم الناقلون وموفرو خدمة النقل، بموجب قانون الاتصالات، بالتأكد مما إذا كانت الأجهزة الخاصة بهم تسمح بالاعتراض، وتوفير المساعدة للسلطات المنفذة للقانون وبذل أقصى جهدهم لمنع استخدام الشبكات والمنشآت الخاصة بهم في ارتكاب الجرائم.

كما أن قانون الاتصالات (الاعتراض والدخول) الاتحادي لعام ١٩٧٩ يحظر اعتراض الاتصالات، في معظم الظروف، باستثناء الاعتراض الذي يتم إجراؤه بموجب ترخيص قضائي حصلت عليه سلطات تنفيذ القانون والاستخبارات. ويحظر تشريع أدوات التنصت في الولايات والأقاليم تسجيل المحادثات الهاتفية دون الحصول على موافقة الطرف الآخر في المحادثة أو دون الحصول على الترخيص اللازم.

التوظيف والعلاقات الصناعية

ويفرض تشريع الصحة والسلامة المهنية التزامات صارمة تماماً على جميع أصحاب العمل لضمان سلامة موظفيهم أثناء العمل.

الضرائب ذات الصلة بالموظفين

بداية من ١ يوليو ٢٠٠٠، تم تقديم نظام جديد للضريبة المستقطعة - "نظام التقسيط الضريبي" (PAYG). يتطلب هذا النظام من أصحاب العمل اقتطاع قيمة الضريبة من الرواتب المدفوعة للموظفين وتحويل الضريبة إلى مكتب الضرائب الأسترالي بشكل منتظم. يتم حساب المبلغ المحتسب وفقاً للمقاييس المحددة من قبل مفوض الضرائب.

تستحق ضريبة المزايا المضافة على الأجور من أصحاب العمل على قيمة مزايا إضافية محددة يتم تقديمها للموظفين فيما يتصل بالوظيفة. وهذه المزايا المضافة على الأجور مُحددة على نطاق واسع على أنها تشمل عدداً من الامتيازات أو الخدمات أو التسهيلات التي تشمل الاستخدام الخاص للسيارات أو القروض المُعفاة من الفوائد أو منخفضة الفوائد أو الإقامة.

وضريبة الرواتب هي ضريبة خاصة بالولاية يتم تحصيلها شهرياً من قبل كل ولاية من خلال كشف الأجور الخاص بأصحاب العمل الذين يقومون بدفع أجور تزيد قيمتها عن الحد المُعين. لكن يختلف سعر الضريبة المفروضة من ولاية لأخرى.

وبشكل عام، سوف تقوم الولايات بمطالبة أصحاب العمل بالتسجيل عندما تصل مدفوعات الأجر الشهري إلى مستويات معينة.

يُطالب التشريع الاتحادي أصحاب العمل بإعطاء مستوى حد أدنى مُعين لقسط التقاعد الخاص بكل موظف من موظفيهم. وفي حالة تقديم أصحاب العمل ما هو أقل من مستوى الحد الأدنى المطلوب للدعم، سوف يكونون مُطالبين بدفع مصاريف غير قابلة للخصم تعرف باسم مصاريف ضمان التقاعد.

إن مستوى الحد الأدنى المُعين لدعم التقاعد الذي يجب على أصحاب العمل تقديمه بالنسبة لكل موظف من موظفيهم هو في الوقت الحالي تسعة في المائة من أساس المكتسبات النظرية للموظف، وهو، بالنسبة لمعظم الموظفين، المستحقات المكتسبة في ساعات العمل العادية الخاصة بهم.

توجد أيضاً بعض الحدود المفروضة على الحد الأقصى لمجموع نسب التقاعد المدفوعة لصالح أحد الموظفين والتي يحق لصاحب العمل المطالبة بها كخصم ضريبي. تختلف حدود الحد الأقصى وفقاً للمجموعة العمرية التي ينتمي إليها كل موظف.

عقد العمل التنفيذي

في أستراليا، يتم إبرام عقد العمل التنفيذي بشكل تقليدي مع الموظفين القدامى. وهذا الشكل من أشكال العقود يتسم بالبساطة التامة. ويتمثل الغرض الرئيسي منه بتسجيل اتفاق ما بين صاحب العمل والموظف فيما يتعلق بفترة الإخطار بإنهاء العقد دون أسباب، بالإضافة إلى أية مزايا إضافية غير الراتب.

تمر آفاق العلاقات الصناعية في أستراليا في الوقت الراهن بمرحلة تحول بعد البدء في تطبيق مجموعة الإصلاحات لخيارات العمل الخاصة بالحكومة الاتحادية في مارس ٢٠٠٦. لقد أوجدت هذه الإصلاحات عدداً من التغييرات الهامة، وهي تحتوي على عدد من القوانين الخاصة بكيفية حدوث التحول. ونتيجة لمجموعة الإصلاحات لخيارات العمل، أصبح العديد من الأمور التي كانت محكومة في السابق بقوانين الولاية تخضع الآن لأحكام القانون الاتحادي.

عند اكتمال التحول، ستصبح علاقة العمل لجميع الموظفين الخاضعين للقوانين الاتحادية خاضعة لاتفاق مكان العمل. يجب أن تفي جميع الاتفاقات بالحد الأدنى من شروط المعيار الأسترالي الجديد للأجور والأوضاع العادلة (المعيار). وبالتالي، فإن جميع الاتفاقات يجب أن توفر، بحددها الأدنى:

- المعدلات الأساسية للرواتب وأجور المهام العرضية
- ٣٨ ساعة عمل عادي كحد أقصى في الأسبوع (على الرغم من أن بعض الاتفاقات قد تنص على متوسط هذا الرقم. وقد يتم أيضاً إدراج "عدد ساعات إضافية معقول" في الاتفاق)
- عطلة سنوية مدفوعة الأجر لأربعة أسابيع في السنة
- عطلة شخصية/إذن رعاية (بما في ذلك العطلة المرضية) لمدة ١٠ أيام مدفوعة الأجر بعد ١٢ شهراً من الخدمة (تستحق على أساس نسبي)، بالإضافة إلى عطلة ليومين إضافيين غير مدفوعة الأجر لإذن الرعاية وعطلة عارضة مدفوعة الأجر ليومين إضافيين
- ٥٢ أسبوع عطلة أمومة غير مدفوعة الأجر عند ولادة أو تبني طفل. سوف تقوم لجنة الأجور العادلة الأسترالية بإعداد المعيار وضبطه.

وقبل البدء في مجموعة الإصلاحات لخيارات العمل، كان عدد كبير من الموظفين ينعمون بالحماية التي تكفلها لهم قوانين الفصل التعسفي من العمل. وقد تضاءل هذا العدد إلى حد كبير بعد التغييرات التي أُجرتها مجموعة الإصلاحات لخيارات العمل على قوانين الفصل التعسفي. علماً بأنه لا يمكن إجراء دعاوى مطالبة فيما يتعلق بالفصل التعسفي لموظفين مرتبطين بالعمل لدى مؤسسة تستخدم ١٠٠ موظف أو أقل، وبالنسبة لموظفين مفصولين "لسبب تشغيلي حقيقي"، والموظفين العاملين بعقد مُحدد الأجل أو لإنجاز مهام مُحددة، والموظفين قيد الاختبار، والموظفين المؤقتين لمدة قصيرة، والمتدربين المُستخدمين لفترة زمنية مُحددة، والموظفين الذين قد تم توظيفهم لمدة أقل من تلك المحددة (سته أشهر في الوقت الحالي)، والموظفين الموسميّين والموظفين الذين يكسبون أكثر من سقف المرتب المُحدد (مُحدد حالياً بمبلغ ٩٨,٢٠٠ دولار أسترالي).

ومع ذلك، لم تؤثر مجموعة الإصلاحات لخيارات العمل على القوانين التي تحظر التحرش الجنسي والتمييز العنصري في مكان العمل.

يستفيد الموظفون الأستراليون من التشريع الاتحادي الذي ينص على دفع أصحاب العمل لأقساط نظامية للتقاعد بالنيابة عن موظفيهم.

هجرة أصحاب الأعمال

دعمت شخصيات الأعمال الدولية على مدى السنوات الماضية بشكل واضح قاعدة المهارات للاقتصاد الأسترالي، موسعين قطاع الأعمال المحلي ونشاط التصدير، ومنطلقين بفرص العمل إلى حدها الأقصى للأستراليين. وبالرغم من أن هناك عدداً من الوسائل التي يمكن بواسطتها لممارسي الأعمال الدوليين دخول أستراليا، إلا أن كلهم مطالبون بالحصول على تأشيرة دخول.

لقد طورت الحكومة الأسترالية عدداً من الإصلاحات في التشريع وسياسة وإجراءات الهجرة في السنوات الأخيرة للتشجيع على هجرة الأعمال وجعل عملية الدخول إلى أستراليا لأغراض الأعمال أمراً أسهل. وقد كان ذلك على وجه الخصوص في حال الزوار بغرض العمل والزوار الذين يدخلون لأغراض العمل بصورة مؤقتة.

ويجب أن تلتزم كل طلبات تأشيرة الدخول بمعايير المصلحة العامة فيما يتعلق بالصحة وحسن السيرة والأمن الوطني والعلاقات الدولية. وكلما طالت مدة الإقامة، كلما زاد التدقيق في تلك المعايير.

وبينما لا يزال مكتبنا حالياً أعمالاً تتعلق بهجرة الأعمال، فإن لدينا علاقة وثيقة بالمتخصصين في هذا المجال ممن يمكننا أن نحول عملاءنا إليهم في حال كانت لديهم أي قضايا متعلقة بهجرة الأعمال.

قوانين الحصول على التمويل

المسؤولية القانونية

قد يتحمل الشخص المسؤولية القانونية بشأن عرض منتجات مالية طبقاً لوثيقة الإفصاح فيما يتعلق بما يلي:

- البيانات المضللة أو الخادعة في الوثيقة أو الوثائق المرفقة
- الإغفالات (المحددة بالرجوع إلى بنود محتوى وثيقة الإفصاح)
- الظروف الجديدة التي برزت منذ تاريخ وثيقة الإفصاح، والتي كان ينبغي الإفصاح عنها لو وجدت وقت إصدار وثيقة الإفصاح حيث لم يتم إصدار وثيقة ملحقّة للإفصاح عن ظرف جديد.

قد يكون مقدم العرض ومدراؤه (وفي بعض الحالات متعهدو التأمين والأشخاص الآخرون ممن قاموا بتصريحات في وثيقة الإفصاح) مسؤولين قانونياً تجاه أي شخص يتعرض لخسارة أو ضرر بسبب بيانات مضللة أو خادعة أو إغفالات أو ظروف جديدة لم يتم الإفصاح عنها.

هناك العديد من دفاعات المسؤولية القانونية طبقاً لقانون الشركات، وتشمل دفاع نبذ الجهالة بوثائق العرض.

ينظم قانون الشركات نشاط الحصول على التمويل داخل أستراليا. وهو ينطبق على كافة المنتجات المالية المعروضة في أستراليا سواء كانت صادرة عن مصدر أسترالي أو أجنبي. ويمتد تعريف "المنتجات المالية" ليشمل أسهم ووحدات الاتحادات الائتمانية وحصص الشركات وسندات الدين والعديد من الأدوات المالية الأخرى. وتنطبق القوانين على عروض أو دعوات الاشتراك في المنتجات المالية التي يتم تلقيها في أستراليا، بغض النظر عن مكان حدوث أية قضايا ناتجة أو عمليات بيع أو تحويل.

لا عروض دون إفصاح للمستثمر

مع مراعاة عدد من الاستثناءات، لا يجوز لأي شخص عرض منتجات مالية ما لم يتم إعداد وثيقة إفصاح بل وإيادها لدى المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) في حالات معينة. وينبغي أن تلتزم وثيقة الإفصاح مع متطلبات المحتوى الموضحة في قانون الشركات، كما ينبغي اتباع عدد من الخطوات الإجرائية.

ما لم ينطبق استثناء معين ما، فإن الإفصاح للمستثمرين أمر مطلوب في حالة العرض خارج السوق للمنتجات المالية الجديدة أو الحالية أو الأمور غير المباشرة أو البيع غير المباشر خارج السوق من قبل متحكم. وهناك نوعان من وثائق الإفصاح للأوراق المالية (أي الأسهم أو سندات الدين) في أستراليا، وهي نشرة الاكتتاب وبيان معلومات العرض (OIS). لبيان معلومات العرض متطلبات محتوى معلوماتي أقل ويمكن استخدامه فقط لجمع ما لا يزيد عن ٥ مليون دولار أسترالي.

وتعرف وثيقة الإفصاح عن المنتجات المالية خلاف الأوراق المالية باسم بيان الإفصاح عن المنتج (PDS). وهناك أيضاً قيود على العروض غير المطلوبة للمنتجات المالية والإعلانات المتعلقة بعروض المنتجات المالية.

استثناءات

لا يلزم الإفصاح عن عرض المنتجات المالية في حال تم استثناء العرض طبقاً لقانون الشركات أو عند منح المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) إعفاءً عاماً أو محدداً لعروض معينة: كبرامج حوافز الموظفين على سبيل المثال.

وتشمل هذه الاستثناءات:

- الحالات التي يتجاوز فيها المبلغ المستحق في حالة قبول عرض المنتجات المالية ٥٠٠,٠٠٠ دولار أسترالي أو إذا وصل المبلغ المستحق إلى محصلة كلية لا تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أسترالي بعد إضافته إلى المبالغ المدفوعة مسبقاً لنفس فئة المنتج المالي المقبوضة من قبل ذلك الشخص.
- في حالة العرض لمستثمر ذي إجمالي دخل لا يقل عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أسترالي في السنتين الماليتين السابقتين أو لمستثمر تبلغ قيمة صافي أصوله ما لا يقل عن ٢,٥ مليون دولار أسترالي بشهادة محاسب مؤهل.
- في حالة العروض لمستثمرين محكّين محددين آخرين أو مؤسساتيين (ويشمل ذلك مضاري الأسهم وصناديق محددة للتقاعد والتأمين على الحياة وأشخاص متحكمين بما لا يقل عن ١٠ مليون دولار أسترالي لأغراض الاستثمار في الأوراق المالية).

قوانين الاستحواذ

لمحة عامة

إذا كان الهدف هو السيطرة على ١٠٠ في المائة، فإن هناك نوعان من الاستحواذ الإجباري (مع ترك الترتيبات أو التخفيض الانتقائي لرأس المال جانباً وهما يمثلان طبيعتهما عملية إجبارية) ولكنهما لا يطبقان إلا عندما يمتلك المستحوذ نسبة ٩٠ في المائة من الحصص المستهدفة في الفئات ذات الصلة.

كما يتطلب الاستحواذ على حقوق تصويت في شركة مدرجة تزيد عن نسبة خمسة في المائة أو أكثر إفضاحاً لبورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX) والكيان ذي الصلة.

ويشارك عدد من الهيئات التنظيمية في عملية الاستحواذ:

- المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) التي تنظم الالتزام بقانون الشركات ولديها السلطة لتعديل ومنح الاستثناء من الالتزام بنوده. كما تراجع المفوضية بيانات الشركات العارضة والمستهدفة ومستندات العرض وتراجع المستندات الصادرة في إدارة الاستحواذ طبقاً لسياستها في حقيقة عمليات الاستحواذ.
 - لجنة عمليات الاستحواذ (المؤسسة على غرار لجنة عمليات الاستحواذ في المملكة المتحدة) المسؤولة عن مراجعة السلوك أثناء عمليات الاستحواذ من حيث التزامه بحرفية القانون أو مخالفته له (أي أنه ينتهك روح قواعد الاستحواذ). كما أن لها سلطة فرض نطاق واسع من الأوامر في حال قررت وجود ظروف غير مقبولة.
 - بورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX) التي تنظم جزئياً ما يسمح للشركات المدرجة بعمله
 - مجلس فحص الاستثمارات الأجنبية/الخزانة اللذان ينظران في الموافقة على طلبات الاستثمار الأجنبي
 - ومفوضية المنافسة وحماية المستهلك الأسترالية (ACCC) التي تنظم قوانيننا لمكافحة الاحتكار.
- كما تراقب كل من المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) وبورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX) التزام الكيانات المدرجة بالتزامات إفضاحها المستمرة.

إعفاء الضرائب-السندات

فيما يتعلق بضرية الدخل الأسترالية، فإن أصحاب الأوراق المالية الهدف ممن يخضعون عدا ذلك لضريبة عائد رأس المال الأسترالية لبيعهم حصصهم قد يتأهلون للحصول على إعفاء من ضريبة دخل رأس المال CGT لإعادة الاستثمار (سند لإعفاء السندات) حيث يتلقون سندات معادلة في الكيان المشتري مقابل سنداتهم الهدف.

يعني إعفاء السندات أن أصحاب السندات الهدف سيؤجلون أية مسؤولية عن تسديد ضرائب ربح رأس مال حتى يتخلصوا من سنداتهم في الكيان المشتري. وأحد المتطلبات الأساسية لتطبيق سند إعفاء السندات هو أنه ينبغي على الكيان المشتري كنتيجة للاتفاق تملك ٨٠ في المائة أو أكثر من سندات التصويت في الكيان الهدف.

تنظم قوانين الاستحواذ الأسترالية طبقاً لقانون الشركات حيازة المصالح في الشركات أو الاتحادات الائتمانية الأسترالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة (ASX) والشركات الأسترالية غير المدرجة التي يزيد عدد أعضائها عن ٥٠ عضواً (الكيانات المنظمة). وفي حين تكون القواعد تقنية أحياناً، فإن عملية الحيازة عادة ما تكون أكيدة نوعاً ما حيث يتم اتباع نفس أساليب الحيازة المستخدمة على مدى السنوات العشر الماضية أو نحوها. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تم تعديل القانون لتشجيع العروض والاستحواذات عموماً.

يمنع الشخص من حيازة مصلحة ذات صلة في كيان منظم (باستثناء ما يتبع حالات الاستثناء المحدودة) إذا كان التعامل سيؤدي إلى زيادة حقوق تصويت أي شخص:

• من ٢٠ في المائة أو أقل إلى أكثر من ٢٠ في المائة

• أو من نقطة تزيد عن ٢٠ في المائة وتقل ٩٠ في المائة.

مصطلح "مصلحة ذات صلة" مصطلح واسع. ويمكن تعقبه عبر مجموعات الشركة والترتيبات بين الشركاء والأطراف الأخرى.

تنطبق قوانين الاستحواذ على عمليات الحيازة سواء من قبل مستثمر أسترالي مقيم أو أجنبي. ويمكن أن تؤدي عمليات الحيازات الخارجية إلى استحواذ أسترالي داخلي، خصوصاً في حال كان للهدف الأجنبي، بشكل مباشر أو غير مباشر، حقوق تصويت تزيد عن ٢٠ في المائة في كيان أسترالي منظم.

وضعت القوانين لضمان فعالية وتنافسية سوق التحكم في الكيانات المنظمة وإبقاء تلك السوق على اطلاع، وبحيث ينال كافة أصحاب الأوراق المالية فرصاً معقولة ومتساوية للمشاركة في عمليات التملك المطروحة ويحصلون على معلومات ووقت وافٍ لأخذ العروض بعين الاعتبار حيث قد يمتلك الشخص فائدة جوهرية في الكيان المنظم.

هناك عدد من الاستثناءات لحظر الاستحواذ. وتشمل تلك الاستثناءات عروض الاستحواذ خارج وداخل السوق والترتيبات التي توافق عليها المحكمة والاستحواذ الذي يوافق عليه المساهمون المستهدفون والتخفيضات الانتقائية لرأس المال والاستحواذ التدريجي بنسبة ثلاثة في المائة كل ستة شهور. بالإضافة إلى ذلك، فإن للمفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) السلطة في استثناء أو تعديل تطبيق قوانين الاستحواذ.

مسائل عامة تتعلق بالضرائب

في أستراليا وخارجها. وتطبق قواعد ضريبة أرباح محددة عندما تنتهي إقامة الأفراد (تؤدي إلى فرض ضريبة أرباح) وعندما يصبح الأفراد أو المؤسسات مقيمين دائمين في أستراليا.

أما غير المقيمين الذين لا يصبحون مقيمين في أستراليا (سواء بشكل مؤقت أو دائم) فهم لا يخضعون بشكل عام لأية ضريبة على دخلهم من الخارج أو على أية أرباح يحققونها من ممتلكاتهم في الخارج التي لا تكون ممتلكات أسترالية خاضعة للضريبة.

وقد تطبق معاملة مماثلة على الأفراد الذين يكونون أو يصبحون "مقيمين مؤقتين" في أستراليا للأغراض الضريبية (بصرف النظر عن الوقت الذي يمضونه في أستراليا)، حيث قد يعفى الأفراد الذين يحملون تأشيرة مؤقتة وينطبق عليهم تعريف المقيم المؤقت من الضريبة الأسترالية على الدخل الذي يحققونه من مصادر في الخارج، ولكن ستفرض عليهم ضريبة على دخل العمل أو الخدمات الذي يحققونه وهم مقيمون مؤقتون.

وإلى جانب ذلك فإن الأرباح والخسائر التي يحققها أو يتكبدها المقيم المؤقت من ممتلكاته في الخارج (التي ليست ممتلكات أسترالية خاضعة للضريبة) لا تحتسب لأغراض الضريبة الأسترالية، وذلك باستثناء الأرباح الناتجة عن حصص أو خيارات الموظفين التي تتعلق بالعمل أو الخدمات المقدمة في أستراليا. فعندما ينفذ كامل العمل المعني أو جزء منه في أستراليا، قد تكون مزايا حصص الموظفين أو خياراتهم خاضعة لضريبة جزئية أو معفاة حسب طبيعة وتوقيت تلك المزايا وأية أرباح تتحقق من الأرباح أو الخيارات (بالإضافة إلى عوامل أخرى). واعتباراً من سنة ٢٠٠٦ فإن الممتلكات الأسترالية الخاضعة للضريبة تقتصر على أصول رأس مال محددة (سنناقشها لاحقاً).

لا تخضع دفعات الفائدة من المقيمين المؤقتين إلى المقرضين غير المقيمين إلى التزامات الضريبة المستقطعة من الفوائد.

فترات الضريبة والسلم الضريبي

تعتبر الشركة مقيمة في أستراليا إذا كانت قد تأسست فيها أو إذا كانت إدارتها المركزية والتحكم بها يتم في أستراليا وتزاول أعمالها في أستراليا أو يتحكم بحقوق التصويت فيها مساهمون مقيمون في أستراليا.

تتكون السنة العادية لأغراض ضريبة الدخل والأرباح من ١٢ شهراً تنتهي في ٣٠ يونيو، ولكن يمكن الحصول على موافقة لاعتماد مدة حسابية مختلفة تنتهي في تاريخ آخر. وعادة ما تعطى الموافقة عندما تكون للشركة الأم الأجنبية سنة ضريبية تنتهي في تاريخ آخر.

يطبق على الأفراد سلم تدريجي لضريبة الدخل. ويستفيد الأفراد المقيمون من درجة أولى معفاة من الضريبة، بينما يخضع الأفراد غير المقيمين للسلم التدريجي لضريبة الدخل ولكن من دون الدرجة الأولى المعفاة. ويبلغ الحد الأعلى لضريبة الدخل الشخصي (اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٦) ٤٥ بالمائة، ولكنه يصبح فعلياً ٤٦,٥ بالمائة بالنسبة لمعظم المقيمين بعد إضافة ضريبة الرعاية الصحية. أما الشركات (المقيمة وغير المقيمة) فتخضع لضريبة بنسبة ثابتة واحدة تطبق على الدخل العادي وعلى أرباح رأس المال تبلغ ٣٠ بالمائة منذ سنة ٢٠٠١.

تمثل ضريبة الدخل حوالي ٨٥ بالمائة من إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة الاتحادية الأسترالية. وضمن هذه الفئة تمثل ضريبة الدخل الشخصي ٥٣ بالمائة، بينما تتحقق نسبة ثلاثة بالمائة من الإيرادات من الضريبة المفروضة على الرواتب التقاعدية، واثنين بالمائة من الضريبة المفروضة على المزايا المضافة على الأجور التي يحصل عليها الموظفون. أما ضريبة دخل الشركات فتمثل ٢٧ بالمائة من إجمالي الإيرادات الضريبية. وتأتي نسبة ١٥ بالمائة المتبقية بشكل رئيسي من الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية. ورغم أن الحكومة الاتحادية هي التي تفرض ضريبة البضائع والخدمات ويقوم مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) بتحصيها فإن معظم إيراداتها تذهب إلى حكومات الولايات والأقاليم.

يتناول هذا الملخص بعض المسائل الضريبية الرئيسية التي قد تعني المؤسسات الأجنبية التي تستثمر في أستراليا، سواء بشكل مباشر من خلال فرع لها أو بشكل غير مباشر من خلال امتلاك مصلحة أو ملكية في شركة مؤسسة في أستراليا. وقد وقعت أستراليا على العديد من الاتفاقيات الدولية لمنع الازدواج الضريبي التي قد تؤثر على المعاملة الضريبية.

من المرجح أن توجد الكثير من المسائل الضريبية الأخرى التي تؤثر على استثمار معين في أستراليا والتي لم يشر إليها في هذا الملخص.

الضرائب

تفرض الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أشكالاً مختلفة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تتضمن ما يلي:

الحكومة الاتحادية الأسترالية

- ضريبة الدخل
- ضريبة المزايا المضافة على الأجور
- ضريبة الراتب التقاعدي
- الضرائب غير المباشرة (مثل الضريبة المفروضة على الوقود والنفط والتبغ والكحول والرسوم الجمركية)
- ضريبة البضائع والخدمات (GST).

حكومات الولايات

- ضريبة الرواتب المستقطعة
- ضريبة الأراضي
- رسوم الطوابع
- ضريبة المراهنات
- ضريبة السيارات.

ضريبة الدخل والأرباح

القاعدة العامة المطبقة على المقيمين في أستراليا (باستثناء المقيمين بشكل مؤقت) هي أنهم يخضعون لضريبة على دخلهم وأرباحهم التي يكسبونها

إذا كان لشركة أجنبية مكتب فرعي (مؤسسة دائمة) في أستراليا وكانت هناك اتفاقية سارية لمنع الازدواج الضريبي، فإن أرباح المؤسسة الدائمة تحتسب كما لو أنها كانت شركة منفصلة تتعامل مع مقرها الرئيسي وغيره من الأطراف بشكل مستقل. وتخضع الشركة الأجنبية لضريبة على أرباحها من المؤسسة الدائمة وفق النسبة العامة لضريبة الشركات.

أما إذا لم يكن للشركة الأجنبية مؤسسة دائمة في أستراليا وكانت تحقق أرباحاً من أعمال تقوم بها في أستراليا ووجدت اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي فستكون نتيجة ذلك بشكل عام عدم خضوع الأرباح من الأعمال للضريبة الأسترالية.

الخصومات الممنوحة للشركات

يحتسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين من الأفراد والشركات عن طريق خصم الخصومات المسموح بها من الدخل الخاضع للتقييم. ويحتسب الدخل الصافي للشراكات والاتحادات الائتمانية بطريقة مماثلة. وعادة ما يطبق على دافعي الضريبة من الشركات مبدأ تجميع القيود، ولكن وفقاً لمبادئ ضريبة محددة وليس للحسابات المالية للمؤسسة.

تشمل الخصومات المسموح بها خصومات المصاريف الناشئة في سياق مزاوله الأعمال ومخصصات رأس المال لاستهلاك الأصول والخسائر الضريبية من السنوات السابقة التي يجوز تدويرها ومقاصتها في السنوات اللاحقة (بشكل غير محدد إلى أن يتم استهلاكها بالكامل). إلا أنه يجري التمييز بين خسائر الإيرادات والخسائر الصافية في رأس المال، حيث يجوز تدوير خسائر الإيرادات ومقاصتها من الدخل الخاضع للتقييم والأرباح في السنوات التالية، أما الخسارة الصافية في رأس المال فلا تجوز مقاصتها إلا من أرباح رأس المال في السنوات التالية. وتطبق قيود خاصة على خسائر ضرائب الشركات والشركات الائتمانية في السنة السابقة من أجل منع التلاعب بالخسائر.

وفي سياق منح حوافز معينة للشركات من أجل تأسيس مقرات إقليمية لها في أستراليا، تمنح خصومات خاصة لفئات معينة من تكاليف إنشاء المقرات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قد تخضع نفقات إنشاء مرافق في أستراليا من أجل توفير الدعم للمقر الإقليمي. كما وضعت خصومات خاصة لتشجيع استثمار رأس المال في المشاريع.

ضريبة أرباح رأس المال

تخضع أصول رأس المال (الأصول الخاضعة لضريبة أرباح رأس المال) لضريبة على أرباح رأس المال عند نشوء حالة خاضعة للضريبة وقيد ربح أو خسارة في رأس المال. ويطبق تعريف واسع للأصول الخاضعة لضريبة أرباح رأس المال، إلا أنه لا تقيد الأرباح أو الخسائر المتعلقة بأصول رأس المال التي جرى الاستحواذ عليها قبل ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥. وتطبق إعفاءات معينة وتوجد عدة فئات يجري فيها تأجيل الضريبة. كما يمنع الازدواج الضريبي بموجب قاعدة تعطي الأولوية لضريبة الدخل العادي بالنسبة للتعامل الخاضع للضريبة بموجب نظامين مختلفين.

لا تحتسب أرباح (وخسائر) رأس المال بالنسبة للمقيمين في الخارج إلا على أصول أسترالية محددة. وقد كانت توجد قبل سنة ٢٠٠٦ قائمة لفئات الأصول تحدد الأصول الأسترالية التي لا تحتسب بشأنها أرباح وخسائر رأس المال. واعتباراً من ٢٠٠٦، بدأ تطبيق قائمة مختصرة لفئات الممتلكات الأسترالية الخاضعة للضريبة بحيث باتت الفئات الوحيدة من الأصول التي يملكها مقيمون في الخارج وتخضع لضريبة أرباح رأس المال هي العقارات الأسترالية الخاضعة للضريبة والمصالح غير المباشرة في العقارات الأسترالية والأصول التجارية للمؤسسات الأسترالية الدائمة وأية خيارات أو حقوق في حيازة تلك الأصول. ويقصد بالمصالح غير المباشرة في العقارات الحصص التي تبلغ ١٠٪ أو أكثر في المؤسسات ذات الملكية المشتركة التي تمثل العقارات الأسترالية كامل أصولها أو الجزء الرئيسي منها وتملكها بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات أخرى.

تجري مقاصة أرباح رأس المال من أية خسائر في رأس المال (في السنة الحالية أو السابقة) ويحتسب ربح رأس المال الصافي ضمن الدخل الخاضع للتقييم. ويجوز تدوير الخسارة الصافية في رأس المال إلى سنة ضريبة لاحقة، إلا أنه لا تجوز مقاصتها إلا من ربح في رأس المال في سنة لاحقة.

يخضع ربح رأس المال الصافي للشركات لضريبة وفق النسبة العامة المطبقة على الشركات. وقد يستحق الأفراد خصماً بنسبة ٥٠٪ من إجمالي ربح رأس المال بالنسبة للأصول التي مضى على ملكيتها أكثر من ١٢ شهراً، إلا أن هذا الخصم لا يطبق على الشركات. وفي السابق، كانت نسبة التضخم تخضع من أرباح رأس المال ويطبق نظام لحساب المتوسط للأفراد، إلا أنه تم إيقاف العمل بهما.

تتوفر أشكال مختلفة من تأجيل ضريبة أرباح رأس المال، حيث يجري تأجيل أو تجاهل ربح أو خسارة في رأس المال بالنسبة لأصل معين أو أصل بديل له. ويجري التأجيل أحياناً لتسهيل إعادة هيكلة الشركات التي تحقق شروطاً محددة مسبقاً بناء على استثمارية حصص الملكية بشكل عام. وغالباً ما تكون مبادلة حصة بوحدة بوحدة والإعفاء عند الانقسام عوامل هامة في عمليات إعادة هيكلة الشركات.

تطبق الإجراءات المتعلقة بالممتلكات الأسترالية الخاضعة للضريبة على المقيمين في الخارج وعلى مدراء الشركات الائتمانية الأجنبية. ويجب على المستثمرين الأجانب في الشركات الائتمانية تحديد ما إذا كانت حصتهم في الشركة الائتمانية تشكل مصلحة غير مباشرة في عقار أسترالي. فثمة استثناء يطبق على حصص المقيمين في الخارج في الشركات الائتمانية المحددة إذا كان الربح المحقق منها ناتجاً عن أصول لتلك الشركات ليست ممتلكات أسترالية خاضعة للضريبة. كما يعفى مدير الشركة الائتمانية المحددة من الضريبة على الأرباح الناتجة عن تلك الأصول. وتسري متطلبات أخرى عندما تكون أصول الشركة الائتمانية المحددة هي عبارة عن حصة في شركة ائتمانية محددة أخرى.

اعتباراً من ١ إبريل ٢٠٠٤، يحق للشركات متعددة الجنسيات في أستراليا والشركات الأجنبية التي تسيطر عليها الحصول على إعفاء من ضريبة أرباح رأس المال على بيع حصصها البالغة ١٠٪ أو أكثر في الشركات الأجنبية العاملة أو التصرف فيها. والقصد من التغيير والتعديلات المصاحبة له مساعدة الشركات الأسترالية على إعادة هيكلة حصصها في الخارج وتوفير المرونة لها في استخدام رأس مالها.

الضرائب على المؤسسات التجارية

الشركات

حاليين مستحقين لدخل الاتحاد الائتماني، كما يجوز فرض ضريبة عليه نيابة عن مستفيدين معينين، بما في ذلك المستفيدين غير المقيمين. وضمن هذا الإطار، يسري الإعفاء الضريبي على الاتحادات الائتمانية المحددة والاتحادات الائتمانية الاختيارية وصناديق الاستثمار المشترك التي توزع دخلها بشكل كامل. بينما تفرض على بعض صناديق الاستثمار الخاصة بالشركات وصناديق التداول العام ضريبة كما لو أنها كانت شركات.

صناديق التقاعد

تخضع صناديق التقاعد وصناديق الودائع المعتمدة وصناديق الأموال التقاعدية المجمعة لأحكام ضريبة خاصة. وترتبط هذه الفئات بتنظيم صناديق التقاعد المقيمة من قبل سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية.

الشراكات

لا تخضع الشراكات للمعاملة الضريبية (أي أن الضريبة على الحصص من أرباح الشراكة أو خسائرها تفرض على مستوى الشركاء)، رغم أنها ملزمة بتقديم كشف ضريبي. وتحتسب أرباح وخسائر رأس المال بالنسبة للحصص في الشراكة وأصولها بالنسبة لكل شريك على حدة. وقد تستحق فئات معينة من المؤسسات الأجنبية التي تعتبر مزيجاً ما بين الشراكات المحدودة والشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة مماثلة للشراكات، إلا أن الشراكات المحدودة التي تتخذ شكل "شركات التضامن" تدفع ضريبة مثل الشركات (اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦).

المشاريع المشتركة

قد يخضع الشركاء في المشروع المشترك الذين يتشاركون في دخل المشروع لضريبة تفرض عليهم مجتمعين. أما في الظروف الأخرى حيث يحصل كل شريك في المشروع المشترك على حصته من عوائد المشروع، فإنهم يعاملون من جميع النواحي كدافعي ضرائب منفردين.

توزيعات الأرباح المسددة من الشركة

وفقاً لنظام منع الازدواج الضريبي فإن توزيعات الأرباح التي تسددها الشركات الأسترالية المقيمة قد تكون مصحوبة بنقاط إعفاء ضريبي تمثل الضريبة التي دفعتها الشركة على الأرباح الموزعة. وتقرر الشركات قبل السداد فيما إذا كانت توزيعات الأرباح معفاة كلياً أو جزئياً حسب مستوى نقاط الإعفاء المتوفرة. ويجب على الشركاء الذين يستلمون توزيعات أرباح معفاة أن يبينوا في كشف دخلهم الخاضع للتقييم مبلغ التوزيع النقدي ونقاط الإعفاء المصاحبة له، وهكذا يصبح من حقهم مقاصة نقاط الإعفاء من مبلغ الضريبة مما يؤدي إلى تخفيض أو إلغاء الضريبة واجبة السداد على توزيعات الأرباح.

واعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٠، بات من حق الشركاء استرداد مبلغ نقدي عندما تزيد نقاط الإعفاء على الضريبة واجبة السداد.

بشكل عام، تطبق قواعد مختلفة على توزيعات الأرباح المسددة إلى الأفراد والاتحادات الائتمانية والشراكات وصناديق التقاعد والمؤسسات المرتبطة بها وشركات التأمين على الحياة أو المساهمين من الشركات. فاعتباراً من

تعامل الشركات (المقيمة وغير المقيمة) باعتبار كل واحدة منها كياناً منفصلاً. وقبل وضع نظام الدمج الضريبي في ١ يوليو ٢٠٠٢، كانت الشركات التابعة للمملوكة بنسبة ١٠٠٪ تستفيد من مختلف الإعفاءات الممنوحة للمجموعة. ولكن تلك الإعفاءات ألغيت بشكل تدريجي مع إدخال نظام الدمج الضريبي، وبات الدمج الضريبي الآن هو الشكل الوحيد من الإعفاء المتاح لمجموعات المؤسسات المملوكة بشكل كامل.

وضع نظام الدمج الضريبي قيد التنفيذ بشكل تدريجي ابتداءً من ١ يوليو ٢٠٠٢ بالنسبة للشركات الأسترالية المملوكة بنسبة ١٠٠٪ والشركات الائتمانية التي تديرها مؤسسة أسترالية واحدة، وكان من بين التواريخ الانتقالية الهامة ١ يوليو ٢٠٠٣ و ١ يوليو ٢٠٠٤. كما أن الدمج الضريبي متاح أيضاً للمجموعات التي تملكها بالكامل بالشركات الأجنبية دون وجود أية شركة قابضة مقيمة في أستراليا - التي باتت تعرف بمجموعات "الدخول المتعددة المدمجة".

يجوز للمجموعات المملوكة بالكامل من المؤسسات المؤهلة أن تختار الاندماج للأغراض الضريبية مما يؤدي إلى معاملتها كشركة واحدة كما لو أن الشركات التابعة كانت مجرد أقسام في الشركة الأم. وعند اختيار هذا الخيار، يجب ضم جميع المؤسسات المملوكة بالكامل إلى المجموعة المدمجة، وتوجد قواعد معقدة تعالج تشكيل المجموعات المدمجة وانضمام الأعضاء الجدد إلى المجموعة وخروج الأعضاء منها. كما تخضع خسائر الضريبة في المجموعة المدمجة لقواعد تنظيمية فيها الكثير من التفصيل.

تتحمل الشركة الأم للمجموعة المدمجة بادئ الأمر مسؤولية جميع الالتزامات الضريبية للمجموعة. ولكن في حالة تخلفها عن السداد، فقد تقع تلك المسؤولية على الشركات التابعة العضوة في المجموعة بالتكافل والتضامن فيما بينها، إلا أنه يمكن منع حدوث هذا من خلال تطبيق اتفاقية نافذة للمشاركة الضريبية بين أعضاء المجموعة تتناول توزيع الالتزامات فيما بين أعضاء المجموعة.

ورغم وجود اختلافات معينة بين الشركات المالكة والشركات المساهمة للأغراض الضريبية فإن نفس النسبة العامة للضريبة على الشركات تطبق على كلا النوعين. وبشكل عام فإن الشركة المساهمة هي الشركة المدرجة في بورصة رسمية (حيث لا تخضع الشركة ملكية حصرية مباشرة أو غير مباشرة من حيث رأس المال المدفوع وحقوق التصويت والحقوق في توزيعات الأرباح طوال السنة). أما الشركات المالكة فهي الشركات التي ليست بالشركات المساهمة.

الاتحادات الائتمانية

بشكل عام لا تعامل الاتحادات الائتمانية على أنها مؤسسات ملزمة بدفع ضريبة. ورغم وجود ضريبة على دخل الاتحادات الائتمانية، إلا أن هذه الضريبة تفرض على توزيعات ذلك الدخل على مستوى المستفيدين. وقد تفرض ضريبة على مدير الاتحاد الائتماني في حال عدم وجود مستفيدين

١ يوليو ٢٠٠٢، تعامل الشركات وغيرها من المؤسسات التي تحصل على توزيعات أرباح معفاة نفس معاملة الأفراد، أي أنه يجب عليها أن تبين في كشف دخلها الخاضع للتقييم مبلغ التوزيعات ونقاط الإعفاء المرفقة بها ومن ثم تجري مقاصة النقاط من الضريبة من أجل تخفيض الضريبة المستحقة على الشركة. إلا أنه لا يحق للشركات والمؤسسات الأخرى استرداد مبلغ نقدي في حالة زيادة نقاط الإعفاء على مبلغ الضريبة. وإذا كانت الشركة المستلمة تمنح نقاط إعفاء للشركاء فيها فإن نقاط الإعفاء المستلمة تضاف إلى رصيدها من النقاط لتتمكن بدورها من توزيع نقاط إعفاء مع توزيعات الأرباح التي تقوم بها.

توجد قواعد خاصة تحكم مقدار نقاط الإعفاء المرافقة للتوزيعات، حيث تنص قاعدة "النسبة الموحدة" على وجوب أن تكون النسبة المئوية للإعفاء واحدة لجميع التوزيعات التي تقوم بها أية شركة خلال أية مدة ضريبية. والهدف من هذه القاعدة هو ضمان توحيد نسبة نقاط الإعفاء الممنوحة مع التوزيعات على المستلمين ومنع توزيع نقاط الإعفاء بشكل يمنح امتيازات ضريبية لأشخاص معينين. كما توجد مجموعة من الإجراءات الوقائية الإضافية الهادفة إلى منع التلاعب بنقاط الإعفاء.

تصنيف الدين وحقوق رأس المال

ابتداءً من ١ يوليو ٢٠٠١، تخضع حقوق الأسهم والدين في الشركات وحقوق الدين في المؤسسات لقواعد تصنيف دين/رأس مال تطبق لمختلف الأغراض الضريبية. وتتضمن الأحكام "اختبار الملكية" لغرض تحديد الحقوق التي هي أساساً حقوق ملكية و "اختبار الدين" لتحديد الحقوق التي هي أساساً حقوق رأس مال و "اختبار الدين" لتحديد الحقوق التي هي أساساً حقوق دين. وإذا نجحت أداة أو حق معين في الاختبارين فإن التصنيف كحق دين هو الذي يعتمد. ويجوز معاملة الحق الذي ليس سهماً في الشركة برغم ذلك على أنه حق في رأس المال، كما يجوز تصنيف الحق الذي له الشكل القانوني للسهم على أنه حق دين وليس حقاً في رأس المال.

يعتبر التصنيف كحق دين أو حق في رأس المال أساسياً لمعاملة العائد عليه إما كفاائدة أو كربح للأغراض الضريبية. وبدورها تتعلق هذه المعاملة بإمكانية الحصول على هذا العائد والجزء/النسبة المئوية منه التي تستحق نقاط إعفاء ضريبية والخصومات المسموح بها للفائدة والإجراءات الخاصة بنسبة الدين من رأس المال (ستتم مناقشتها لاحقاً) وتطبيق الضريبة المقطوعة المناسبة.

فالضريبة المستقطعة من توزيعات الأرباح تستحق عن أي جزء من الأرباح تدفعه شركة مقيمة إلى المساهم غير المقيم إذا لم تمنح نقاط إعفاء معها. ولا يستحق المساهمون غير المقيمين نقاط إعفاء من الضريبة، إلا أن توزيعات الأرباح المسددة إلى المساهم غير المقيم تكون معفاة من الضريبة المستقطعة من الأرباح إذا منحت الشركة نقاط إعفاء معها.

تفرض الضريبة المستقطعة على إجمالي مبلغ التوزيع غير المعفى وتبلغ نسبتها ٣٠٪ بشكل عام، إلا أنه في حالة توزيعات الأرباح المسددة إلى المقيمين في إحدى البلدان الموقعة على معاهدة عدم الازدواج الضريبي فإن النسبة التي تنص عليها تلك المعاهدة (١٥٪ بشكل عام) هي التي تطبق.

اعتباراً من ٢٦ يونيو ٢٠٠٥، لا تخضع توزيعات الأرباح (سواء كانت معفاة أم لا) التي تسدها شركة أسترالية إلى مؤسسة دائمة في أستراليا تابعة لشخص مقيم في الخارج (أي التي تتعلق بالفرع) للضريبة المستقطعة، بل تحتسب بدلاً من ذلك ضمن الدخل الخاضع للتقييم للشخص غير المقيم وتفرض عليها الضريبة حسب التقييم. وإذا كان الربح الموزع معفى فيحق للشخص غير المقيم مقاصة نقاط الإعفاء من الضريبة.

ويطبق اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٥ نظام خاص للدخل الأجنبي على توزيعات الأرباح التي تسدها شركة أسترالية إلى مساهمين مقيمين في الخارج يؤدي إلى عدم احتساب تلك المبالغ ضمن الدخل الخاضع للتقييم وعدم خضوع التوزيعات غير المعفاة للضريبة المستقطعة. هذه الإجراءات أوسع من إجراءات الإعفاء السابقة التي تقوم على "حسابات توزيعات الأرباح الأجنبية". وبشكل عام، يقتصر الدخل الأجنبي على الدخل الخارجي ومبالغ الأرباح التي لا تخضع عادة للضريبة في أستراليا إذا كانت الشركة غير مقيمة، أي دخل الفرع الأجنبي أو توزيعات أرباح الحصص الأجنبية المسيطرة (التي لها حقوق تصويت تزيد عن ١٠٪) والأرباح من بيع الحصص المسيطرة في الشركات الأجنبية.

تمويل دين الشركات الأسترالية

تفرض عادة ضريبة مقطوعة على الفائدة التي تدفعها شركة مقيمة في أستراليا ضمن مصاريفها إلى جهة مقرضة غير مقيمة ليس لها مؤسسة دائمة في أستراليا. كما تطبق هذه الضريبة المستقطعة على الفائدة التي يدفعها مقترض غير مقيم إلى جهة مقرضة غير مقيمة عندما تكون تلك الفائدة جزءاً من مصاريف فرع في أستراليا تابع لذلك المقترض غير المقيم. وإلى جانب ذلك تشمل شروط استحقاق تلك الضريبة الفائدة التي تترتب على مقترض غير مقيم ضمن مصاريف أعمال في أستراليا حصلت عليها مؤسسة دائمة أجنبية تابعة لشخص مقيم في أستراليا.

تطبق نسبة ثابتة قدرها ١٠ بالمائة على إجمالي مبلغ الفائدة المدفوع. وفي معظم الحالات لا تتأثر هذه النسبة بمعاهدات منع الازدواج الضريبي، إلا أن بعض المعاهدات تنص على إعفاءات للفائدة المدفوعة إلى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية. وتشمل الفائدة المبالغ التي لها طبيعة الفائدة والمبالغ التي تعتبر فائدة. كما تطبق اختبارات الدين/رأس المال عند تصنيف المبالغ واجبة السداد.

ولكن إذا كان مالك الحق المستفيد (المقرض) مؤسسة دائمة في أستراليا وكانت الفائدة ترتبط فعلياً بتلك المؤسسة الدائمة، فإن الفائدة تخضع للضريبة وفقاً للتقييم في أستراليا ولا تخضع للضريبة المستقطعة على الفائدة، وتستثنى من ذلك الفائدة المدفوعة على سندات الدين والسندات العالمية وحقوق الدين المعروضة للاكتتاب العام.

تفرض قواعد نسبة الدين إلى رأس المال قيوداً خاصة على الخصومات المسموح بها بالنسبة للفائدة وغيرها من مصاريف الدين بناء على المستويات المقبولة للدين ورأس المال. والهدف من ذلك هو منع زيادة اعتماد الشركات الأسترالية على المعاملة الضريبية لتمويل الدين بالمقارنة مع معاملة تمويل رأس المال.

المستقطعة الحالية ضمن نظام الاقتطاع. حيث تخضع فئات الدفعات المسددة إلى المؤسسات المقيمة في الخارج للوائح تحدّد أيضاً نسبة الاقتطاع. وقد كانت الفئات الثلاث الأولى التي جرى تطبيقها ابتداءً من ١ يوليو ٢٠٠٤ هي الدفعات الخاصة بالترويج للألعاب في الكازينوهات (ثلاثة بالمائة) والدفعات الخاصة بنشاطات الترفيه والرياضة (نسب الضريبة العادية) والدفعات المسددة بموجب عقود تشييد وتركيب وتحديث المباني والمصانع والتجهيزات (خمسة بالمائة).

تسعير التحويلات

يحدث تسعير التحويلات الدولية (نقل الأرباح) عندما تحول الأرباح الخاضعة للضريبة خارج منطقة الضريبة الأسترالية من خلال أسعار غير واقعية للبضائع أو الخدمات بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات أو الفروع الأسترالية. فقد تخفض الضريبة الأسترالية عندما تكون الأسعار التي تفرضها المؤسسة الأم الأجنبية على الشركة الأسترالية أو التي يفرضها المقر الرئيسي في الخارج على الفرع المحلي مبالغاً فيها أو إذا كانت الدفعات المستلمة غير كافية. كما تعمل القروض المقدمة دون فائدة أو بفائدة منخفضة على إعادة توجيه الأرباح.

قد يقوم مفوض الضرائب في ظروف معينة ولأغراض الضريبة باستبدال تلك الأسعار الخاصة بتوريد أو حيازة العقارات أو الخدمات بأسعار غير تفضيلية بموجب اتفاقية دولية (محددة بشكل عام).

وثمة تأكيد كبير على وجوب قيام دافعي الضرائب بإعداد مستندات حديثة تدعم طريقة تسعير مقبولة. وهذا يعني أنه يجب دعم الأسعار التي تدفعها المؤسسة أو الفرع في أستراليا مقابل البضائع أو الخدمات المقدمة إليها من مؤسسة في الخارج بمستندات تبين أنه جرى تحديد الأسعار دون محاباة ووفقاً لطريقة تسعير مقبولة.

إدارة الضرائب

يطبق نظام موحد لسداد الأقساط المستقطعة يطلق عليه اسم "نظام التقسيط الضريبي" (PAYG) على عدد كبير من الدفعات المستقطعة، بما في ذلك الدفعات التي يسدها أصحاب العمل إلى موظفيهم، حيث يجب على أصحاب العمل الذين يقتطعون الضريبة من أجور ورواتب الموظفين التسجيل لدى مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) في نظام التقسيط الضريبي، كما يجب عليهم الإبلاغ دورياً عن التزاماتهم المتعلقة بالضريبة المستقطعة إما على كشف نشاطات الشركة (BAS) إذا كانوا مسجلين في نظام ضريبة البضائع والخدمات (GST) أو على كشف الدخل (IAS) إذا لم يكونوا مسجلين في نظام ضريبة البضائع والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع الشركات التي تستلم بضاعة أو خدمات أن تقتطع نسبة ٤٦,٥٪ من الدفعة إذا لم يذكر المورد رقم شركة أسترالية (ABN) على فاتورته أو غيرها من المستندات المتعلقة بتوريد البضاعة أو الخدمات. ورقم الشركة الأسترالية (ABN) هو رقم التعريف المستخدم في التعاملات التجارية مع الشركات ومع مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) وغيره

تطبق الإجراءات على المؤسسات الأجنبية التي تستثمر مباشرة في أستراليا (من خلال فرع) والمؤسسات الأسترالية الخاضعة لسيطرة أجنبية والمشاريع الأسترالية التي تسيطر على استثمارات أجنبية. وتمنع هذه القواعد عند تطبيقها خصومات الدين التي يمكن للمؤسسة المطالبة بها من إجمالي الدخل في أستراليا عندما يتجاوز دين المؤسسة المستخدم لتمويل الأصول الأسترالية الحد المحدد. وتميز القواعد بين مختلف فئات المؤسسات الأسترالية الخاضعة لسيطرة أجنبية والمؤسسات الأجنبية الخاضعة لسيطرة أسترالية، آخذة بعين الاعتبار ما إذا كانت تلك المؤسسات مخولة أو غير مخولة لاستلام الودائع (بما في ذلك المؤسسات المالية غير المخولة باستلام الودائع). وبناء على قاعدة الحد الأدنى فإن هذه الأحكام تسري فقط عندما تزيد خصومات دين المؤسسة (مع الأطراف المرتبطين بها) عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أسترالي في السنة.

وتطبق قواعد مختلفة لحساب الحد الأدنى للدين المسموح به حسب نوع المؤسسة. ففي الحالة العادية عندما تكون مؤسسة أسترالية تخضع لمؤسسة أجنبية غير مخولة لاستلام الودائع فإن الحد الأقصى للدين المسموح به هو مبلغ الدين الآمن المحدد أو مبلغ الدين للجهات غير المرتبطة، أيهما أكبر. وبشكل عام يتحدد مبلغ الدين الآمن بنسبة دين إلى رأس المال تبلغ ١:٣.

في حالة زيادة الدين عن الحد الأقصى المسموح به فإن القواعد تحد من خصومات الفائدة بالتناسب مع تلك الزيادة. وتطبق اختبارات الدين/رأس المال لتحديد نوع الحقوق بينما تتناول قواعد شاملة الأطراف المرتبطين. وفي حالة المجموعة المدمجة، فإن قواعد نسبة الدين إلى رأس المال تطبق على الشركة الأم للمجموعة المدمجة أو المجموعة ذات القيود المتعددة المدمجة.

بدأ اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٣ تطبيق نظام شامل لضريبة أرباح وخسائر تعاملات صرف العملات المنفذة بعد ذلك التاريخ بالنسبة لمعظم دافعي الضرائب. وتتناول هذه الإجراءات احتساب أرباح تعاملات صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الخاضع للتقييم والخصومات المسموح بها بالنسبة للخسائر المتحققة من تلك التعاملات. كما ينص النظام على قاعدة تحويل عامة تحول بموجبها المبالغ بالعملات الأجنبية إلى ما يعادلها بالدولار الأسترالي أو بعملة مقبولة لأغراض الضريبة.

رسوم الامتياز المدفوعة إلى شركة أجنبية

في حالة سداد شركة أسترالية رسوم امتياز إلى شركة مقيمة في الخارج فإن هذه الرسوم ستخضع لضريبة مقطوعة منها على أساس نسبة عامة تبلغ ٣٠٪ ولكنها تخفض (بنسبة ١٠-١٥٪ عادة) بموجب معاهدة لمنع الازدواج الضريبي. ولكن عندما يزاول المالك المستفيد لرسوم الامتياز أعمالاً في أستراليا من خلال مؤسسة دائمة وتكون الملكية أو الحق الذي تدفع الرسوم بشأنه مرتبطة فعلياً بتلك المؤسسة الدائمة فإن رسوم الامتياز تخضع للضريبة بناء على التقييم في أستراليا.

اعتباراً من ٢٠٠٣، يطبق نظام ضريبة مقطوعة على فئات معينة أخرى من الدفعات المسددة إلى المؤسسات المقيمة في الخارج بهدف إخراج فئات معينة من دخل المقيمين في الخارج الخاضع للضريبة من فئات الضريبة

من الوكالات الحكومية الاتحادية. ويحق بشكل عام للشركات الأجنبية التي تورد خدمات تتعلق بأستراليا أو تزاوُل أعمالاً في أستراليا حتى ولو لمدة قصيرة أن تتقدم بطلب للحصول على رقم شركة أسترالية.

يطبق نظام رقم الملف الضريبي (TFN) على فئات معينة من الدخل، بما في ذلك الرواتب والأجور ومختلف أشكال الدخل الاستثماري، الذي يحققه دافعو الضرائب من غير الشركات والذين ليس لديهم رقم شركة أسترالية. فإذا أُشير إلى رقم ملف ضريبي (TFN) صحيح، تطبق نسب خاصة للضريبة المستقطعة. أما إذا لم يذكر رقم ملف ضريبي، فتحدد نسبة الضريبة بالحد الأعلى.

يجب على معظم الشركات سداد أقساط ضريبة بشكل ربع سنوي، ولكن مدد تقديم التقارير تختلف حسب حجم الضريبة التي تقتطعها الشركة، حيث يجب على الشركات التي تقتطع مبالغ كبيرة سداد دفعات دورية منتظمة بفواصل أقصر.

يوجد نص يسمح بتسجيل فرع الشركة المسجلة كفرع خاضع لنظام التقسيط الضريبي، حيث يجوز للفرع بموجب هذا النظام تقديم كشف منفصل لنشاطاته والإبلاغ عن التزامات الضريبة المستقطعة الخاصة به.

ويجب على غير المقيمين بشكل عام تقديم كشف ضريبة دخل سنوي في حالة حصولهم على دخل من مصدر في أستراليا (غير الدخل المعفى أو الدخل الخاضع للضريبة المستقطعة)، ويطبق عليهم نظام التقييم الذاتي.

ضريبة المزايا المضافة على أجور الموظفين

ضريبة المزايا المضافة على أجور الموظفين هي نظام ضريبي اتحادي منفصل يفرض التزاماً ضريبياً على أصحاب العمل وليس على الموظفين مقابل مجموعة كبيرة من المزايا المقدمة للموظفين. وتفرض ضريبة المزايا المضافة على الأجور على مبالغ معينة من المزايا المحددة، وتجمع وفق صيغة تهدف إلى جعل مستوى الضريبة مساوياً للمعادل النقدي للمزايا الإضافية. وتبلغ نسبة ضريبة المزايا المضافة على الأجور المفروضة على المبلغ الناتج ٤٦,٥٪ (اعتباراً من ١ إبريل ٢٠٠٦).

بشكل عام، يحق لأصحاب العمل الحصول على خصومات من ضريبة الدخل تعادل تكلفة تقديم المزايا المضافة على الأجور ومبلغ ضريبة المزايا المضافة على الأجور المدفوع.

وتطبق قواعد منفصلة بخصوص التقييم الذاتي الذي يقوم به صاحب العمل وأقساط الضريبة الربع سنوية المطلوبة. وتنتهي السنة الضريبية بالنسبة لضريبة المزايا المضافة على الأجور في ٣١ مارس.

ضريبة الرواتب المستقطعة

ضريبة الرواتب المستقطعة هي ضريبة تفرضها الولاية أو الإقليم وفق نسب تحدد على أساس الرواتب والأجور السنوية للموظفين التي تتجاوز حداً معيناً في كل ولاية أو إقليم. ويجب على أصحاب العمل التسجيل لدى سلطة الضرائب المعنية في الولاية أو الإقليم.

ورغم أن الضرائب متشابهة في كل ولاية أو إقليم فهناك اختلافات من مكان إلى آخر، حيث تتراوح نسبة الضريبة ما بين ٣,٦٥٪ إلى ٦,٨٥٪. وعادة ما تنشأ صعوبات معينة في القواعد العامة المطبقة على الدفعات المسددة إلى المقاولين والقواعد المتعلقة بتجميع شركات صاحب العمل لأغراض حساب مجموع رواتب وأجور موظفي المجموعة.

الرسوم الجمركية

تدفع الرسوم الجمركية عند دخول البضائع إلى أستراليا، وعادة ما يتولى سدادها وسيط التخليص الجمركي الأسترالي الذي يكون عارفاً بالرسوم الجمركية الأسترالية المطبقة على المنتجات المعنية ويتعامل مع هيئة الجمارك الأسترالية لتخليص البضائع بعد سداد الرسوم الجمركية.

وتفرض الرسوم الجمركية عادة على القيمة الجمركية للبضاعة التي تحدد وفقاً للقانون الأسترالي وقد لا تكون مساوية بالضرورة لسعر بيع البضاعة.

ويعتمد تحديد مبلغ الرسوم الجمركية واجب السداد على تصنيف تفصيلي للبضائع لأغراض الرسوم الجمركية من قبل هيئة الجمارك الأسترالية.

ضريبة البضائع والخدمات (GST)

بدأ تطبيق ضريبة البضائع والخدمات (GST) في أستراليا في ١ يوليو ٢٠٠٠، وهي ضريبة استهلاكية عامة مشابهة لضرائب البضائع والخدمات وضرائب القيمة المضافة في الكثير من البلدان حول العالم. وتفرض ضريبة البضائع والخدمات في أستراليا بنسبة ثابتة مقدارها ١٠٪ على ما يلي:

- معظم ما تورده الشركات بمقابل (مثل البضائع والخدمات والمعلومات والحقوق والعقارات) وله علاقة بأستراليا.
- استيراد بضائع معينة.

الضريبة على توريد البضائع والخدمات

لا تستحق ضريبة البضائع والخدمات إلا عندما تكون المؤسسة (التي تشمل حسب تعريفها الأفراد والشركات والاتحادات الائتمانية) التي تقوم بالتوريد مسجلة أو يجب تسجيلها لأغراض ضريبة البضائع والخدمات. وبشكل عام، يجب تسجيل المؤسسة لأغراض ضريبة البضائع والخدمات إذا كانت إيراداتها السنوية خلال الأشهر الاثني عشر السابقة أو إيراداتها السنوية المتوقعة خلال الأشهر الاثني عشر القادمة فيما يتعلق بتوريد البضائع والخدمات "المرتبطة بأستراليا" تتجاوز ٥٠,٠٠٠ دولار أسترالي.

عندما تقوم مؤسسة مسجلة بتوريد بضائع أو خدمات بمقابل فإن تلك البضائع أو الخدمات تخضع للضريبة بشكل عام (أي ستستحق عليها ضريبة بضائع وخدمات). وتحتسب الضريبة عليها بنسبة ١١/١ من إجمالي المبلغ الذي تحصل عليه المؤسسة مقابل التوريد (شاملاً ضريبة البضائع والخدمات). وبشكل عام، يجب سداد الضريبة على البضائع والخدمات الموردة الخاضعة للضريبة إلى مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) من قبل المؤسسة الموردة. ويوجد عدد من الاستثناءات بينها البضائع أو الخدمات

المستردة قيمتها (بما فيها الاسترداد الطوعي) والبضائع والخدمات التي توردها مؤسسات غير مقيمة من خلال وكلاء مقيمين. وستتم مناقشة هذه الاستثناءات لاحقاً.

لا يجب على المؤسسة سداد ضريبة على البضائع والخدمات التي توردها وليس لها علاقة بأستراليا. ولكن يجوز في ظروف معينة إعادة الضريبة على البضائع والخدمات الموردة التي لا ترتبط بأستراليا ولكنها تورد إلى مستلمين مسجلين في أستراليا إلى حساب المستلم. ويرتبط معيار تحديد فيما إذا كانت البضائع والخدمات التي تقدمها المؤسسة "مرتبطة بأستراليا" ارتباطاً وثيقاً بنوع البضائع والخدمات التي توردها المؤسسة. وتطبق قواعد مختلفة تبعاً لكون الشيء المورد بضاعة أم عقاراً أم شيئاً آخر.

في حالات معينة يحق للمؤسسة التي تحوز بضائع أو خدمات موردة خاضعة للضريبة أن تطالب بنقاط إعفاء الاستخدام الخاص مقابل ضريبة البضائع والخدمات المحتسبة ضمن سعر تلك الحيازة. وتتاح نقاط إعفاء الاستخدام الخاص عندما تقوم المؤسسة بالحيازة في سياق مزاوله أعمالها وتكون مسجلة أو يجب تسجيلها لأغراض ضريبة البضائع والخدمات الأسترالية. أما إذا كانت الحيازة تتعلق بصناعة لوازم إنتاج معفاة أو كانت ذات طبيعة خاصة أو محلية، فقد تواجه المؤسسة المسجلة قيوداً تحول دون مطالبتها بنقاط الإعفاء عن تلك الحيازة. وستحتاج الشركة الأجنبية المؤهلة للتسجيل (أي التي تزاوُل أعمالاً في أستراليا ولكنها لا تحقق حد الإيرادات اللازم للتسجيل) أن تختار التسجيل لكي تتمكن من المطالبة بنقاط إعفاء الاستخدام الخاص.

بشكل عام، تقوم المؤسسات المسجلة بتحويل التزامات ضريبة البضائع والخدمات على توريديتها إلى مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) بشكل شهري أو ربع سنوي. وفي نفس الوقت يجوز للمؤسسات المسجلة المطالبة بالحصول على أية نقاط إعفاء لوازم إنتاج مقابل ضريبة البضائع والخدمات المحتسبة ضمن سعر مشترياتها التجارية.

البضائع والخدمات ولوازم الاستخدام الخاص المعفاة

تعفى بعض البضائع والخدمات الموردة من ضريبة البضائع والخدمات (ويشمل ذلك بعض البضائع والخدمات الصحية والغذائية والتعليمية وصادرات ومبيعات الشركات العاملة). وتعتبر معظم صادرات البضائع والخدمات من أستراليا معفاة من ضريبة البضائع والخدمات، كما قد يطبق الإعفاء من هذه الضريبة على بعض البضائع والخدمات الموردة المتعلقة بالنقل الدولي (للأشخاص والبضائع).

كما توجد توريدات أخرى قد تعفى من ضريبة البضائع والخدمات أو تعتبر ضمن لوازم الاستخدام الخاص المعفاة (بما فيها تلك المتعلقة بالخدمات المالية، ولكن ليس التأمين العام، وبيع أو تأجير العقارات السكنية القائمة). ولا تستحق أية ضريبة بضائع وخدمات على لوازم الاستخدام الخاص المعفاة، إلا أنه لا يجوز لأية مؤسسة المطالبة بنقاط إعفاء الاستخدام الخاص على أية حيازة تقوم بها تتعلق بتصنيع لوازم إنتاج معفاة.

الضريبة على البضائع والخدمات المستوردة

تقوم المؤسسة باستيراد بضائع وخدمات خاضعة للضريبة وتلتزم بسداد ضريبة بضائع وخدمات عندما تستورد بضاعة إلى أستراليا وتسجلها للاستهلاك الخاص، أي أنها تقدم نفسها للجمارك الأسترالية على أنها مالكة البضاعة. وفي معظم الحالات، يحق للمستوردين المسجلين استرداد نقاط إعفاء الاستخدام الخاص على المستوردة الخاضعة للضريبة تساوي التزام ضريبة البضائع والخدمات. وعندما تصدر شركة أجنبية بضائع إلى أستراليا ولا تتوقع أن تسجل أو تكون ملزمة بالتسجيل لأغراض ضريبة البضائع والخدمات الأسترالية، فيجب الانتباه إلى أن يكون الشخص الذي يدخل تلك البضائع للاستهلاك الشخصي مستحقاً لنقاط إعفاء الاستخدام الخاص.

ترتيبات بديلة لضريبة البضائع والخدمات

يمكن في ظروف معينة وضع ترتيبات متنوعة للتخفيف من عبء الالتزام بضريبة البضائع والخدمات على الشركات الأجنبية. وتحديداً، يمكن إعفاء الشركات الأجنبية مما يلي:

- التسجيل لأغراض ضريبة البضائع والخدمات الأسترالية
- الوفاء بواجبات الالتزام المرتبطة بأية ضريبة بضائع وخدمات
- التعرض لمخاطر مديونية إضافية فيما يتعلق بضريبة البضائع والخدمات.

فعلى سبيل المثال وفي حالة توفر شروط معينة، عندما يقوم شخص غير مقيم ولا يزاوُل أعمالاً في أستراليا بتوريد بضائع أو خدمات خاضعة للضريبة، يجوز أن يتفق المورد غير المقيم مع المستلم الأسترالي على تحميل ضريبة تلك البضائع والخدمات على المستلم الأسترالي. في هذه الحالة لن يكون على المستلم الأسترالي أن يسدد أي مبلغ إلى مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) إلا إذا كانت الضريبة على توريد تلك البضائع والخدمات أكبر من نقاط إعفاء الاستخدام الخاص التي يستحقها مقابل حيازته لها. هذا النوع من الاتفاقيات مفيد جداً للموردين غير الأستراليين. وتوجد ترتيبات أخرى تتعلق بشروط تسليم البضاعة المستوردة.

تشريع المنافسة ومنع الاحتكار

يهدف قانون الممارسات التجارية الأسترالي لسنة ١٩٧٤ إلى "تعزيز رخاء المواطنين الأستراليين من خلال الارتقاء بالمنافسة والتجارة العادلة وتوفير الحماية للمستهلك". وهو يتضمن مجموعة كبيرة من الأحكام التي وضعت لتحقيق هذا الهدف. وقد أدى النطاق الذي يشمل هذا القانون إلى جعله أكثر التشريعات تطبيقاً في المحاكم وإلى جعل السلطة التنظيمية الرئيسية المعنية به وهي المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) أكثر السلطات التنظيمية فاعلية وحضوراً في أستراليا. وتتضمن الأحكام الأساسية في قانون الممارسات التجارية ما يلي:

- منع السلوك غير التنافسي
 - إلزام مالكي مرافق البنية التحتية بالسماح للآخرين باستخدامها
 - منع السلوك الخادع والمضلل وغير الخاضع للضوابط
 - اشتراط تسمية بلد المنشأ
 - أحكام تفرض ضمناً كفالات وشروطاً قانونية معينة في العقود
 - نظام صارم ينص على مسؤولية المصنعين عن البضاعة المعيبة.
- ويقع البنود الأخران بشكل شبه حصري ضمن نطاق قانون المسؤولية عن المنتج وستنطبق لهما في الصفحة ٢٩. أما هذه الصفحة فتعنى بشكل أساسي بالنواحي المتعلقة بالمنافسة في قانون الممارسات التجارية.

أحكام المنافسة

تهدف أحكام المنافسة في قانون الممارسات التجارية إلى تنظيم العمل في الأسواق بالدرجة الأولى وإلى تنظيم بنية تلك الأسواق بالدرجة الثانية. وهي تعمل على تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- حظر أنماط سلوكية معينة بشكل مطلق
- حظر أنماط سلوكية أخرى عندما يكون أثرها أو الغاية منها الحد بشكل كبير من المنافسة في السوق في أستراليا
- حظر الاندماجات والحيازات التي يكون أثرها أو الغاية منها الحد بشكل كبير من المنافسة في السوق في أستراليا
- إلزام مالكي مرافق البنية التحتية بتوفير إمكانية الوصول إلى جزء معين منها بموجب نظام وطني عام أو نظام خاص لشبكة الاتصالات.

الأنماط السلوكية المحظورة بشكل مطلق

فيما يلي الأنماط السلوكية الرئيسية المحظورة بشكل مطلق:

- اتفاق الشركات المتنافسة على السعر (التحديد المسبق للسعر، التحالف السعري)
- اتفاق الشركات المتنافسة على الحد من توريد المنتجات إلى فئة أو مجموعة معينة من الناس (المقاطعة الجماعية، التآمر في تقديم المناقصات، تقاسم السوق، التحالف السعري)
- تحديد الحد الأدنى للسعر الذي يمكن بيع البضاعة أو الخدمات به (المحافظة على سعر إعادة البيع)
- بعض ترتيبات الربط (فرض منتج آخر).

ستشكل أية محاولة للقيام بأي من هذه الترتيبات مخالفة لقانون الممارسات التجارية.

تعمل المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) على التطبيق الصارم لحظر هذه الأنماط السلوكية وتفرض غرامات كبيرة على المخالفين، حيث يبلغ الحد الأعلى للغرامة على الشركات ١٠ ملايين دولار أسترالي أو ثلاثة أضعاف الربح المتحقق من السلوك غير القانوني أو ١٠ بالمائة من الإيرادات من السوق المعني، أيها أكبر، أما بالنسبة للفرد فيصل الحد الأعلى للغرامة إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار أسترالي. وتفرض هذه الغرامات في كل مرة تحدث فيها مخالفة، فإذا تكررت المخالفة عدة مرات فقد تتجاوز الغرامات بسهولة المبالغ المذكورة أعلاه. كما ستعمل مقترحات الإصلاحات التشريعات الحالية المقدمة من الحكومة على تجريم التحالفات السعرية وتنص على سجن الأفراد المتورطين في هذا النوع من السلوك.

الأمهات السلوكية التي تؤدي أو تهدف إلى الحد من المنافسة

- يوجد العديد من الأمهات السلوكية التي يحظرها القانون إذا كان أثرها أو الغاية منها الحد بشكل كبير من المنافسة في السوق، من بينها ما يلي:
 - أي نوع من الاتفاقات أو الترتيبات أو التفاهات التي لها هذا الأثر أو هذا الهدف
 - أي ترتيب يتضمن توريداً حصرياً للبضائع أو الخدمات إلى أشخاص معينين
 - بعض ترتيبات الربط.
- لذلك فإن الحظر يشمل ترتيبات المناطق الحصرية وتقييد أنواع العملاء الذين يمكن توريد المنتجات إليهم ورفض التوريد لأسباب تتعلق بتسويق منتجات جهة منافسة.

ويجوز السماح بأحد الأمهات السلوكية المحظورة أو التي لها غرض غير تنافسي إذا كانت المنفعة العامة من ذلك تزيد عن الضرر الذي يلحق بالبيئة التنافسية. ويتم تقديم طلب السماح بسلوك محظور عن طريق توجيه إشعار رسمي، ومن ثم تنظر المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) في الآثار غير التنافسية لذلك السلوك والمنافع العامة منه.

تنظيم الاندماجات

يحظر قانون الممارسات التجارية أية حيازة للأصول أو للأسهم إذا كان أثر ذلك أو الأثر المرجح له الحد بشكل كبير من المنافسة في أي سوق في أستراليا ككل أو في ولاية أو إقليم فيها.

تتوقع المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) إعلامها بأي اندماج مقترح وستنظر في أي اندماج مقترح في الحالات التالية:

- إذا كانت حصص أكبر أربعة لاعبين بعد الاندماج تتجاوز ٧٥ بالمائة من السوق حسب الحجم أو القيمة وكانت حصة الشركة الناتجة عن الاندماج تعادل ١٥ بالمائة أو أكثر من السوق
 - إذا كانت حصة الشركة الحائزة بعد الاندماج تزيد عن ٤٠ بالمائة من أي سوق في أستراليا.
- عند النظر في أثر أي اندماج، ستأخذ المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) بالحسبان مجموعة من العوامل بينها ما يلي:
- مستوى الأثر الفعلي أو المحتمل على المنافسة
 - ارتفاع الحواجز في وجه المنافسين الجدد
 - مستوى التركيز في السوق
 - مستوى القوة المعاكسة في السوق
 - قدرة الشركة الناتجة عن الاندماج على إحداث زيادة سعرية كبيرة ومستمرة
 - مدى توفر البدلاء في السوق

- مدى مرور السوق بمرحلة تغيير من حيث الابتكار التقني أو النمو أو التركيز أو تميز المنتج.
- طبيعة ومدى التوسع العمودي في السوق
- ما إذا كانت الحيازة ستؤدي إلى إزالة منافس قوي ونشط.

من الشائع أن يتم الاتصال بشكل سري مع المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) وطلب موافقة غير رسمية منها على الاندماج المقترح. وعادة ما تحتفظ المفوضية بحق إجراء تحريات في السوق بعد الإعلان عن نية الاندماج، إلا أن أية موافقة تمنحها سراً ستبقى قائمة حتى إجراء تلك التحريات على الأقل. وقد وضعت المفوضية إرشادات خاصة بعملية مراجعة الاندماجات دخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٦ تنص على عملية أكثر شفافية ونشر جدول زمني وبيان أسباب القرارات التي تتخذها المفوضية بخصوص مراجعة الاندماجات.

كما وضعت الحكومة الأسترالية إجراءً اختيارياً جديداً لعملية المراجعة الرسمية للاندماج يوفر حقوقاً محدودة في التقدم باستئناف إلى هيئة المنافسة الأسترالية المختصة. وإلى جانب ذلك يمكن السماح بالاندماج على أساس المصلحة العامة حتى لو كان من المرجح أن يكون له أثر ضار على المنافسة. ويمكن التقدم بطلب السماح بهذا الاندماج إلى المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) أو مباشرة إلى هيئة المنافسة الأسترالية.

تنظيم حقوق الوصول

وضعت أستراليا مؤخراً مجموعة من الآليات القانونية التي تنظم حقوق الوصول إلى مرافق البنية التحتية ذات الأهمية الوطنية التي تعرف أحياناً باسم "المرافق الأساسية".

ويوجد في أستراليا شكل عام لتنظيم حقوق الوصول في قانون الممارسات التجارية وأمهات خاصة بالصناعات المختلفة في مجموعة من الأنظمة التشريعية الخاصة والأنظمة الصناعية. وبالنسبة للأنظمة الخاصة، تخضع الصناعات التالية لتنظيم خاص:

- الاتصالات
- الغاز
- الكهرباء
- المياه
- البنية التحتية للسكك الحديدية
- المطارات
- الخدمات البريدية.

ويتراوح مستوى التدخل في هذه الأنظمة، حيث يعتبر نظاما الاتصالات والكهرباء الأكثر تدخلاً من حيث الخدمات الخاضعة للتنظيم ومستوى الشروط التي تفرضها على أطراف الصناعة.

السلوك الخادع والمضلل وغير المقبول

يجب على الشركة عدم ممارسة أي سلوك مخادع أو مضلل أو يروج أن يسبب الخداع أو التضليل أو ادعاء ما هو مخالف للحقيقة. ويحق للمتضرر من هذا السلوك المطالبة بالتعويض عن الأضرار أمام القضاء، كما قد تتاح له إجراءات تعويضية أخرى.

تم الاعتماد على هذه الأحكام في مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك المفاوضات السابقة للتعاقد والإعلانات المضللة. وتعمل المفوضية الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك (ACCC) على المراقبة المستمرة للإعلانات الموجهة إلى المستهلكين.

كما يحظر السلوك التجاري غير المقبول من جميع النواحي الأخرى. ويتحدد المعنى المقصود بعدم القبول بناء على مجموعة من المعايير تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الموقف التفاوضي النسبي للطرفين
- كون الشروط المفروضة ضرورية بشكل معقول لحماية المصالح القانونية
- قدرة الطرف الذي يزعم فرض الشروط عليه على فهم المستندات ذات الصلة
- الشروط والأحكام التي تم وفقاً لها الحصول على بضاعة أو خدمات مماثلة من مورد آخر
- ممارسة النفوذ أو الضغط على أي من الطرفين أو استخدام تكتيكات غير عادلة ضده
- أي نظام صناعة معمول به
- مدى تصرف الطرفين بحسن نية.

تسمية بلد المنشأ

يتضمن قانون الممارسات التجارية قواعد معينة بخصوص تسمية بلد المنشأ. وليست تسمية بلد المنشأ أمراً إلزامياً لجميع المنتجات (باستثناء الأغذية المحضرة للاستهلاك البشري والمواد الصيدلانية وبعض المنتجات الأخرى مثل الأدوات التي تصدر أو تستقبل إشعاعاً كهرومغناطيسياً أو تحتوي أشعة الليزر - وهذا يشمل الكثير من الإلكترونيات الاستهلاكية- التي تخضع للوائح محددة)، بل يجب اتباع هذه القواعد عند تقديم مزاعم من هذا النوع.

فعلى سبيل المثال، لا يجوز وضع ملصق "صنع في أستراليا" إلا على منتج خضع لعملية تحويل أساسية في أستراليا ونشأت نسبة 50% أو أكثر من تكلفة إنتاجه أو تصنيعه في أستراليا. ولكي يمكن الكتابة على المنتجات بأنها من إنتاج بلد معين (مثل "منتج _____") يجب أن يكون كل من العناصر المكونة أو مكونات البضاعة أخذ من البلد المذكور، وأن تكون جميع عمليات الإنتاج أو التصنيع أو غالبيتها جرت في ذلك البلد. كما توجد أحكام ذات صلة تتعلق باستخدام الشعارات المقصود بها تحديد بلد المنشأ مثل العلامة المستخدمة للدلالة على أن مادة معينة "صنعت في أستراليا".

المسؤولية عن المنتج

الدعوى الجماعية

تسمح إجراءات الدعوى الجماعية لدى المحكمة الاتحادية برفع دعوى من قبل شخص أو أكثر يمثلون مجموعة من الأشخاص الذين لديهم جميعاً مطالبة ضد نفس الشخص أو المؤسسة وتكون:

- ناشئة عن نفس الظروف أو ظروف مشابهة أو ذات صلة
- وتنشأ عنها مشكلة جوهرية عامة قانونية أو واقعية.

تسمح الدعوى الجماعية في قضايا المسؤولية عن المنتج للأشخاص الذين يزعم كل منهم أنه تعرض لإصابة بسبب استخدامه منتجاً معيناً بمقاضاة الجهة (أو الجهات) المصنعة في دعوى جماعية ترفع بالنيابة عن جميع الأطراف الممثلين.

منذ وضع إجراءات الدعوى الجماعية في أستراليا سنة ١٩٩٢، حدثت زيادة كبيرة في عدد حالات رفع تلك الدعاوى. وفي سنة ٢٠٠٠ اعتمدت أيضاً إجراءات دعوى جماعية في اختصاص قضائي أسترالي آخر هو المحكمة العليا في فيكتوريا. كما توجد أيضاً قواعد في معظم الاختصاصات القضائية الأسترالية الأخرى تسمح بشكل من أشكال الدعوى التمثيلية أو الجماعية، رغم أن تلك القواعد لم تصبح حتى الآن شاملة أو رسمية بنفس مستوى النظام الاتحادي والنظام في فيكتوريا.

تمويل المنازعات القضائية

في سياق تطور الدعاوى الجماعية حدث نمو في أعمال تمويل المنازعات القضائية كمشاريع تجارية. وتاريخياً كان تمويل الدعاوى مخالفاً للقانون لأنه كان يشكل ما يطلق عليه تسمية "تمويل الخصومات". ولكن تمويل الخصومات لم يعد جريمة أو مخالفة مدنية في الكثير من الولايات الأسترالية، حيث بات تمويل الدعاوى من قبل الغير يساعد المدعين على رفع الدعاوى التي ما كان بإمكانهم رفعها من دونه.

ولكن المحاكم في جميع الولايات تتمتع بصلاحيه إيقاف الدعوى أو رفضها عندما تمثل إساءة لاستخدام للقضاء بسبب طبيعتها المالية إلى الخصومة. وبعبارة أخرى، إذا رأت المحكمة أن التمويل يصل إلى مرتبة إساءة استخدام القضاء، فسيتم إيقاف الدعوى طالما أنها رفعت بصفة تمثيلية. وفي أغسطس ٢٠٠٦، قررت أعلى محكمة في أستراليا أن تمويل المنازعات القضائية لا يشكل إساءة لاستخدام القضاء بحد ذاته أو مخالفة للسياسة العامة. هذا القرار سيؤدي دون أدنى شك إلى زيادة في تمويل المنازعات القضائية رغم أنه لم يتحدد بعد المنحى الذي سيتخذه هذا النوع من المنازعات. ويوجد في السوق عدد من جهات التمويل المتخصصة في هذا المجال.

شهدت أستراليا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة نمواً كبيراً في مستوى قضايا المسؤولية عن المنتج. ويعزى هذا جزئياً إلى زيادة مستوى الوعي العام بحقوق المستهلك ونشاط مجموعات حماية المستهلك وزيادة نشاط المحامين. كما ساهم في التشجيع على ذلك عدد من القضايا المشهورة مثل المطالبات المتعلقة بالأغذية الملوثة والدعاوى الجماعية بشأن الأدوات الصيدلانية والطبية وقضايا الأسبستوس.

كما يعزى ذلك جزئياً إلى التطورات القانونية التي عملت على توسيع المجالات المتاحة أمام المدعي أو مجموعات المدعين الراغبين في الادعاء بأنهم تضرروا بسبب منتج معين. وتتضمن هذه التطورات وضع إجراء جديد للدعاوى الجماعية ونظام صارم للمسؤولية عن المنتجات المعيبة. وتوفر أستراليا واحدة من أكثر بيئات الدعاوى الجماعية تطوراً وأكثرها نشاطاً في العالم خارج أمريكا الشمالية.

كيفية تسيير دعوى المسؤولية عن المنتج

ترفع دعاوى المسؤولية عن المنتج عادة في أستراليا أمام المحكمة الاتحادية أو المحاكم العليا أو محاكم المنطقة/المقاطعة في إحدى الولايات أو الأقاليم في أستراليا. وتباشر عادة معظم القضايا الهامة في عاصمة إحدى الولايات حيث شكلت مدن سيدني وملبورن وبريزبن وبيث مراكز للدعاوى الجماعية المتعلقة بالمسؤولية عن المنتج.

تقوم المحاكم الأسترالية على أساس الاستماع لطرفي الدعوى. وتعود أصول النظام القضائي الأسترالي إلى النظام القضائي الإنجليزي وهو يتبع قواعد ممارسة وإجراءات وإثبات أقرب إلى المحاكم الإنجليزية منها إلى محاكم الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك يوجد عدد من الاختلافات الأساسية بين الإجراءات في أستراليا والإجراءات في الولايات المتحدة الأمريكية نلخصها فيما يلي:

- لا يوجد في أستراليا أي إجراء لسماع الشهادات قبل المحاكمة، بل يتم التركيز بشكل أكبر على الكشف عن المستندات
- رغم أن محاكم الولايات والأقاليم تنص على إجراء محاكمة بحضور هيئة محكمين في الدعاوى المدنية، فإن وجود هيئة محكمين يعتبر أمراً نادراً في معظم الاختصاصات القضائية باستثناء فيكتوريا. ولا تجري المحكمة الاتحادية محاكمة بحضور هيئة محكمين.
- في أستراليا يحصل الطرف الذي يرفع الدعوى عادة على جزء من تكاليف الدعوى بما فيها أتعاب المحاماة والمصاريف الأخرى من الطرف الخاسر.

مصادر المسؤولية

من المرجح أن تقوم الدعاوى المتعلقة بجودة المنتج على واحدة أو أكثر من ثلاث نقاط في القانون الأسترالي:

- قانون الممارسات التجارية الاتحادي (والتشريعات المماثلة في بعض الاختصاصات القضائية في الولايات والأقاليم)
- والقانون العام للعقود
- والقانون العام للإهمال (الذي جرى تشريعه جزئياً في معظم الاختصاصات القضائية في أستراليا).

قانون الممارسات التجارية

سن البرلمان الأسترالي قانون الممارسات التجارية سنة ١٩٧٤، وهو تشريع شامل وقوي تكمن أهميته في الحياة التجارية الأسترالية في أنه مما باستمرار منذ سنة لأول مرة. وقد اعتمدت كل ولاية وإقليم في أستراليا تشريعاً مماثلاً، بمعنى أن أحكام قانون الممارسات التجارية تطبق في معظم نواحي التعاملات بين الشركات في أستراليا. ويعالج قانون الممارسات التجارية المسائل المتعلقة بالمنافسة (أو عدم الاحتكار) كما ورد في القسم السابق، إلى جانب احتوائه على أحكام لحماية المستهلك.

ويمكن تصنيف أحكام حماية المستهلك إلى أربع فئات رئيسية:

- أحكام سلامة المنتج التي تنص على مقاييس إلزامية ومعلومات المنتج والإعلام بحالات السحب الاختيارية وصلاحيه طلب السحب الإلزامي. وتساعد هذه الأحكام المستهلك الذي يتعرض لضرر أو خسارة بسبب أية مخالفة لها على المطالبة بتعويض.
 - المادة ٥٢ التي تحظر على الشركات ممارسة أي سلوك خادع أو مضلل في تجارتها أو أعمالها. وقد وضع هذا النص الذي يتميز بنطاقه الواسع معياراً سلوكياً يوفر في حالة مخالفته مجموعة من الإجراءات التصحيحية للشخص الذي يتعرض لضرر بخلاف الإصابة الجسدية أو الوفاة.
 - تتضمن معظم مطالبات المسؤولية عن المنتج (المتعلقة بضرر لحق بملكية أو بخسارة اقتصادية) ادعاءً بأن الجهة المصنعة للمنتج أو المستوردة له أو التي تبيعه مارست سلوكاً خادعاً أو مضللاً. وغالباً ما يكون السلوك المزعوم هو عدم تحذير المستهلك من المخاطر التي يدعى أنها مرتبطة بالمنتج.
 - يوفر القسم ٢(أ) من الباب الخامس للمستهلكين إجراءً قانونياً مباشراً ضد مصنعي المنتجات المعيبة يشبه دعوى الإخلال بالكفالة العقدية.
- يقتصر تطبيق القسم ٢(أ) على البضائع الاستهلاكية. ويجب بشكل أساسي على المصنعين والمستوردين أن يكفلوا قابلية تسويق منتجاتهم وملاءمتها للغرض ودقة وصفها.

في السنوات الأخيرة، راحت المحكمة الاتحادية تنظر بعمق أكبر في معنى قابلية التسويق وفقاً للقسم ٢(أ). ومن المهم للمصنعين والمستوردين معرفة أن المنتج قد يعتبر غير قابل للتسويق إذا كان جزءاً من مجموعة من المنتجات يوجد احتمال كبير لتعطلها، برغم كون المنتج يعمل لوحده دون أية مشاكل طوال عمره المفترض.

- يضع الباب ٥-٥(أ) نظاماً صارماً لمسؤولية المصنعين عن المنتجات المعيبة، بمعنى أنه يمكن للشخص الذي يتعرض لخسارة بسبب منتج معيب أن يحصل على تعويضات من مصنع ذلك المنتج دون إثبات حدوث مخالفة من جانب المصنع. ويعتبر المنتج معيباً إذا كان مستوى السلامة فيه دون ما يتوقعه الجمهور وفقاً لاختبار توقعات المستهلكين.

يقوم الباب ٥-٥(أ) بشكل عام على لائحة المسؤولية عن المنتج في المجموعة الأوربية.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الممارسات التجارية يحد من التعويض عن الإصابة الجسدية بموجب القانون، وخاصة المطالبات بموجب القسم ٢(أ) من الباب ٥ والباب ٥-٥(أ).

القانون العام للتعاقد

عند توريد منتج معين من مصنع إلى مورد أو من مورد إلى مستهلك ينشأ عقد بين الطرفين. ووفقاً لكل من تشريع بيع البضائع في الولايات والأقاليم والباب ٥ من قانون الممارسات التجارية (قوانين الولايات والأقاليم)، فإن عقود توريد البضائع تشتمل ضمناً على بنود تتعلق بجودة المنتج، وفي بعض الحالات لا يجوز استبعاد هذه البنود أو تعديلها. فإذا حدث إخلال بهذه البنود، يجوز عندها للشخص الذي استلم المنتج رفع دعوى على أساس الإخلال بالعقد.

القانون العام للإهمال

يبقى القانون العام للإهمال مصدراً هاماً للحقوق والإجراءات القانونية المتعلقة بدعاوى المسؤولية عن المنتج وفقاً للقانون الأسترالي. ويجوز للمدعي بموجب قانون الإهمال الحصول على تعويضات من المصنع إذا تحقق ما يلي:

- إذا كان المصنع (المدعى عليه) ملزماً قانوناً تجاه المدعي بواجب العناية
- وأخل المدعى عليه بذلك الواجب من خلال عدم تحقيقه لمعيار العناية الذي حدده القانون
- ولحق ضرر بالمدعي نتيجة للإخلال بالواجب.

من المتعارف عليه في أستراليا أنه يقع على المصنع واجب عناية كبير، كما يقع على مورد البضاعة إلى المشتري أو المستخدم واجب عناية بدرجة أقل. وينص القانون العام على أنه يجب على المصنع التفكير بالمستخدم إلى حد معقول عند النظر في نواحي تصميم المنتجات وتصنيعها وسلامتها وتوزيعها.

سحب المنتج

توجد الالتزامات القانونية المتعلقة بسحب المنتج في مجموعة متنوعة من التشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات والقانون العام. كما توجد أحكام عامة في قانون الممارسات التجارية وتشريعات الولايات والأقاليم، إلى جانب أحكام منفصلة إضافية في تشريع منفصل خاص بفئات معينة من البضائع مثل الأغذية والمواد الصيدلانية والأدوات الطبية والسيارات.

ووفقاً للقانون العام يجب على مصنعي وموردي المنتجات الاستهلاكية الحرص بشكل معقول على ضمان عدم تسبب منتجاتهم بإصابات للمستهلكين. ويتجاوز هذا الواجب إنتاج المنتج وبيعه، حيث يجب على المصنع المسارعة إلى اتخاذ الإجراء اللازم في حالة اكتشاف أي خطر بعد نزول المنتج إلى السوق أو استخدامه.

ويجب على المصنع عند النظر في الإجراء الواجب اتخاذه أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- خطورة الضرر المحتمل
- احتمال حدوث ذلك الضرر
- تكلفة الإجراء التصحيحي المقترح وصعوبة تنفيذه والإزعاج الذي قد يسببه.

ويجب على المصنع موازنة هذه الاعتبارات، ولكن الأمر لا يقتصر على حساب التكلفة والفائدة، حيث يجب إيلاء سلامة المستهلكين الأهمية القصوى. فإذا كانت عواقب تحقق الضرر هي الوفاة أو التعرض لإصابة جسدية خطيرة فهذا يعني وجود أسباب تبرر سحب المنتج.

كما تفرض قوانين الولايات التزامات بالإبلاغ عن بعض حالات التلويث أو العبث المتعمد.

يجب على المورد عدم تقديم منتجات معيبة إلى المستهلك وأن يوصل إليه التحذيرات المتعلقة بمنتجات معينة. وقد استخدمت الواجبات القانونية في بعض الحالات لفرض ما يعتبر فعلياً مسؤولية صارمة.

في عام ٢٠٠٣ واستجابة لمخاوف مجتمع الأعمال من حجم تعويضات الإصابات الجسدية المحكوم بها وزيادة أقساط التأمين، شرعت حكومات الولايات والأقاليم في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح أحكام المسؤولية المدنية أدى إلى صعوبة فوز المدعين في مطالبات الإصابات الجسدية المقدمة بناء على الإهمال بالإضافة إلى الحد من حجم التعويضات المحكوم بها.

هذه الإصلاحات ليست متطابقة في جميع الاختصاصات القضائية ولكنها بشكل عام:

- تنظم قانون الإهمال تنظيمًا جزئياً
- توجد أوجه دفاع بخصوص بعض فئات المطالبات - ولكن المسؤولية عن المنتج ليست ضمن الفئات الخاصة
- تقلص حق المدعين في المطالبة بالتعويضات.

وقد حققت الإصلاحات الهدف المرجو منها. ومن بين القضايا الأكثر إثارة للجدل الناشئة عن الإصلاحات ما إذا كان التنظيم الجزئي لقانون الإهمال أدى فعلياً إلى تغيير القانون، وإذا كان هذا هو الحال، فهل أدى هذا فعلياً إلى تعصيب الأمور أو تسهيلها بالنسبة للمدعين في مختلف النواحي. يبدو في هذه المرحلة أنه ظهر توجه في مواقف السلطات القضائية نحو تقليص نطاق المسؤولية.

التعويضات عن الأضرار

هناك عدد من الاختلافات الفنية بين حساب التعويضات بموجب العقود والإهمال وبموجب الأسباب القانونية للدعاوى. ولكن بشكل عام، سيتمكن المدعي الذي يكسب دعوى المسؤولية عن المنتج من الحصول على ما يلي:

- تعويضات عن أي ألم أو معاناة
- تعويضات عن أية مصاريف تكبدها لمعالجة أية إصابة أو إصلاح أي ضرر لحق بالممتلكات، بما في ذلك المصاريف الطبية
- تعويض عن أية خسارة دخل بسبب الإصابة أو الضرر
- مبلغ يغطي أية تكاليف سيتكبدها في المستقبل من أجل معالجة أية إصابة أو إصلاح أي ضرر لحق بالممتلكات
- تعويض عن أي نقص في عمره المتوقع أو إعاقته مستمرة تحد من قدرته على الكسب.

وبالنسبة لمطالبات الإصابة الجسدية على أساس الإهمال، فإن إصلاحات المسؤولية المدنية تحد من مبلغ التعويض الذي يمكن الحصول عليه تحت البنود المذكورة أعلاه. كما يوفر كل من قانون الممارسات التجارية وقانون التعاقد للمحاكم مجموعة من الإجراءات التصحيحية البديلة التي تمكنها من إصدار أمر إلى المصنعين والموردين لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

تنظيم المنتجات الاستهلاكية

تفرض التشريعات على مستوى الولايات والأقاليم والمستوى الاتحادي عدداً من الضوابط على تركيب المنتجات الاستهلاكية وتصميمها والملصقات عليها. وغالباً ما تضع هذه القوانين حداً أدنى من شروط السلامة والمعلومات الهادفة إلى الحد من مخاطر الإصابات وتمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات الشراء بناء على معلومات كاملة.

تقوم السلطات التنظيمية غالباً بحملات تفتيش عشوائية وتأخذ عينات لمعرفة مدى التزام المنتجات بالشروط الإلزامية. كما يمكن إجراء تحقيق بناء على شكوى مقدمة من مستهلك أو منافس.

قد يؤدي عدم التزام المصنع أو المورد أو المستورد بهذه القوانين إلى أكثر من مجرد فرض غرامات وفقاً للتشريع المعني. فقد يمنع إدخال البضائع المستوردة المخالفة إلى أستراليا، كما يجوز للمستهلكين رفع دعوى قانونية خاصة للمطالبات بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن عدم الالتزام بمعيار معين، وهذا يؤدي إلى تحمل رسوم قانونية كبيرة وتكاليف المحكمة وخسارة السمعة بسبب الدعاية السلبية وخسارة المستهلكين عند تحولهم إلى المنافسين.

هذا كله يؤكد على ضرورة قيام الشركات التي تتعامل بالبضائع الاستهلاكية بتطبيق برنامج التزام فعال لضمان تحديد جميع المخاطر في منتجاتها وإدارتها بفعالية.

تعقيد القوانين

تداخل الشروط القانونية المتعلقة بالبضائع الاستهلاكية تداخلاً كبيراً، وتوجد في بعض الحالات اختلافات كبيرة في كيفية تنظيم منتجات معينة في مختلف الاختصاصات القضائية مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد القوانين النافذة بالنسبة لكل منتج. كما توجد شروط إضافية للملصقات مفروضة على بضائع مستوردة بعينها. وتوجد إلى جانب ذلك تشريعات عامة أخرى مثل قانون الممارسات التجارية وغيره من تشريعات حماية المستهلك. كما قد تكون مبادئ الصناعة وأنظمة ممارسة الأعمال ذات صلة أيضاً.

وقد تنشأ صعوبة إضافية إذا لم يوجد تصنيف واضح للمنتجات وفقاً للقانون. فمثلاً، يمكن على مستوى منتجات التجميل الطبية (والمنتجات الغذائية الطبية) أن تخضع منتجات ذات تركيب مماثل ولكن لها وظيفة مختلفة لشروط تنظيمية مختلفة. وفي هذه الحالات ستكون طريقة التقديم والاستخدام المقترح والادعاءات المقدمة عند تسويقها مهمة لتحديد تصنيفها.

المقاييس الأسترالية

تتصف المقاييس الأسترالية بأنها اختيارية بشكل عام وليست ملزمة بحد ذاتها ما لم يعتمدها القانون. إلا أن تشريعات الولايات والأقاليم والتشريعات الاتحادية اعتمدت الكثير منها ويات الالتزام بها إلزامياً. فقد تطلب المقاييس الأسترالية على سبيل المثال التزام بضائع معينة بخصائص محددة من حيث الأداء أو التركيب أو طرق التصنيع أو المعالجة أو البناء أو قواعد التغليف أو تحدد نوعاً من المعلومات التي يجب تقديمها إلى المستهلكين.

تتضمن التشريعات حالياً إشارة إلى حوالي ٢٤٠٠ مقياس أسترالي سواء بشكل كامل أو جزئي. وفي بعض الحالات يلزم الحصول على شهادة من جهة مستقلة تثبت الالتزام بمقياس معين. فمثلاً، يجب وفقاً لقوانين السلامة الكهربائية أن تتقيد الأدوات المنزلية العادية مثل أدوات تحميص الخبز والسخانات بالمقاييس الأسترالية ذات الصلة ويجب أن توجد لها شهادة اعتماد ويجب وضع علامة عليها تبين ذلك الاعتماد.

كما تستخدم المقاييس الأسترالية أساساً لمقاييس إلزامية للمنتجات الاستهلاكية وفقاً لقانون الممارسات التجارية. ومن بين المنتجات التي يجب التزامها بالمقاييس الأسترالية وفقاً لقانون الممارسات التجارية الدرجات (الأداء واشتراطات السلامة) وملابس نوم الأطفال (التصميم ومواصفات القماش واشتراطات الملصقات) والنظارات الشمسية (الأداء واشتراطات السلامة).

يشكل عدم الالتزام بمقياس معين اعتمد في التشريعات مخالفة قانونية. كما قد يكون عدم الالتزام بمقياس معين سواء كان اختيارياً أم إلزامياً دليلاً على الإهمال، وربما يكون دليلاً على أن المنتج معيب أو عدم ملائمة للغرض الذي أعد له.

البضائع الخطرة

تخضع المنتجات التي تحوي مكونات يحتمل بسبب خصائصها الكيميائية أن تلحق ضرراً بالإنسان أو بالبيئة لضوابط تشريعية صارمة. فمثلاً تقع منتجات التنظيف المنزلية والأدوية التي تحوي مواداً سامة ضمن هذه الفئة. وهناك مجموعة من التشريعات التي تفرض قيوداً على تخزين هذه البضائع ومناولتها ونقلها وتغليفها والملصقات عليها والترويج لها. ويعتمد مستوى الرقابة على عدد من العوامل من بينها الاستخدام المقترح للمنتجات وطبيعة العناصر الفعالة فيها وكمياتها.

وردت الكثير من اشتراطات التغليف والملصقات الخاصة بالمواد السامة في مقياس الجدول الموحد للعقاقير والمواد السامة، وقد اعتمدت في التشريعات بدرجات متفاوتة. وتنص هذه الاشتراطات على أن تكون هذه المنتجات مصحوبة بمعلومات مثل تعليمات الاستخدام والتحذيرات وإرشادات السلامة. وفي بعض الحالات يجب استخدام تغليف خاص مثل الأغشية التي لا يمكن للأطفال فتحها.

ويتضمن تشريع البضائع الخطرة اشتراطات خاصة بنقل البضائع المتفجرة أو السامة أو القابلة للاشتعال أو المسببة للتآكل ووضع ملصقات عليها ونوعية عبواتها.

تسجيل بضائع معينة

غالباً ما تسري متطلبات تسجيل على مصنعي البضائع أو على البضائع نفسها. ومن الأمثلة على البضائع التي يجب تسجيلها قبل عرضها للبيع في أستراليا المنتجات العلاجية التي لا يجوز تصنيعها إلا من قبل مصنع مرخص ويجب قيدها في السجل الأسترالي للمنتجات العلاجية إما كمنتجات مدرجة أو مسجلة. وتوجد مقياس لتسجيل هذه المنتجات وتركيبها ومناولتها والملصقات عليها والإعلان عنها.

فمن الممكن تقييم مستوى سلامة وكفاءة المنتجات العلاجية بناء على مستوى مخاطر المنتج والادعاءات المبينة عليه. ويجب على مصنعي المنتجات العلاجية الاحتفاظ بأدلة إثبات ملائمة تدعم الادعاءات الواردة على غلاف المنتج وفي الإعلانات الخاصة به. كما ينص التشريع على إجراء للحصول على موافقة مسبقة على الإعلانات الخاصة بمنتجات علاجية معينة.

تتضمن المنتجات الاستهلاكية الأخرى التي يجب تسجيلها المنتجات الكيميائية القاتلة للحشرات مثل المبيدات النباتية والحشرية وغيرها من المنتجات مثل الأسمدة وبعض المواد الكيماوية الخاصة بالمساح. ويجب على الراغبين بتوريد هذه المنتجات تقديم طلب من خلال السلطة الأسترالية للمبيدات والأدوية البيطرية. وتوجد أيضاً مقياس للملصقات على هذه المنتجات.

المنتجات الغذائية

توجد في الولايات والأقاليم تشريعات خاصة بالأغذية تنظم تركيبها وتغليفها والإعلان عنها والملصقات عليها ونظافة المكان والتجهيزات الخاصة بتصنيعها.

وقد اعتمد نظام معايير الغذاء في أستراليا ونيوزيلندا في جميع الولايات والأقاليم. ويضع هذا النظام اشتراطات خاصة بالملصقات لجميع الأغذية، فبعض العبارات ممنوعة وبعضها خاضعة للنظام ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف معينة. على سبيل المثال، تخضع الادعاءات المتعلقة بالصحة والتغذية والتي تفيد أن مادة غذائية معينة مخصصة للاستخدام في نظام غذائي معين لتنظيم صارم.

كما يوجد حظر عام على إضافة مواد إلى الأغذية مثل الإضافات والفيتامينات والمعادن وبعض المواد النباتية ما لم يسمح تحديداً بإضافتها إلى مادة غذائية معينة. وإلى جانب الاشتراطات العامة، يضع النظام مقياس محددة لأغذية معينة، حيث يجب أن تخضع بعض الأغذية لتقييمات سلامة دقيقة قبل عرضها للبيع مثل الأغذية الجديدة والمعدلة وراثياً.

القياسات التجارية

يفرض تشريع القياسات التجارية في الولايات والأقاليم اشتراطات معينة للملصقات على الأغذية المغلفة وغيرها من المنتجات الاستهلاكية المغلفة. وتسري هذه الاشتراطات على جميع المنتجات المغلفة لغرض البيع في أستراليا والمنتجات المستوردة للبيع في أستراليا، وذلك ما لم تكن معفاة تحديداً من هذه المتطلبات. كما يتضمن التشريع مخالقات تتعلق بالنقص في قياسات البضائع المغلفة.

الادعاءات في الإعلانات

يتضمن قانون الممارسات التجارية حظراً عاماً على السلوك المخادع أو المضلل في التجارة، كما يحظر عبارات كاذبة معينة مثل القول بأن المنتجات ذات مستوى أو نوعية أو قيمة أو درجة أو تركيب أو نمط أو شكل معين أو لها تاريخ أو استخدام سابق معين.

وهو يجب هذه الأحكام، فإن الادعاءات الواردة على ملصقات المنتجات وفي الإعلانات الخاصة بها عرضة للطعن بها ويجب أن يكون إثبات صحتها أمراً ممكناً. وعند تقييم فيما إذا كانت تلك الادعاءات مضللة فإن المحاكم تنظر في مدى صحة الادعاءات الصريحة والضمنية وفي دقة الانطباع العام الذي تعطيه.

وتتضمن قوانين التجارة العادلة في الولايات والأقاليم أحكاماً مشابهة، حيث يسري قانون الممارسات التجارية بشكل عام على الشركات فقط، بينما تسري تشريعات الولايات والأقاليم على الأفراد والشركات.

إدارة المخاطر

يعتبر اعتماد سياسة سليمة لتطوير المنتج ومراجعتة إلزامياً لمصنعي المنتجات الاستهلاكية ومستورديها ومورديها، ويجب على الشركات التأكد من أن لديها إجراءات فعالة للتعامل مع شكاوي العملاء وإجراءات لسحب المنتج في حالة حدوث أية مشكلة.

قانون العقارات

حيازة العقارات الحضرية

يجب تقديم جميع حيازات العقارات الحضرية الأسترالية من قبل جهات أجنبية إلى مجلس مراجعة الاستثمارات الأجنبية مسبقاً من أجل الموافقة عليها ما لم تكن ضمن فئة معفاة. ويقصد بالعقارات الحضرية جميع العقارات الأسترالية باستثناء الأراضي الريفية (وهي الأراضي المستخدمة بشكل كامل وحصري لمزاولة أعمال إنتاج منتجات أساسية).

تتضمن الحيازات المقترحة التي تحتاج موافقة (ما لم تكن معفاة) حيازة ما يلي:

- العقارات السكنية (بما فيها المزارع المستخدمة لقضاء العطلات والأراضي الريفية السكنية)
- الأراضي الخالية
- العقارات التجارية المبنية التي تبلغ قيمتها ٥٠ مليون دولار أسترالي أو أكثر (أو ٨٧١ مليون دولار أسترالي (في سنة ٢٠٠٧ ويخضع هذا الرقم للتغيير سنوياً) أو أكثر بالنسبة للمستثمرين الأجانب المحدثين (حالياً المستثمرين الأمريكيين)) أو ٥ ملايين دولار أسترالي أو أكثر إذا كان العقار تجارياً تراثياً مسجلاً ولم يكن الحائز مستثمراً أجنبياً محدداً (حالياً مستثمر أمريكي)
- منشآت الإقامة
- الإيجارات السكنية والتجارية لمدة خمس سنوات أو أكثر (شريطة أن تطبق على العقار موضوع الإيجار التجاري نفس الحدود الدنيا المبينة أعلاه بخصوص العقارات التجارية المبنية والعقارات التجارية التراثية المسجلة)
- ترتيب مشاركة في أرباح أرض مدنية (شريطة أن تطبق على العقار موضوع ترتيب المشاركة في الأرباح نفس الحدود الدنيا المبينة أعلاه بخصوص العقارات التجارية المبنية والعقارات التجارية التراثية المسجلة)
- العقارات التي تحوّلها حكومة أجنبية أو وكيل عنها
- أسهم في شركة أو وحدات في صندوق تشكل الأراضي الحضرية أكثر من نصف أصوله الإجمالية (باستثناء الحالات التي تكون فيها الأرض الحضرية المملوكة لا تحتاج عادة لموافقة على الاستثمار الأجنبي)
- الخيارات في العقارات الحضرية
- الفئات المعفاة:** يوجد عدد من الاستثناءات التي تدل على موقف متحرر نسبياً تجاه الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، باستثناء العقارات الحضرية المبنية.

وتتضمن الحيازات المعفاة ما يلي:

- حيازة عقار سكني من قبل المواطنين الأجانب الذين لديهم تأشيرة إقامة دائمة
- العقارات التجارية وغير السكنية المبنية (إلا عندما تكون الأرض منشأة

للإقامة) التي تقل قيمتها عن ٥ ملايين دولار أسترالي بالنسبة للعقار التجاري التراثي المسجل إذا لم يكن الحائز مستثمراً أجنبياً محدداً (حالياً مستثمر أمريكي) والتي تقل قيمتها في أية حالة أخرى عن ٥٠ مليون دولار أسترالي (أو ٨٧١ مليون دولار أسترالي (في سنة ٢٠٠٧ ويخضع هذا الرقم للتغيير سنوياً) بالنسبة للمستثمرين الأجانب المحدثين (حالياً المستثمرين الأمريكيين))

- العقارات التجارية المبنية التي سيستخدم فيها العقار على الفور وبوضعه الحالي لأغراض صناعية أو تجارية غير سكنية، وتكون فيها الحيازة لازمة للنشاطات التجارية الحالية أو المقترحة للمشتري.

كما تطبق الإعفاءات على الحيازة من قبل المواطنين الأستراليين المقيمين في الخارج ومن قبل المواطنين الأجانب الذين يشتركون (كمستأجرين مشتركين) مع أزواجهم المواطنين الأستراليين.

تعاملات العقارات التي تعتمد عادة: تعتمد عادة الكثير من حيازات العقارات المدنية (أو يسمح بها دون الحاجة لموافقة على استثمار أجنبي) حتى لو لم تكن ضمن الفئات المعفاة، بشرط ألا تعتبر مخالفة للمصلحة الوطنية.

وتشمل الحيازات التي تصنف عادة ضمن هذه الفئة، مع مراعاة قيود السياسة الخاصة بهذه الفئات، ما يلي:

- العقارات التجارية غير السكنية المبنية
- العقارات السكنية المبنية المستخدمة للالزمة للمواطنين الأجانب الذين يقيمون بشكل مؤقت في أستراليا ويحملون تأشيرة إقامة مؤقتة سارية المفعول، أو اللازمة للشركات المملوكة لأجانب التي تزاوّل أعمالاً في أستراليا من أجل سكن كبار موظفيها
- الأراضي السكنية والتجارية الخالية لغرض التطوير في حالة المباشرة بأعمال الإنشاء الأساسية المستمرة خلال ١٢ شهراً
- العقارات السكنية القائمة لغرض إعادة تطويرها
- حتى نسبة ٥٠٪ من المساكن في مشروع سكني جديد
- عقار سكني في منتجع سياحي متكامل
- غرف فندقية ذات ملكية فردية في فنادق معينة
- شركات السكن العاملة بموجب ملكية واحدة في حالة إشغال العقارات على أساس تجاري لمدة قصيرة
- حصّة في برنامج مشاركة زمني عندما لا تزيد الملكية عن أربعة أسابيع في السنة الواحدة.

مطورو العقارات: يجوز لمطوري العقارات الذين يطورون ١٠ مساكن أو أكثر الحصول على موافقة على بيع حتى ٥٠٪ من المساكن الجديدة إلى جهات أجنبية، مما يلغي حاجة المشتريين لطلب الحصول على موافقة.

العقود والمزادات: يجب أن تكون جميع العقود التي يبرمها أجنبي لحيازة حق في عقار أسترالي مشروطة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي، ما لم يتم الحصول على الموافقة قبل إبرام العقد. وبالنسبة للعقارات التي ستشترى عبر مزاد، يجب الحصول على الموافقة على الاستثمار الأجنبي من أجل المشاركة في المزاد والشراء المحتمل للعقار فيه.

العقارات في كوينزلاند: توجد اشتراطات تبليغ إضافية على حيازات العقارات في كوينزلاند، وذلك بموجب قانون الملكية الأجنبية وسجل الأراضي لسنة ١٩٨٨ (كوينزلاند).

حق الملكية الأصلية

منذ سنة ١٩٩٢، راحت المحاكم الأسترالية تعترف بجواز استمرارية الملكية الأصلية للأراضي كما وردت في قوانين وعادات السكان الأصليين حتى بعد عملية الاستيطان الأوربي.

وقد رأت المحاكم أن الملكية الأصلية تعتبر مستمرة ما لم يتم إنهاؤها إما بموجب إجراء حكومي مثل إنشاء حق في ملكية الأرض يتعارض مع وجود حق ملكية أصلي (أي منح حق ملكية حرة أو إنشاء حق إيجار يمنح حق الحيازة الحصرية) أو إجراء برلماني أو بناء على انقطاع الصلة بين الأرض والمجموعة أو القبيلة المعنية من السكان الأصليين.

وهذا يعني جواز استمرارية الملكية الأصلية لمساحات واسعة من القارة الأسترالية - وخاصة في المحميات والمنتزهات والغابات والشواطئ التي تملكها الدولة وغيرها من أراضي التاج.

يدعم هذه التطورات في القانون العام قانون الملكية الأصلية الاتحادي لسنة ١٩٩٣ (الكومولث) الذي يعترف بالملكية الأصلية ويحميها والذي أنشئ بموجبه سجل وطني لمطالبات الملكية الأصلية.

ووفقاً لقانون الملكية الأصلية فإن أي إجراء مستقبلي من قبل الحكومة يؤثر سلباً على حق الملكية الأصلية سيُعتبر لاغياً إلى الحد الذي يتعارض فيه مع حق الملكية الأصلية، وذلك ما لم يصنف ذلك الإجراء (أي منح حق ملكية أو التفويض بإعادة استخدام الأرض التي يطلق عليها اسم أراضي التاج) ضمن أحد الاستثناءات التي نص عليها قانون الملكية الأصلية. وتتضمن هذه الاستثناءات الإجراءات المستقبلية التي تسمح ببناء أو تشغيل أنواع معينة من مرافق البنية التحتية للأغراض العامة.

كما تتضمن الاستثناءات الإجراءات المستقبلية التي تتبع فيها الحكومة المعنية بشكل صارم إجراءات محددة وضعها قانون الملكية الأصلية تمنح كلاً من المالكين المسجلين للملكية الأصلية والمطالبين المسجلين بها حق تقديم مستندات بخصوص الإجراءات المستقبلية وفي بعض الحالات التفاوض على تنفيذ تلك الإجراءات.

وفي تطوير المشاريع سيكون من المهم طبعاً عدم وجود أي شك في صلاحية حقوق الملكية والموافقات الممنوحة من الحكومات على أغراض المشروع.

ابتداءً من عام ١٩٩٨، سمح قانون الملكية الأصلية بطريقة بديلة لتنفيذ الإجراء المستقبلي، حيث تفضل الكثير من الشركات والمطورين المباشرة

بعملية التفاوض مع المطالبين بحق الملكية الأصلية المسجلين من أجل إبرام اتفاقية استخدام أرض أصلية وتسجيل تلك الاتفاقية في مرحلة مبكرة من تطوير المشروع، لأن أي عمل يتم وفقاً لاتفاقية استخدام أرض أصلية مسجلة سيكون صحيحاً.

وتعالج اتفاقية استخدام الأرض الأصلية عادة أموراً مثل المحافظة على المواقع المقدسة أو الهامة وتبادل المعلومات الثقافية الهامة المتعلقة بالمجموعة أو القبيلة الأصلية المعنية وتوظيف أفراد المجموعة أو القبيلة لدى مطور المشروع ودفع تعويض مقابل الأثر الذي سيخلفه تطوير المشروع على الملكية الأصلية.

يعتبر الاعتراف بحق ملكية السكان الأصليين تطوراً حديثاً في قانون العقارات الأسترالي، وقد يمثل تحديات بالنسبة للتعدين في المناطق النائية ولتطوير البنية التحتية. إلا أن المسارعة إلى بدء المفاوضات مع المطالبين بحق الملكية الأصلية سيؤدي عادة إلى تجنب تحول حق الملكية الأصلية إلى عقبة كأداء في وجه نجاح المشروع.

القوانين البيئية

خضعت قوانين البيئة والتخطيط في أستراليا وما تزال تخضع لتغيرات كبيرة. فهناك تشريع جديد على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات في جميع الاختصاصات القضائية. وهذا، إلى جانب التغيرات في سياسات السلطات التنظيمية وخاصة ما يتعلق منها بالتنفيذ، يعني زيادة كبيرة في أثر ذلك التشريع على الإدارة اليومية للشركات.

ومن حيث الأساس، فإن جميع التشريعات المتعلقة بالبيئة والتخطيط هي تشريعات محلية في الولايات والأقاليم، مع أثر محدود للقوانين الاتحادية. وقد يسبب هذا الاختلاف في التشريعات صعوبات كبيرة في التأويل عبر حدود الولايات والأقاليم.

القوانين الاتحادية

تعمل القوانين الاتحادية عادة على وضع الالتزامات البيئية بموجب المعاهدات الدولية قيد التنفيذ أو قد يصدر قانون اتحادي عندما يقتضي الالتزام المعني مشاركة اتحادية، كأن يكون العمل يجري على أرض اتحادية أو يحتمل أن يؤثر على مسألة ذات أهمية بيئية وطنية.

ويعالج التشريع الاتحادي الرئيسي، وهو قانون حماية البيئة والمحافظة على التنوع الحيوي لسنة ١٩٩٩ (الكومنولث)، مسائل البيئة والتخطيط والتراث بشكل عام، رغم وجود تشريعات اتحادية خاصة أخرى قد يعمل بها أيضاً إذا كان من المرجح أن يؤثر النشاط المقترح على عناصر من التراث الأصلي أو السلامة النووية أو يتضمن استيراد وتصدير منتجات نفايات معينة.

وطالما كان بالإمكان تطبيق التشريع الاتحادي الخاص بالبيئة والتخطيط على عمل أو نشاط معين فإنه سيطبق دون تغيير إلى جانب أية التزامات بموجب تشريع الولاية أو الإقليم الذي يجري فيه العمل.

قوانين الولايات والأقاليم

تتراوح قوانين الولايات والأقاليم المتعلقة بالبيئة والتخطيط في أحكامها وتعقيدها. وتعتبر قوانين نيو ساوث ويلز الأكثر شمولية رغم أن التغييرات في التشريعات المماثلة في كوينزلاند وفيكتوريا وجنوب أستراليا ومؤخراً غرب أستراليا تؤدي إلى توحيد هذه التشريعات في الولايات الرئيسية في أستراليا حتى درجة معينة.

وبشكل عام، فإن التشريع البيئي على مستوى الولايات والأقاليم ينص على مخالفات بيئية متنوعة، بناء على واجب بيئي عام في تجنب التلوث أو بسبب مخالفات محددة في تلوّث المياه أو الهواء أو الأرض أو التسبب بالتلوث الصوتي.

كما يجوز أن ينص التشريع البيئي على وجوب حصول شركات معينة أو الشركات التي تمارس نشاطات معينة على موافقات أو رخص من السلطات التنظيمية البيئية، وتمثل هذه الموافقات عادة رخصة للتلوّث ضمن حدود معينة وتشكل بالتالي إعفاء من أحكام المخالفات التي ينص عليها التشريع.

توجد في معظم الولايات هيئة قانونية تتمثل مسؤوليتها في حماية البيئة. وتحدد الموافقات والرخص الصادرة عن تلك الهيئات الطريقة المسموح بها لمزاولة النشاط وقد تفرض التزامات على شكل شروط قد تتعلق بنواحي مثل توفير ضمانات مالية للالتزام بالالتزامات البيئية المفروضة بموجب الرخصة أو المشاركة في برامج للحد من الانبعاثات أو سداد رسوم رخصة تحتسب وفقاً لكمية الملوثات الناتجة عن النشاط.

كما قد تفرض تشريعات أكثر تحديداً في الولايات أو الأقاليم التزامات في الحالات التي يكون أو قد يكون فيها للنشاط أثر على الحيوانات أو النباتات المهددة بالانقراض أو التراث الأصلي وغير الأصلي والمحافظة على الحياة البرية والنفايات والمواد الكيماوية والبضائع الخطرة. وقد تلزم موافقات أو تصريحات مستقبلية بموجب هذا التشريع الثانوي.

توجد لدى الاختصاصات القضائية الأسترالية، أو تنوي أن تضع، تشريعاً يعالج إدارة تلوث الأرض والمسؤولية عنه. وتقع المسؤولية الأولية عادة (ولكن ليس دائماً) على الشخص الذي يرجح أن تكون نشاطاته هي التي سببت التلوث. إلا أنه في بعض الحالات قد تتحمل فئات أخرى من الأشخاص مثل مالك الأرض أو شاغلها قدراً من المسؤولية القانونية عن تلوث تلك الأرض. وقد يكون لهذا أثر على حيازة الأرض أو على الشركات التي تملك أو كانت تملك أرضاً في أستراليا قد تكون ملوثة. وقد يؤثر أيضاً قرار ما إذا كانت الأرض ملوثة على ملاءمتها لاستخدامات معينة و/أو يؤدي إلى فرض التزامات بالتحقيق في التلوث أو مراقبته أو ضبطه.

كما قد يلزم بموجب قوانين التخطيط المعمول بها الحصول على موافقات على مزاولة الأعمال التي تتضمن استخدام الأرض أو تطويرها في أستراليا، حيث يضبط تشريع التخطيط في الولايات والأقاليم أعمال التطوير والطريقة التي قد تنفذ بها. وتعتمد متطلبات الموافقة على التخطيط على تخصيص قطعة الأرض المعنية وطبيعة الأعمال التي ستجري مزاولتها.

ويتراوح شكل وتفاصيل عملية تقييم أثر مشاريع التطوير الجديدة بشكل كبير فيما بين الولايات. فقد يجري التقييم على مستوى الحكومة المحلية أو حكومة الولاية أو من قبل هيئة قانونية معينة، وذلك حسب نوع مشروع التطوير. وقد يلزم في حالات معينة إجراء التقييم على المستوى الاتحادي.

وينص تشريع التخطيط عادة على المشاركة العامة في عملية التخطيط، رغم أن حقوق الغير في الاستئناف لدى المحاكم ضد قرار الهيئة المعنية قد تكون محدودة. كما قد تتضمن عملية التقييم إجراء تحريات وعقد جلسات عامة.

العناية الواجبة

سواء كان المرء ينوي حيازة أعمال قائمة أو تأسيس أعمال جديدة في أستراليا، فمن الأساسي تحديد قوانين الولاية أو الإقليم أو القوانين الاتحادية النافذة من أجل معرفة الالتزامات والمسؤوليات التي ستترتب على الأعمال فيما يتعلق بالبيئة وممارسة أعمال التطوير. كما أنه من الأساسي تحديد المخاطر والمسؤوليات المحتملة التي قد تترتب على الأعمال بموجب قوانين البيئة والتخطيط. وسيساعد تطبيق العناية الواجبة بالشكل المناسب على تحديد تلك الالتزامات والمسؤوليات والمخاطر.

التغير المناخي

أقرت الحكومات حول العالم بالتغير المناخي باعتباره حقيقة قائمة، إلا أن ردود الفعل على هذا الموضوع تنوعت حتى الآن على المستوى الدولي وفي أستراليا. وباتت آثار انبعاث الغازات الدفيئة من المشاريع في أستراليا بشكل متزايد موضوعاً لتقييم موافقة التخطيط، وذلك غالباً بناء على تطبيق مبادئ التطوير المستدام الصديق للبيئة.

ويوجد حالياً عدد من الأنظمة في مختلف الاختصاصات القضائية الأسترالية التي ركزت على الحد من الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة المستقرة. وثمة مقترحات حالية لوضع نظام للحد من الكربون يطبق بشكل واسع بحلول عام ٢٠١٠ أو ٢٠١٢ على أقل تقدير. ويرجح أن يشمل هذا النظام الجهات التي تنتج كميات كبيرة من الغازات الدفيئة عن طريق وضع حد لكمية الانبعاثات التي يجوز لها أن تصدرها، وسيكون له أثره أيضاً على جميع المستهلكين مع وصول الزيادة الناتجة في تكاليف الطاقة إلى السوق. وسيؤدي نظام الحد من الكربون ومبادرات السياسات المرتبطة به من أجل معالجة الطلب على الطاقة إلى الكثير من التغيرات في المشهد التنظيمي المتعلق بالبيئة والتخطيط في أستراليا.

الخدمات المالية

النظام المصرفي

تتمتع أستراليا بنظام مصرفي متطور ومستقر يخضع لتنظيم دقيق من قبل سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA) ويضع شروطاً بشأن كفاية رأس المال مشابهة للشروط التي تضعها البلدان المتقدمة الأخرى.

وتوجد في أستراليا أربعة مصارف رئيسية (هي "أستراليا أند نيوزيلاند بانكينج جروب ليمتد" (Australia and New Zealand Banking Group Limited) و "كومولث بنك أوف أستراليا" (Commonwealth Bank of Australia) و "ناشيونال أستراليا بنك ليمتد" (National Australia Bank Limited) و "ويستباك بانكينج كوربوريشن" (Westpac Banking Corporation)) وعدة مصارف إقليمية وعدد من مصارف الاستثمار الكبيرة الأوروبية والأمريكية والآسيوية. كما تعمل ضمن هذا النظام مؤسسات مالية غير مصرفية (مثل الجمعيات المصرفية ومؤسسات التمويل العقاري وجمعيات التكافل الاجتماعي وشركات التمويل).

تقدم هذه المصارف والمؤسسات مجتمعة مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للشركات والمستهلكين في أستراليا. وتشمل المنتجات والخدمات المقدمة للشركات تمويل الشركات وتمويل المنتجات وتمويل المشتقات والأصول والتمويل المركب وتمويل العقارات والإنشاءات وإصدار الأوراق المالية. أما منتجات وخدمات المستهلكين فهي تتضمن منتجات وخدمات التجزئة والتعاملات المصرفية الإلكترونية.

التزامات الإبلاغ عن العملات الأجنبية / المحلية

قانون تقارير التعاملات المالية لسنة ١٩٨٨ (الكومولث)

لا توجد قيود على مبلغ العملة الذي يمكن إدخاله إلى أستراليا أو إخراجها منها (سواء بشكل نقدي أو عن طريق أمر تحويل دولي للأموال). إلا أنه توجد التزامات بالإبلاغ عن تعاملات معينة بموجب قانون تقارير التعاملات المالية لسنة ١٩٨٨ (الكومولث). ويتمثل الهدف الأساسي لهذا التشريع في المساعدة في إدارة وتنفيذ قوانين الضريبة. ومع مرور الزمن ستستبدل التزامات الإبلاغ الواردة في هذا القانون بمتطلبات الإبلاغ الواردة في قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠٠٦ (الكومولث)، وسيكتمل هذا الاستبدال التدريجي بحلول ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨. سناقش متطلبات الإبلاغ الواردة في قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بمزيد من التفصيل أدناه.

يفرض قانون تقارير التعاملات المالية التزامات الإبلاغ بشكل رئيسي (ولكن ليس حصري) على الأفراد والمؤسسات التي تعرف باسم "المتعاملين بالنقد"، ويشمل هذا المصطلح المؤسسات المالية والشركات المالية وشركات ووسطاء التأمين والمتعاملين بالأوراق المالية والمشتقات ومدراء صناديق الاستثمار المشترك أو الأوصياء عليها ومؤسسات المراهانات.

يجب على المتعاملين بالنقد إبلاغ المركز الأسترالي لتقارير وتحليل التعاملات (AUSTRAC) عما يلي:

- التعاملات المشبوهة (أي عندما يكون لدى المتعامل بالنقد أسباب معقولة للاشتباه بأن التعامل يتعلق بتهرب أو مخالفة لقوانين الضرائب أو غيرها من القوانين أو أموال ناتجة عن جريمة)

- التعاملات النقدية التي تبلغ قيمتها ١٠,٠٠٠ دولار أسترالي (أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية) أو أكثر
- جميع أوامر التحويل البرقي أو الإلكتروني الدولي للأموال المرسلة أو المستلمة بالنيابة عن العميل عندما لا يكون المتعامل بالنقد أو العميل مؤسسة مخولة باستلام الودائع بموجب قانون الأعمال المصرفية لسنة ١٩٥٩ (الكومولث).

كما يجب على المتعاملين بالنقد بموجب القانون الاحتفاظ بالمعلومات أدناه بالنسبة لكل حساب. ومرة أخرى ستطبق هذه الأحكام فقط حتى الشروع في تطبيق الأحكام ذات الصلة من قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي وردت في الباب الثاني. ومن المقرر الشروع في تطبيق المواد المذكورة في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

فيما يلي المعلومات التي يجب الاحتفاظ بها:

- **معلومات الحساب:** وتشمل اسم صاحب الحساب وعنوانه الفعلي سواء كان شخصاً طبيعياً أم كياناً مؤسساً.
- **معلومات المفوض بالتوقيع:** وتشمل اسم المفوض بالتوقيع وأية أسماء أخرى يستخدمها (إذا أفصح عنها) ونسخة عن المستند الذي يفوض بالتوقيع (إذا كان الحساب باسم اتحاد غير مؤسس) وسجل التعريف بالمفوض بالتوقيع.

يقصد بسجل التعريف واحدة من عدة طرق للتعريف، أكثرها شيوعاً التعريف من قبل شخص معتمد يعرف المفوض بالتوقيع لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً أو التحقق من المستندات والسجلات المقدمة إلى المتعامل بالنقد بشكل يثبت هوية المفوض بالتوقيع (ويشار إليه باسم "اختبار المائة نقطة").

قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ينشئ قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب نظاماً جديداً لتنظيم وإعداد التقارير الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في أستراليا. وقد تم البدء بتطبيق القانون في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦، إلا أن الالتزامات المختلفة التي تفرضها أبواب محددة من القانون ستدخل حيز التنفيذ خلال مدة سنتين.

يفرض القانون التزامات على "الجهات المبلغة" التي تقدم "خدمات محددة". وتتضمن الجهات المبلغة على سبيل المثال الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية ومقدمي خدمات المراهانات والمتعاملين بالسبائك.

أما الخدمات المحددة فتشمل مجموعة واسعة من النشاطات مثل توفير الحسابات المصرفية وتوفير القروض وشراء الذمم الدائنة وتقديم تسهيلات تمويل الإيجار وتقديم تسهيلات الاستئجار حتى الشراء وإصدار الكمبيالات وسندات الدين الإذنية وخطابات الاعتماد وغيرها الكثير من التعاملات المالية.

يجب على الجهات المبلغة من بين أمور أخرى ما يلي:

- التحقق من هوية العملاء قبل تقديم إحدى الخدمات المحددة
- الإبلاغ عن أنواع محددة من التعاملات والأمور المشبوهة
- الاحتفاظ بسجلات صحيحة (دخل الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات حيز التنفيذ لأول مرة في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦).

تمت المباشرة بتطبيق التزامات التحقق في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، بينما سيبدأ تطبيق التزامات العناية الواجبة المستمرة فيما يتعلق بالعمل في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨. وستكون الجهات المبلغة ملزمة بالتحقق من هوية العميل قبل تزويده بأي من الخدمات المحددة. وفي بعض الحالات يجب إعادة التحقق من هوية العميل (أو وكيله) مثلاً عند ظهور أمر مشبوه فيما يتعلق بأحد العملاء الحاليين. ويمكن أن يتم التحقق بالحصول على مستندات مستقلة يعتمد عليها أو بيانات إلكترونية أو الاثني معاً. ويجب جمع حد أدنى معين من المعلومات والتحقق منها حسب نوع العميل. كما يجب على الجهات المبلغة اتباع العناية الواجبة المستمرة فيما يتعلق بالعمل من أجل حماية نفسها من التورط في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تسهيلها. ستدخل التزامات الإبلاغ بشكل عام حيز التنفيذ بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨، رغم أن تطبيق بعضها سيبدأ قبل ذلك. فيما يلي المعلومات التي يجب على الجهات المبلغة الإبلاغ عنها إلى المركز الأسترالي لتقارير وتحليل التعاملات (AUSTRAC):

- الأمور المرعبة، وهي تحمل معنى مشابهاً لمعنى التعاملات المشبوهة المستخدم في قانون تقارير التعاملات المالية
- التعاملات التي تزيد عن ١٠,٠٠٠ دولار أسترالي (أو ما يعادله بأية عملة أخرى) وتتضمن مالاً أو تحويل ممتلكات
- بعض الخدمات المحددة المتعلقة بأوامر التحويل الدولي للأموال.

من المهم معرفة أن القانون ينص على مدة ١٢ شهراً بعد التنفيذ لن تسجل فيها أية مخالفة، شريطة أن يبذل جميع الأطراف المعنيين قصارى جهدهم للالتزام به.

الراتب التقاعدي

بشكل عام، يدفع جميع أرباب العمل في أستراليا مساهمة فصلية على شكل نسبة مئوية من راتب الموظف أو أجره إلى صندوق أسس من أجل الالتزام بشروط قانون الراتب التقاعدي (يعرف بصندوق التقاعد الإلزامي). ويبلغ حالياً الحد الأدنى لمساهمات رب العمل عن الموظف الواحد تسعة بالمائة من راتب الموظف. ويحق عادة للموظفين المشاركين في صناديق تقاعد تتبع لرب عملهم الاختيار ويمكنهم نقل مدخرات راتبهم التقاعدي إلى صندوق التقاعد الذي يختارونه.

رغم أن الحد الأدنى للمساهمة في الراتب التقاعدي يبلغ حالياً تسعة بالمائة، إلا أنه يمكن لأي رب عمل وموظف المساهمة بمبالغ إضافية. ويجوز أن تسدد هذه المساهمات الاختيارية كجزء من الشروط والأحكام العامة للعمل. كما يجوز للموظفين بدلاً من ذلك تقديم مساهمات إضافية إلى صندوق التقاعد عن طريق خصومات من الراتب. في مايو ٢٠٠٧ تجاوز عدد صناديق التقاعد في أستراليا ٣٠٠,٠٠٠ صندوق تدير أصولاً تزيد قيمتها عن ١ تريليون دولار أسترالي بالنيابة عن أكثر من ٢٧ مليون عضو، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم ليصل إلى ١,٧ تريليون دولار أسترالي بحلول يونيو ٢٠٢٠.

إذا لم يسدد رب العمل الحد الأدنى للمساهمة، تفرض عليه ضريبة خاصة اسمها ضريبة ضمان الراتب التقاعدي. وبينما لا تعتبر المساهمات إلزامية بموجب القانون فإن هذه الضريبة تجعل المساهمة في صندوق التقاعد الخيار الأقل تكلفة لأرباب العمل.

تجب أيضاً ملاحظة أن صندوق التقاعد الإلزامي يخضع لضريبة بنسبة مخفضة تصل إلى ١٥٪ من الدخل الإجمالي. أما أرباح رأس المال، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن التصرف بالأسهم وغيرها من الأوراق المالية التي يملكها الصندوق، فتخضع لضريبة بنسبة ١٠ بالمائة في حالة امتلاك الأصل لمدة ١٢ شهراً أو أكثر. كما تسمح الحكومة بخصم المساهمات التي يسدها أرباب العمل إلى صناديق التقاعد والمساهمات التي يدفعها أصحاب الأعمال المستقلة من دخلهم الإجمالي عند حساب الدخل الخاضع للضريبة.

لا يمكن لأعضاء صناديق التقاعد بشكل عام الاستفادة من منافع التقاعد حتى بلوغهم حداً أدنى من العمر يعرف بعمر الحفظ. ويبلغ عمر الحفظ بالنسبة للأشخاص المولودين قبل ١ يوليو ١٩٦٠ خمساً وخمسين سنة.

وبالنسبة للأشخاص المولودين بعد هذا التاريخ ولكن قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٤، توجد زيادة تدريجية في عمر الحفظ وصولاً إلى ٦٠ سنة. أما جميع الأشخاص المولودين بعد ٣٠ يونيو ١٩٦٤ فيبلغ عمر الحفظ بالنسبة لهم ٦٠ سنة. واعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٧، ستكون الدفعات المسددة من أي صندوق تقاعد خاضع للضريبة إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر معفاة من الضرائب، وهذا يشجع الأشخاص على تأخير استلام منافع التقاعد إلى أن يبلغوا ٦٠ سنة.

التأمين وإدارة المخاطر

يجب أن تحصل شركات التأمين العام والتأمين على الحياة على الحياة على تصريح بموجب القوانين الخاصة بها من أجل مزاولة أعمال التأمين في أستراليا. وتخضع هذه الشركات لشروط تتعلق بالكفاية المستمرة لرأس المال وتوفر السيولة وتقديم التقارير وضعها سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA)، وينظم مزاولة أعمالها التشريع الناظم لحركة السوق وتشغيل عقود التأمين. وتحتاج شركات التأمين إلى رخصة خدمات مالية أسترالية (AFSL) إذا كانت توفر خدمات مالية مباشرة إلى صغار العملاء.

كما يجب على وسطاء التأمين الحصول على رخصة خدمات مالية أسترالية من أجل مزاولة أعمالهم في أستراليا.

ويجب أيضاً على شركات إعادة التأمين الحصول على تصريح من أجل مزاولة أعمالها في أستراليا، وهي تخضع لشروط مماثلة من حيث الكفاية المستمرة لرأس المال وتوفر السيولة وتقديم التقارير، إلا أنها تخضع لتنظيم أقل فيما يتعلق بالعقود الفردية. وتعمل في أستراليا الكثير من شركات إعادة التأمين الدولية الرئيسية.

ستجد الشركات الباحثة عن التأمين في أستراليا سوقاً صغيراً للتأمين وإعادة التأمين، إلا أنه سوق ناضج ويشهد منافسة كبيرة حيث ينشط فيه جميع الوسطاء الدوليون الكبار. ويعامل تشريع التأمين الأسترالي شركات التأمين التابعة الخاصة نفس معاملة شركات التأمين العاملة في السوق لمعظم الأغراض، إلا أن سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية (APRA) تمنح أحياناً تنازلات فيما يتعلق ببعض الشروط لكل حالة على حدة. ويوجد قدر كافٍ من تسهيلات التعهيد الخارجي مع إمكانية الحصول على أسعار منافسة، إلا أنه يجب أخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار.

وتستخدم طرق بديلة لنقل المخاطر حيث تقدم الشركات الرائدة المزودة للخدمات مهارات متخصصة في الطرق الملائمة لإدارة المخاطر.

تتميز إدارة المخاطر بتطورها الكبير وتوفر المهارات والمؤهلات الممتازة والتنظيم الدقيق. وتعتبر إدارة المخاطر، بما في ذلك عن طريق التأمين، شرطاً قانونياً في الكثير من القطاعات في أستراليا، بما في ذلك قطاع التأمين نفسه. والمعيار الأسترالي الحالي لإدارة المخاطر التشغيلية هو AS/NZS 4360:2004 الذي جرى آخر تحديث له في سنة 2004.

إصلاح الخدمات المالية

تعتبر أستراليا دولة رائدة على مستوى العالم في إصلاح نظام قطاع الخدمات المالية، حيث وضعت الحكومة مؤخراً قانون إصلاح الخدمات المالية لسنة 2001 (الكومنولث) الذي بدأ تطبيقه بشكل كامل في 11 مارس 2004 عن طريق تعديل قانون الشركات.

وضعت الإصلاحات معايير جديدة لأقسام معينة من قطاع الخدمات المالية، مما جعل هذا القطاع يخضع بكامله لتنظيم مناسب. وتحديدًا فإن إصلاحات الخدمات المالية:

- تنص على نظام ترخيص موحد للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية مثل تقديم المشورة بخصوص الخدمات المالية وتشغيل صناديق الاستثمارات المدارة أو التعامل بأي من المنتجات المالية مثل الأسهم وسندات الدين والحصص في صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد ومنتجات الودائع والمشتقات (يقوم تنظيم الخدمات المالية في أستراليا عادة على أساس كل منتج على حدة)
- تنص على نظام ترخيص موحد للمؤسسات التي تقوم بتشغيل أسواق منتجات مالية (مثل بورصات الأسهم والعقود المستقبلية) ومرافق المقاصة والتسوية (كان تقديم طلب إلى الوزير هو الطريقة الوحيدة سابقاً لتنظيم هذه الأسواق)
- تضع مجموعة موحدة من متطلبات التدريب والكفاءة والسلوك، وخاصة لمن يبيعون أو يعرضون المنتجات على صغار العملاء

- تطبق نظاماً موحداً للبيع والإفصاح على المنتجات والخدمات التي تشملها الإصلاحات

تهدف هذه الإصلاحات إلى ما يلي:

- إيجاد نظام أكثر كفاءة ومرونة للأسواق والمنتجات المالية
- إيجاد سوق للمنتجات المالية يتصف بالعدل والشفافية
- تمتع مقدمي الخدمات المالية بالعدل والأمانة والسوية المهنية
- تقديم مرافق المقاصة والتسوية خدمات عادلة وفعالة
- إزالة الحواجز القانونية التي تحول دون المنافسة في مجال مرافق المقاصة والتسوية
- توفير إطار تشريعي واضح لقطاع الخدمات المالية ومنح المستهلكين الثقة في نزاهة النظام.

تجدر ملاحظة أن رخص الخدمات المالية تصدر عادة مع مراعاة شروط متنوعة وتفرض على أصحاب الرخص التزامات قانونية كثيرة تتعلق بالإبلاغ وبالعمل. قد يستطيع مقدمو الخدمات المالية الأجانب الراغبين بتقديم الخدمات المالية لكبرى المؤسسات الأسترالية فقط الاستفادة من بعض استثناءات الترخيص المتاحة لمواطني بلدان أجنبية معينة على أساس خضوعهم للتنظيم في اختصاص قضائي يشبه التنظيم الذي يخضع له مقدمو الخدمات المحليين في أستراليا. وقد حظيت هذه الإصلاحات باهتمام دولي واعتبرت "جذرية"، كما راحت بلدان مثل هونغ كونغ وسنغافورة تراقب هذه الإصلاحات عن كثب.

وبالمثل، أقرت كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة بالدور الكبير الذي لعبه تقرير واليس (1997) في أستراليا، الذي كان أساس نظام قانون إصلاح الخدمات المالية، في المساعدة في إجراء الإصلاحات فيها. وهكذا يتضح أن أثر هذه الإصلاحات كان كبيراً على المستويين المحلي والدولي.

صناديق إدارة الاستثمارات/الاستثمار الجماعي

ما زال قطاع إدارة الاستثمارات يحقق نمواً سريعاً حيث أصبحت أستراليا رابع أكبر سوق للصناديق في العالم وتجاوزت قيمة الأصول المجمعة لسوق صناديق الاستثمار 1 تريليون دولار أسترالي في سنة 2006. وتعتبر أستراليا أكبر سوق في منطقة آسيا والمحيط الهادي باستثناء اليابان وتوصف بأنها أكثر الأسواق تطوراً في مجال إدارة الأموال خارج الولايات المتحدة. وقد نمت الأموال التي تجري إدارتها في أستراليا، بما في ذلك صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد، بنسبة 80 بالمائة ما بين عامي 2000 و 2004. وتوجد في أستراليا حالياً أعلى حصة للفرد في العالم من الأموال الخاضعة للإدارة.

توجد عدة خيارات أمام مدراء الأصول الأجانب الراغبين بالدخول إلى السوق الأسترالية. فقد أنشأ عدد من المدراء الأجانب صناديق في أستراليا بموجب القانون الأسترالي تعمل وفق نفس الأساس الذي يعمل وفقاً له المدراء المحليون. ويمكن للمدير الأجنبي بدلاً من ذلك تسويق الصناديق الأجنبية القائمة بشكل مباشر في أستراليا إما حصرياً إلى كبار المستثمرين الأستراليين أو إلى صغار المستثمرين أيضاً.

ولكن لكي يتمكن من ذلك، إذا كان السوق المستهدف هو كبار المستثمرين، فتلزم استثناءات من أحكام معينة من قانون الشركات، وهي تمنح للمشغلين المنظمين في بلدان أجنبية معينة (مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسنغافورة وهونج كونج). أما إذا كان السوق المستهدف هو صغار المستثمرين الأستراليين، فإن الاستثناءات تكون محدودة أكثر بكثير وسيكون من اللازم خضوع الصندوق الأجنبي أو مديره أو الاثنان معاً للتنظيم في أستراليا. وعادة ما يرم المدراء الأجانب تحالفاً استراتيجياً مع أستراليين مرخص لهم من أجل تجنب قيود التنظيم في أستراليا والوصول إلى صغار المستثمرين الأستراليين.

وإلى جانب احتمال وجوب تنظيم صناديق الاستثمار الأجنبية ومدراء الأصول، يوجد مطلب منفصل بأن يتم تسجيل المدير الأجنبي كشركة أجنبية في أستراليا وتعيين وكيل محلي إذا كانت تزاوّل أعمالاً في أستراليا. ومن المرجح أن ينطبق هذا الشرط إذا كان المدير ينشط في تسويق صندوقه الأجنبي إلى المستثمرين الأستراليين.

عمل حجم سوق إدارة الأموال في أستراليا وفرصه الكبيرة في النجاح وتحقيق نمو نسبة كبيرة بفضل صندوق الراتب التقاعدي الذي فرضته الحكومة على جذب الشركات العالمية نحو إنشاء عمليات لها في أستراليا.

وفي الواقع فإن الكثير من مجموعات إدارة الأموال العالمية، وتحديدًا من الولايات المتحدة، أنشأت حضوراً لها في أستراليا خلال السنوات القليلة الأخيرة. كما ساهم الطلب القوي في أستراليا على منتجات الصناديق الدولية في تقوية هذا الحضور الدولي، وخير دليل على ذلك النسبة العالية للأصول الأجنبية التي تملكها صناديق الاستثمار الأسترالية والبالغة ٢٧ بالمائة.

تمكنت أستراليا بفضل تركيز وجود المهارات والخبرات من أن تصبح مركزاً لإدارة الأموال في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يشكل عامل جذب إضافي للصناديق العالمية نحو إنشاء عمليات لها في أستراليا.

يشار في أستراليا إلى أدوات الاستثمار الجماعي باسم صناديق الاستثمار، ويمكن أن تتخذ أشكالاً قانونية مختلفة: بعضها برامج تعاقدية يقدم المدير بموجبها تعهداً شخصياً بأن المستثمر سيحصل على منافع وفقاً لشروط معينة. إلا أن الشكل القانوني الأكثر شيوعاً هو صندوق الاستثمار المشترك. وتوجد منتجات صناديق الاستثمار المشترك لكل من فئات الأصول التقليدية والبديلة بما في ذلك الملكية المباشرة وضمانات الملكية والأسهم (المحلية والأجنبية) والنقد ورؤوس الأموال الخاصة وصناديق التحوط والبنية التحتية.

صندوق الاستثمار برنامج يقدم بموجبه المستثمرون أموالاً تجمع مع بعضها أو تستخدم في مشروع مشترك من أجل تحقيق المنافع المالية للمستثمرين. ومن أهم الصفات المميزة للحصص في صندوق الاستثمار التي تميزها عن الأسهم والسندات هي أنه ليس للمستثمرين أية سيطرة يومية على عمليات الصندوق، بل يتكون هذه المهمة لمدير متخصص. ومن أجل تشغيل صندوق استثمار تلزم رخصة خدمات مالية أسترالية تفوض المرخص له لتشغيل الصندوق. وللحصول على رخصة، يجب أن تفي المؤسسة بشروط مالية وبعده متطلبات ترخيص عامة تضع حداً أدنى من معايير الكفاءة ومستويات التعليم والخبرة للمشاركين. وإلى جانب متطلبات الترخيص هذه، إذا كانت الحصص في الصندوق معروضة على صغار المستثمرين فيجب تسجيل الصندوق بشكل عام. إما إذا كانت الحصص معروضة فقط على كبريات مؤسسات الاستثمار الأسترالية فلا يلزم تسجيله.

يوجد تمييز واضح بين صغار المستثمرين وكبارهم، وما لم يصنف المستثمرون ضمن فئة الكبار فإنهم يعتبرون من صغار المستثمرين. ويشمل المستثمرون الكبار عادة المؤسسات الاستثمارية أو المستثمرين الذي يعتبرون محنكين أو ذوي خبرة ويقومون باستثمارات كبيرة.

يخضع الصندوق الذي يحتاج إلى تسجيل لتنظيم كبير ويجب أن يلتزم بقانون الشركات. ومن بين هذه المتطلبات التنظيمية وجوب وجود جهة مسؤولة، كشركة مساهمة مثلاً، تتولى إدارة الصندوق. وتتحمل الجهة المسؤولة المسؤولية الحصرية تجاه المستثمرين والسلطة التنظيمية عن تشغيل الصندوق وبالتالي فإنها تخضع لعدد من الواجبات التي يفرضها قانون الشركات، من بينها العمل وفق مصالح الأعضاء والتصرف بدرجة من الحرص والرعاية.

كلايتون يوتس [Clayton Utz]

كلايتون يوتس واحد من أضخم وأنجح مكاتب المحاماة الأسترالية، حيث يتميز بفريقه من المحامين المهرة المكرسين والموزعين على ستة مكاتب في مختلف أرجاء الوطن، وبسجل حافل من الاستشارات القانونية والتجارية المتساوقة. يتمتع مكتب كلايتون يوتس بقاعدة ضخمة من العملاء المخلصين الذين اختاروا شركتنا كمستشارهم القانوني الموثوق به. ويتميز تاريخ المكتب بعمله الوثيق مع عملائه لتحقيق عوائد تجارية في أكثر التعاملات والقضايا تميزاً في أستراليا والعالم.

تشمل لغاتنا الأجنبية: الماندرين، الكانتونية، الباهاسا الأندونيسية، الهندية، اليابانية، الكورية، المالاي، التاميل، الفيتنامية، الأفريكانز، الكرواتية، الدانمركية، الفرنسية، الألمانية، السويدية، الأوكرانية، اليونانية والإيطالية.

نحن نقدم النطاق الكامل للخدمات القانونية التجارية

تم تنظيم كلايتون يوتس بحيث ينقسم إلى أقسام رئيسية - الشركات، حل دعاوى/النزاعات، الخدمات المصرفية والمالية والعقارات، البيئة والإنشاءات. وضمن تلك الأقسام، فإن لدينا مجموعات ممارسة محددة تركز على احتياجات القطاعات الفردية للتجارة والصناعة ومجالات الممارسة القانونية، والتي تشمل:

- أسواق رأس المال
- التحكيم الدولي
- (الديون وحقوق الملكية)
- العلوم الحياتية
- الدعاوى الجماعية
- حل المشاكل والنزاعات
- تغير المناخ
- التحكيم التجاري
- قانون المنافسة (مكافحة الاحتكار)
- الأجهزة الطبية
- مشاريع الإنشاءات والمشاريع
- الملكية الخاصة
- الرئيسية
- الخصخصة والمؤسساتية
- قانون الشركات
- المسؤولية عن المنتج
- تمويل الديون
- العقارات
- نمو الشركات
- إعادة البنية والإفلاس
- البيئة والتخطيط
- أعمال التجزئة المصرفية
- الخدمات المالية
- التحول إلى سوق السندات
- إدارة الأموال
- التمويل المركب للعقارات
- الخدمات الحكومية
- صناديق التقاعد
- تقنية المعلومات
- الضرائب
- تمويل البنية التحتية والمشاريع
- المياه
- التأمين والمخاطرة
- علاقات مكان العمل والتوظيف والسلامة
- الملكية الفكرية

كما أن لدينا مجموعات للقطاعات المحددة، منها المشاريع الرئيسية والمواصلات والنقل والطاقة والموارد والاتصالات والإعلام والخدمات الحكومية، والتي تركز مجملها على توفير محامين ذوي فهم أعمق للتحديات البارزة لعملائنا في تلك القطاعات.

إن فريقنا من الشركاء ذوي الخبرة الدولية، وعلاقاتنا الوثيقة بالشركات الرائدة حول العالم، وعضويتنا في الهيئات القانونية الدولية على أعلى مستوى، يضمن لعملائنا الحصول على أفضل نصيحة ودعم ممكن أينما مارسوا أعمالهم التجارية.

كلايتون يوتس شركة خدمات متكاملة تمثل بعضاً من أضخم شركات ووسطاء أستراليا، بالإضافة إلى منظمات بارزة في القطاع العام وكيانات متعددة الجنسيات ذات مصالح تجارية محلية وعالمية. وتسخر كلايتون يوتس نفسها لتوفير خدمات قانونية عالية الجودة وبناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها.

علاقات دولية تقدم حلولاً عالمية

تحافظ كلايتون يوتس على علاقات قوية مع شركات رائدة حول العالم. وبدلاً من التنافس مع الشركات الأجنبية، فإننا نطور علاقات معها. وهذه العلاقات الوثيقة، تضمن للعملاء الدوليين ممن يستثمرون في أستراليا أن كلايتون يوتس ستقوم بالعمل كعضو فاعل في فريقهم القانوني الدولي، لتزودهم بأعلى مستوى من الخدمات القانونية وبالشكل الأكثر فعالية وملاءمة.

التعدد اللغوي

تتمتع كلايتون يوتس بمهارات لغوية تعكس التزامنا بتوفير خدمات ممتازة لعملائنا. حيث يتقن عدد من محاميننا لغتين أو أكثر، مما يتيح وجود محامين ذوي المهارات المناسبة للمساعدة في القضايا والترجمات في أي وقت.

معلومات هامة

عدد الشركاء: ٢٢٣

عدد الموظفين القانونيين وموظفي الدعم الإضافيين: ١,٨٠٠

المكاتب: بريزبن، كانبرا، داروين، ملبورن، بيرث، وسيدني.

سنة التأسيس: ١٨٣٣

العضويات الدولية: الجمعية الحقوقية الدولية، المجلس الاستشاري لدول المحيط الهادي، Lex Mundi، الجمعية الحقوقية لدول المحيط الهادي، الجمعية الحقوقية الأمريكية

مواقع إلكترونية أسترالية مفيدة

الدوائر والكيانات الحكومية الاتحادية

AusIndustry

قسم توصيل برنامج أعمال الحكومة الأسترالية التي توفر مجموعة من الحوافز لدعم مبادرات الأعمال الأصيلة
www.ausindustry.gov.au

Austrade

وكالة تسهيل الاستثمار والتصدير الأسترالية الرئيسية
www.austrade.gov.au

Australia Open for Business

نقطة دخول الحكومة الأسترالية - بوابة هامة لأي شخص يود القيام بأعمال في أستراليا
www.fed.gov.au

مكتب الإحصاء الأسترالي

[Australian Bureau of Statistics]

www.abs.gov.au

مكتب الضرائب الأسترالي

[Australian Taxation Office]

www.ato.gov.au

مفوضية السياحة الأسترالية

[Australian Tourist Commission]

www.australia.com

AXISS Australia

قسم الخدمات المالية لهيئة الاستثمار الأسترالية [Invest Australia]
www.axiss.com.au

CSIRO (منظمة البحث الصناعي العلمي للكومنولث)

www.csiro.au

وزارة الزراعة والغابات والثروة السمكية

[Department of Agriculture, Fisheries and Forestry]

www.affa.gov.au

وزارة الهجرة والجنسية

[Department of Immigration & Citizenship]

www.immi.gov.au

وزارة الصناعة والسياحة والموارد

[Department of Industry, Tourism and Resources]

www.industry.gov.au

وزارة البيئة والموارد المائية

Department of the Environment and Water]

[Resources]

www.environment.gov.au

مؤسسة تمويل وتأمين التصدير

[Export Finance & Insurance Corporation]

وكالة ائتمان التصدير للحكومة الأسترالية

www.efic.gov.au

FIRB (مجلس فحص الاستثمارات الأجنبية)

www.firb.gov.au

هيئة الاستثمار الأسترالية

[Invest Australia]

www.investaustralia.gov.au

IP Australia

وكالة حكومية مسؤولة عن إدارة حقوق الامتياز والعلامات التجارية والتصميمات وحقوق مستولدي النباتات.

www.ipaustralia.gov.au

مصرف الاحتياطي الأسترالي

[Reserve Bank of Australia]

هو مصرف أستراليا المركزي

www.rba.gov.au

المشرعون الفيدراليون

مفوضية المنافسة وحماية المستهلك الأسترالية

[Australian Competition and Consumer Commission]

وهي الهيئة المنظمة لخدمات البنية التحتية الوطنية ووكالة فرض قانون الممارسات التجارية

www.accc.gov.au

سلطة الإشراف التنظيمية الأسترالية

[Australian Prudential Regulation Authority]

المشرع المراقب لصناعة الخدمات المالية الأسترالية

www.apra.gov.au

المفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات

[Australian Securities and Investments Commission]

هيئة تنظم وتفرض قوانين الخدمات المالية

www.asic.gov.au

سلطة الاتصالات والإعلام الأسترالية

[Australian Communications and Media Authority]

تنظم البث والاتصالات اللاسلكية والاتصالات والمحتوى الشبكي على الإنترنت

www.acma.gov.au

نيو ساوث ويلز

حكومة نيو ساوث ويلز

www.nsw.gov.au

وزارة تنمية الولاية والتنمية الإقليمية

[Department of State & Regional Development]

www.business.nsw.gov.au

فيكتوريا

حكومة فيكتوريا

www.vic.gov.au

Business Victoria

www.business.vic.gov.au

دائرة الابتكار والصناعة والتنمية الإقليمية

[Department of Innovation, Industry & Regional Development]

www.diird.vic.gov.au

كوينزلاند

حكومة كوينزلاند

www.qld.gov.au

وزارة تنمية الولاية

[Department of State Development]

www.sd.qld.gov.au

جنوب أستراليا

حكومة جنوب أستراليا

www.sa.gov.au

Business South Australia

www.business.sa.gov.au

غرب أستراليا

حكومة غرب أستراليا
www.wa.gov.au

وزارة الصناعة والموارد
[Department of Industry & Resources]
www.doir.wa.gov.au

تاسمانيا

حكومة تاسمانيا
www.tas.gov.au

وزارة التنمية الاقتصادية
[Department of Economic Development]
www.development.tas.gov.au

إقليم العاصمة الأسترالية [Australian Capital Territory]

حكومة إقليم العاصمة الأسترالية
www.act.gov.au

هيئة المصالح التجارية
Business ACT
www.business.act.gov.au

الإقليم الشمالي [Northern Territory]

حكومة الإقليم الشمالي
www.nt.gov.au

مجموعات الأعمال والصناعة

ASX
بورصة الأوراق المالية الأسترالية المحدودة
www.asx.com.au

auDA
إدارة المجال الإلكتروني الأسترالي
www.auda.org.au

Australian Industry Group
المنظمة الأسترالية الرائدة للصناعة
www.aigroup.asn.au

Environment Business Australia
أعلى كيان ممثل للبيئة وقطاع الاستدامة في أستراليا
www.environmentbusiness.com.au

الإعلام

Australian Financial Review
www.afr.com.au

The Australian
صحيفة أستراليا اليومية الوطنية
www.theaustralian.com.au

جهات اتصال الخدمات الدولية

بيرث
Geoff Simpson
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٨ ٩٤٢٦ ٨٤٩٥
فاكس: +٦١ ٨ ٩٤٨١ ٣٠٩٥
gsimpson@claytonutz.com

كانبرا
Alfonso del Rio
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٢ ٦٢٧٩ ٤٠٠٩
فاكس: +٦١ ٢ ٦٢٧٩ ٤٠٩٩
adelrio@claytonutz.com

داروين
Mark Spain
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٨ ٨٩٤٣ ٢٥١٢
فاكس: +٦١ ٨ ٨٩٤٣ ٢٥٠٠
mspain@claytonutz.com

سيدني
Julie Levis
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٢ ٩٣٥٣ ٤١٣٢
فاكس: +٦١ ٢ ٨٢٢٠ ٦٧٠٠
cpudig@claytonutz.com

ملبورن
Brad Vann
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٣ ٩٢٨٦ ٦١٥٥
فاكس: +٦١ ٣ ٩٦٢٩ ٨٤٨٨
bvann@claytonutz.com

بريزبن
Michael Klug
شريك قائم بالأعمال
هاتف: +٦١ ٧ ٣٢٩٢ ٧٠٠٩
فاكس: +٦١ ٧ ٣٢٢١ ٩٦٦٩
mklug@claytonutz.com

Stuart Clark
شريك الخدمات الدولية وحل القضايا
والنزاعات
هاتف: +٦١ ٢ ٩٣٥٣ ٤١٥٨
فاكس: +٦١ ٢ ٨٢٢٠ ٦٧٠٠
sclark@claytonutz.com



David Fagan
شريك ورئيس تنفيذي
هاتف: +٦١ ٣ ٩٢٨٦ ٦١٧٣
فاكس: +٦١ ٣ ٩٦٢٩ ٨٤٨٨
dfagan@claytonutz.com



Grant Fuzi
شريك مدير، الخدمات المصرفية والمالية،
الممتلكات، البيئة والإنشاءات
هاتف: +٦١ ٢ ٩٣٥٣ ٤١٠٣
فاكس: +٦١ ٢ ٨٢٢٠ ٦٧٠٠
gfuzi@claytonutz.com



Michael Reede
شريك مدير، الشركات
هاتف: +٦١ ٢ ٩٣٥٣ ٤١٤٢
فاكس: +٦١ ٢ ٨٢٢٠ ٦٧٠٠
mreede@claytonutz.com



سیدنی

Level 34
No. 1 O'Connell Street
Sydney NSW 2000
T +61 2 9353 4000
F +61 2 8220 6700

ملبورن

Level 18
333 Collins Street
Melbourne VIC 3000
T +61 3 9286 6000
F +61 3 9629 8488

بریزبن

Level 28
Riparian Plaza
71 Eagle Street
Brisbane QLD 4000
T +61 7 3292 7000
F +61 7 3221 9669

پرتھ

Level 27
QV1 Building
250 St. George's Terrace
Perth WA 6000
T +61 8 9426 8000
F +61 8 9481 3095

کانبرا

Level 8
Canberra House
40 Marcus Clarke Street
Canberra ACT 2601
T +61 2 6279 4000
F +61 2 6279 4099

داروین

17–19 Lindsay Street
Darwin NT 0800
T +61 8 8943 2555
F +61 8 8943 2500
www.claytonutz.com